دور بنوك القرية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة

"دراسة ميدانية لأحد بنوك القرية بمحافظة بني سويف"

الباحثة

رباب عاطف محمود عبد المنعم

مدرس كلية الآداب – جامعة بني سويف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي دور بنك القرية في تحقيق اهداف التنمية من خلال مؤشرات التنمية المستدامة القضاء على الفقر، والفضاء علي الجوع ، واستحداث الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، وربط تحقيق هذه الأهداف بقدرة البنك على تحقيق المشاركة والشفافية والمساءلة ومساهمته في صنع القرار التنموي واعطاء الفرصة للفئات الأكثر احتياجاً للتنمية، المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية، من خلال الاقراض للتنمية، وقد أعتمد البحث علي المنهج الوصفي، كما استخدم البحث استمارة استبيان مطبقة علي (٤٠٠) حالة من المستفيدين من خدمات الاقراض من البنك الزراعي فرع سمسطا، بالإضافة إلي تحليل السجلات الخاصة بالبنك، والقيام بمقابلات مع (٥) من مسؤولي البنك، بالإضافة إلي مقابلات متعمقة مع (١٢) من المستفيدين، واعتمد البحث علي بعض النظريات العلمية كنظرية التنمية المستدامة، والاقتصاد الاخضر، التنمية البشرية، واستنتجت الدراسة مجموعه من النتائج أن البنك الزراعي يقوم بتمويل المشروعات القومية التي تطبق برامج ومؤشرات التنمية المستدامة كتوجه عام للدولة، الا ان هذه البرامج تتداخل فيها العوامل البيئة والثقافية والاجتماعية التي تمثل عائقاً أمام برامج الاقراض، كما اوصت الدراسة، أن البنك القروي عليه أن يتكيف مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليه أن تضاعف من دوره في الوساطة المالية لتحقيق برامج التنمية.

الكلمات المفتاحية

بنوك القرية- التنمية

Abstract.
This study aims to identify the role of the Village Bank in achieving development goals through sustainable development indicators, which are the eradication of poverty, the eradication of hunger, the creation of jobs and the sustainability of livelihoods, ensuring the existence of consumption patterns and sustainable production, and linking the achievement of these goals to the ability of the Bank to achieve participation, transparency, accountability and its contribution to development decision-making and giving an opportunity to the groups most in need of development, related to the distribution of development resources, through development loaning. The research relied on the descriptive approach, and used a questionnaire form applied to (400) cases of beneficiaries of loaning services from the Agricultural Bank of Somosta branch, in addition to analyzing the bank records, and conducting interviews with (5) bank officials, in addition to in-depth interviews with (12) beneficiaries. The research relied on some scientific theories such as the theory of sustainable development, green economy, and human development. The study concluded a set of results that the Agricultural Bank finances national projects that implement sustainable development programs and indicators as a general direction of the state. However, these programs overlap with the environmental, cultural and social factors that represent an obstacle to the loaning programs. The study recommended that the rural bank must adapt to the new economic environment created by the reforms, and then it must double its role in financial intermediation to achieve development programs.

Kay words
Development- Village Bank

دور بنوك القرية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة

"دراسة ميدانية لأحد بنوك القرية بمحافظة بني سويف"

الباحثة

رباب عاطف محمود عبد المنعم

مدرس كلية الآداب – جامعة بني سويف

أولاً:- مـــقدمة:

تُمثّل التنمية المستدامة عمليّة مستمرة بعيدة المدى، تهدف إلى استخدام الموارد وتطويرها لتلبية احتياجات الحاضر، دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، الأمر الذي يعني المضي قدما في دفع مسيرة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة مع المحافظة على البيئة، كما تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع دون زيادة استهلاك الموارد المتاحة واستنزافها.

ويُعدّ القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصاديّة وأكثرها حساسية وتأثيرًا في النمو الاقتصادي، إذ يحتل مركزًا حيويًا في النظم الاقتصادية والمالية، ويعتبر إحدى الدعامات الكبرى الأساسيّة في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، ويُعد جهازًا فعالًا يعتمد عليه في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصاديّة، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد في تمويلها على الإقراض، وخاصة في القطاع الريفي.

ويُعدّ التمويل البنكي أحد عوامل تحقيق التنمية الريفيّة المستدامة والحد من الفقر في مصر، والائتمان المصرفي الريفي هام في توفير الأموال كي يدير عجلة الاقتصاد ويؤمّن تشغيل الأيدي العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل، كما أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسيّ في مجالات الاستثمار للمصارف بصورة عامة.

فعملية التنمية الريفيّة تتطلب دراسات عميقة واحترام قواعد معينة من أجل استغلال الموارد المتاحة بعقلانيّة تمكن من الاستفادة منها، وتعتبر مشكلة التمويل البنكي للمشروعات الريفيّة مؤثرة على نجاح السياسة المتبعة، وخاصة إذا ما ارتبطت بغايات

وأهداف التنمية المستدامة، بوصفها غايات وأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة، فهي تراعي اختلاف الواقع وقدراته وتنميته، وتحترم السياسات والأولويات الوطنيّة، مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف الوطنيّة، والصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية في الميادين الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

وتشير الدراسات إلى طبيعة الدور المحوري الذي تقوم به بنوك الإقراض في توافر مصادر التمويل لتحقيق برامج التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع الريفي، في ضوء محاور التنمية المستدامة.

وقد اهتمت بعض الدراسات بدور بنوك القرية في تحقيق التنمية المستدامة، فقام دراسة(Dickinson,Paul,2000) بعنوان: "التحوّل في اقتصاديات أوروبا الشرقية"، هدفت الدراسة إلي النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلي برامج إعادة الهيكلة والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي، ومن خلال البنوك استنتجت الدراسة ضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية، والنزعة إلى تحمّل المخاطر مع توفّر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية، إلّا أنّ الباحث يؤكد على ضرورة قيام الحكومة بتشجيع مشاريع القروض من أجل التنمية. Dickinson,Paul,2000,p 210)

أمّا دراسة (أشرف،٢٠٠٦) بعنوان: "إشكالية التمويل البنكي في الدول العربية"، هدفت إلى التعرّف على أهمية وواقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية، ومشكلات التمويل وطرق معالجتها، وكان من التوصيّات التي توصلت لها الدراسة ضرورة تطبيق أساليب التمويل الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، والعمل على تفعيل دور الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والعمل على توفير البيئة التنظيمية لذلك، مع تحقيق الشراكة في الجهود بين الدول العربية. (أشرف،٢٠٠٦، ص ٣١١-٣٣٥)

كما قدّم (يوسف، ٢٠١٨) دراسة بعنوان: "دور البنوك وريادة الأعمال والاستدامة"، هدفت الدراسة إلي إيجاد حلول مبتكرة ومؤسسية لقضايا الجودة المؤسسية، وتحقيق

الاستدامة وعلاقتها بالتمويل البنكي حيث يُعد من القضايا الهامة التي تعالجها مناقشات التنمية المستدامة الحالية، خاصة في البلدان النامية، واستنتجت الدراسة دور الابتكار والجودة المؤسسية وريادة الأعمال في التغيير الهيكلي نحو مستقبل مستدام لأفريقيا باستخدام نموذج منحنى Kuznets الذي يركز على قضايا التمويل بشكل جديد ومبتكر، يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التقليدية.

(Youssef,2018,p232-241)

ومن هذه الدراسات التي اهتمت بقضايا التمويل وعلاقته بتحقيق أهداف التنمية من خلال مؤسسات الإقراض، دراسة قامت بها **جرين باك (Greenback, 2000)** بعنوان **"التحول في اقتصاديات أوروبا الشرقيّة"** هدفت إلى تقييم دور ومساهمة البنوك الخاصة في التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي في بولندا، وتوصلت إلى أنّ توفير المهارات الإداريّة الكافية والنزعة إلى تحمّل المخاطر والتأكيد على ضرورة قيام الحكومة بتشجيع الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية **(Greenback, 2000,p 403-411)**،

كما قدّم **تادوا (Tadeo،2006)** دراسة بعنوان: **" تقييم أداء ثلاثة برامج تمويليّة لثلاثة بنوك في تايوان (KCB,ACB &CRDB) "**، تهدف إلى إلقاء الضوء على تقييم البرامج التمويليّة، وتوصلت إلى الدور الفعّال لقضيّة التمويل من خلال الإقراض في المناطق الريفية في رفع مستوى المعيشة لكل القطاعات، وتحسين المشروعات التنمويّة بها، ودعم عمليات الاقتصاد الحر، والتي تقلل من مستوى الفقر، ومن ثَمّ الدعوة إلى تصميم تلك البرامج لتحقيق التنمية المستدامة. **(Tadado 2006,P164-180).**

وهدفت دراسة (كنجو، ٢٠٠٧) بعنوان **"استراتيجيّة الاستثمار والتمويل "دراسة ميدانيَّة للمشروعات في مدينة حلب"** هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعاني منها المشروعات الممولة ومعوقات تطورها ونموها، وتوصلت إلى أن مشاكل نقص التمويل وضعف الخبرة والإدارة من أهم المشاكل التي تواجه برامج التنمية، كما

أوصت بضرورة إيجاد صيغ تمويليّة جديدة للتعامل مع قضايا التنمية على أسس جديدة غير تقليديّة. **(كنجو، ٢٠٠٧، ص ١٢٢-١٤٥).**

وأشار (الحيالي، جعفر،٢٠١٢) في دراسته عن: "دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" إلى ضرورة تحديد العلاقة بين الشراكة التنمويّة ودعم قرار الاستثمار، ودوره القائم على التعاملات الماليّة الرسميّة في الأوراق الماليّة في الوصول إلى تقدم تنموي، واستنتجت الدراسة أن الرقابة البنكية والقوانين المنظمة تزيد من مخاطر القرارات الاقتصاديّة في المجتمع العراقي **(الحيالى، جعفر، ٢٠١٢، ص ١٠-٢٥)** واتفقت نتائج هذه الدراسة مع **دراسة" رشما**(Rashmi,2017) **بعنون "مخاطر الائتمان المصرفي على التنميَة"** والتي هدفت إلى التعرف على مخاطر التمويل المصرفي في المجتمع الريفي الباكستاني وأثرها على ربحيّة المزارعين، وتوصلت إلى وجود علاقة بين الودائع النقديّة وفجوة الأموال المتعثرة التي تعيق برامج التنمية القائمة على الإقراض في المجتمع الباكستاني الريفي.**(Rashmi,2017,p:142).**

كما تناولت بعض الدراسات قضايا التمويل وعلاقته بالاستثمار في رأس المال البشري، كما في دراسة (غنايم،٢٠٠١) بعنوان: "دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي"، تهدف إلى دمج البعد البيئي في عمليّة التخطيط الإنمائي عبر محاور الاقتصاد البيئي، الاقتصاد التقليدي، النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، وقد حددت الدراسة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستديمة، والتي تهدف إلى رفع مستوى الدعم التنمويّ والاقتصاديّ والبيئي، ودعم الاتجاه نحو الاستثمار الحر، وتنمية قدرات الأفراد نحو الاستفادة من استراتيجيّة التنمية في تحقيق الرفاهية الاقتصاديّة والتنمويّة **(غنايم، ٢٠٠١، ص ١١٠-١٤٢) .**

وركّزت (دراسة جودوين Goodwen.2003) بعنوان: **"رأس المال الأسس والأبعاد"** على العلاقة بين رأس المال البشري بقضايا التنمية، حيث عالجت الدراسة بشكل تفصيليّ مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي والمستدام، وقسّمت الدراسة رأس

المال لأغراض التنمية المستديمة إلى خمسة أنواع، باعتبار رأس المال هو الأرضية الصلبة التي تستند إليها عملية التنمية المستديمة، وبينت الدراسة أهمية تلك الأنواع ودورها في نجاح عملية التنمية.**(Goodwen.2003,p3-9) .**

كما قدّمت (فيردا، Ferda,2011**) دراسة بعنوان: "العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين الاستثمار في رأس المال البشريّ والنمو الاقتصاديّ"** قدمت الدراسة نموذج Panel Error Modelفي الفترة : ١٩٧٥- ٢٠٠٥ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، بقياس أثر الإنفاق على الرعاية الصحيّة باعتباره العنصر البديل لاستثمار رأس المال البشري وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي لجميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل والقصير. **(Ferda,2011,P: 77-90).**

وأشار (جايوبا Jaiyeoba 2015) في دراسته عن **"أثر استثمار رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في نيجيريا"** إلى قياس أثر العلاقة بين الاستثمار في التعليم والصحة على النمو الاقتصادي وذلك خلال السلسلة الزمنية ١٩٨٢- ٢٠١١، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والنمو الاقتصادي. **(Jaiyeoba,2015,pp30-45)**.

وأشار (الحويج ، ٢٠١٩) في دراسته بعنوان **"العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في ليبيا"** إلى تحليل الإطار النظري على دالة الإنتاج Cob-Douglas، توصلت إلى وجود علاقة توازنيّة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والمتمثلة في النمو الاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى النتائج القياسية المتحصل عليها من النموذج الغير خطي والتي دلت على ارتباط الإنفاق على التعليم بعلاقة عكسيّة مع النمو الاقتصادي. **(الحويج،٢٠١٩، ص ١-٥)**

كما ارتبط نمط آخر من الدراسات بدراسة أهداف ومحاور التنمية المستدامة ودورها في عملية التنمية وفي هذا الإطار أكّدت نتائج دراسة (باتريك ,Patrinick

2004) بعنوان: **"التنمية المستدامة ومجالاتها"** على أنّ التخطيط يمثل أحد العناصر الهامة للتنمية المستدامة العادلة، وأنّ الأهداف القريبة والبعيدة المدى تتطلب التعاون والمشاركة من المجتمع وفق برامج تخطيطيّة في إطار مرن من المتابعة والتكامل والتنسيق بين كافة الجهات المنوط بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. **(Patrinick, 2004, P:4).**

كما قدّم (**الخواجة**،٢٠٠٦) دراسة بعنوان: **"العولمة والتنمية المستدامة"** والتي اهتمت بقضية العلاقة بين مفهوم العولمة والتنمية المستدامة، فضلاً عن الآليات والأدوات المستخدمة في تطبيقهما، وقد استنتجت الدراسة أن هناك إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي، من خلال نظام التجارة الحرة، وتنامي تدفق رؤوس الأموال والمعلومات، التي جاءت على رأس قائمة الاهتمامات الدولية، متقدمة بذلك على اعتبارات بيئيّة وحقوقيّة. **(الخواجة ، ٢٠٠٦ ص ١٨٩-١٩٩)**.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (لجلاسمير Glasmeier.2007) **بعنوان :"التنمية المستدامة بين النظريّة والتطبيق"** والتي ناقشت دور التنمية المستدامة في القضاء على الفقر، وكانت أهم نتائجها أنّ التنمية المستدامة يمكن من خلالها القضاء على الفقر في المجتمعات المحليّة، وذلك من خلال العمل على تنمية قدرات الأفراد على استثمار ما لديهم من موارد، وإمكانيات محليّة بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات بين سكان المجتمع المحلي. **(Glasmeier.2007,P17).**

وركّز قطاع آخر من الدراسات على تنمية المجتمع القروي والتنمية المستدامة، كما في دراسة (غالى،٢٠٠٦) بعنوان: **"ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها"**، وهدفت الدراسة إلى رصد تجربة بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها على مصر، وتوصلت إلى العديد من النتائج وأهمها أنّ الفقر مشكلة عالميّة وظاهرة اجتماعيّة ذات امتدادات اقتصاديّة وانعكاسات سياسيّة متعددة الأشكال والأبعاد. **(غالى،٢٠٠٦، ص ١-٥).**

وأكّدت دراسة (يحي، ٢٠٠٨) بعنوان: **"تحليل سوق الائتمان الزراعي في مصر"** على وجود بعض النماذج الآنية لتحليل العرض والطلب على الائتمان الزراعي، ووجود عوامل مؤثرة على حجم الطلب على الائتمان بالنسبة للقروض الزراعية، واستنتجت الدراسة أن هناك علاقة طرديّة تتفق مع المنطق الاقتصادي بين كل من الطلب على الائتمان من ناحية والعرض الحقيقي للأرصدة النقدية القابلة للإقراض من ناحية أخرى. **(يحي،٢٠٠٨، ص١-١٤).**

كما قدّم (أحمد،٢٠١٠) دراسة بعنوان: **"دور المشاركة الشعبيّة في التنمية المستدامة في المجتمعات المحليّة الريفيّة"** هدف من خلالها إلى التأكيد على أهمية دور المشاركة الشعبيّة في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفيّة في الدول النامية، وأوضحت الدراسة الفئات المعنية بالمشاركة والمقومات الأساسيّة للمشاركة والتي تتمثل في الديمقراطيّة واللامركزيّة ووعي المجتمع المحلي **(أحمد، ٢٠١٠، ص ص ٢٢٩-٢٥٦)**، واتفقت في بعض نتائجها مع دراسة (لانس، روبنسون Lance W& Robinson,2013) بعنوان: **"تنمية المجتمعات المحليّة في شمال غانا"** والتي أكّدت على أنّ المجتمعات الريفيّة يجب أن تلعب دورًا محوريًّا في المحافظة على الموارد الطبيعية، وأنّ وضع أي استراتيجيّة يجب أن يتضمن مشاركة المجتمعات الريفيّة في هذه المبادرات والاستراتيجيات مع العمل على المساعدة في تلبية احتياجات السكان المحليين. **(Lance W& Robinson,2013,p10-31)**

كما أكّدت دراسة (عبد الكريم،٢٠١٦) بعنوان: **"المشاركة الشعبيّة وأهميتها في التنمية الريفيّة المستدامة"** على أهميّة المشاركة الشعبيّة في التنمية الريفيّة المستدامة، وأوضحت أنّ التنمية الريفيّة المستدامة (الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة) لا تعبر عن احتياجات المجتمع فقط، بل لابد من مشاركتهم الفاعلة في العمليّة التنمويّة. **(عبد الكريم،٢٠١٦، ص ١٨٧-٢٠٨)**

كما قدّم (آدم ، ٢٠١٨) دراسة بعنوان: **" دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريف "، هدفت الدراسة إلى تحديد العمليّات الماليّة الأكثر شمولاً في تنمية القرية** وقد استنتجت أنّ التنمية باستخدام الإقراض فقط لا يحقق التنمية المرجوة إلا إذا ما اقترن بنماذج تنمويّة متكاملة **(آدم ،٢٠١٨،ص١٢-٢٢)**، كما قدمت كولوديا **(Claudia S.L.,2019)** دراسة بعنوان **"ما هو الجديد في البحث عن ريادة الأعمال الزراعية"** هدفت إلى تحليل أحدث التطورات في ريادة الأعمال الزراعية من خلال منهجية Scopus، وأظهرت نتائجها أن المهارات الموجهة لابد وأن تستقطب جميع العاملين في القطاع الزراعي، وتحليل للاستراتيجيات الريادية للمزارعين في البلدان المتقدمة لتحقيق برامج التنمية. **(Claudia,2019.p1-5)**

تحليل نقدي للدراسات السابقة:

١- فيما يتعلق بالهدف العام: تشابهت معظم هذه الدراسات في هدفها العام، وهو التركيز على علاقة مؤسسات الإقراض بتنمية المجتمع الريفي في ضوء مؤشرات التنمية، ولكن هناك بعض الدراسات التي تباينت من حيث الرؤية والاتجاه العام والمنطلق الذي ترصد من خلاله هذه العلاقة، فهناك بعض الدراسات التي اهتمت بالبحث في مصادر التمويل متمثلة في مؤسسات الإقراض ودورها التنموي كما في دراسة (**Greenbank**، **Tadeo. ، كنجو**) وهناك دراسات ركزت على التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة والبشريّة كما في دراسة **(الخواجة، لجلاسمير، يحي)** كما ركز نمط آخر على تحليل مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة والتطور التاريخي له كما في دراسة (**آدام ،عبد الكريم،Lance W& Robinson**) أما الدراسة الحالية فقد هدفت إلى تحليل دور مؤسسات الإقراض في تنمية القرية في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة ولم تجد الباحثة دراسة تمثل العلاقة بين هذه المتغيرات، ووفقًا لاطلاع الباحثة فلا توجد دراسة تناولت تأثير القطاع الحضري في دعم مؤشرات التنمية المستدامة كما في الدراسة الحالية.

٢- **فيما يتعلق بالنظرية**: من خلال العرض التحليلي للدراسات اتضح أنّ معظم الدراسات اعتمدت على نظريات التنمية الاقتصاديّة التي تحاول اختبار مقاييس ومؤشرات التنمية من المنظور الاقتصادي، كما في دراسة (**LanceW& Robinson، آدم، جلاسيمير، وجرين بانك)**، ولم تتطرق إلّا في القليل منها إلى نظريات التنمية في علم الاجتماع كما في دراستا **(كنجو، والخواجة).**

٣- **فيما يتعلق بالمنهج:** هناك بعض الدراسات استخدمت المنهج التحليلي الإحصائي، مثل دراسة (**Greenbank، Claudia**) وهناك دراسات استخدمت المنهج الوصفي مثل دراسة (**عبد الكريم ، لانس ، روبنسون**) وهناك من استخدم المسح الاجتماعي مثل دراسة (Glasmeier)، وفي الدراسة الحالية سوف يتم استخدام المنهج الوصفي.

٤- **فيما يتعلق بأساليب وطرق جمع البيانات:** هناك بعض الدراسات استخدمت التحليل الاستقرائي التاريخي كطريقة لجمع البيانات مثل**(Claudia**)، وهناك من استطاع استخدام وسيلتان، مثل: (**حجازي، عبد الكريم، آدم)** فقد جمعوا بين الاستبيان وتحليل السجلات والوثائق، بينما في الدراسة الحالية سوف يتم استخدام عدة أساليب وطرق لجمع البيانات، من أهمها السجلات والوثائق، والإحصائيات الرسميّة من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وطريقة المقابلة، والمقابلات المتعمقة.

<u>تعليق عام على الدراسات:</u>

اتضح من تحليل الدراسات السابقة بعض القضايا العامة التي يجملها البحث في النقاط التالية:

١- لا توجد دراسات أكاديمية أبرزت الدور الهام للقطاع المجتمعي للتنمية الريفيّة في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، بوصفه مساهمة للشمول المالي وعلاقته بالبرامج المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة.

٢- معظم الدراسات السابقة لم تتطرق لكل من: مفهوم التمويل المستدام، وآلياته والمتغيرات المجتمعية الدافعة للأخذ بالتمويل المستدام، والمعايير المستخدمة في قياس مدى الاستدامة في التمويل الريفي المبني على الإقراض في ضوء مؤشرات التنمية.

٣- الغالبية العظمى من الدراسات لم تركز على اختبار فروض نظريات علم الاجتماع المرتبطة بقضايا التنمية سواء على مستوى المجتمع القروي، أو على مستوى علاقته بمؤشرات التنمية المستدامة.

٤-تحاول الدراسة في ضوء الاستفادة من الدراسات السابقة الموائمة بين قضية من قضايا علم الاجتماع التنموي، ومؤشرات التنمية المستدامة، والتي تأمل الباحثة تناولها على مستوى البحث النظري والتطبيقي.

مشكلة البحث:

يُعدّ القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات التي تدعم جهود التنمية والتي تُعد وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما فيها من تحديات بيئيَّة واجتماعيّة دون أن يكون للبنوك دورًا فعالاً فيها من خلال توجيه التمويل إلى أنشطة اقتصاديّة أكثر استدامة. **(Mocnaghten, 2000,p:23)**

كما يلعب القطاع المصرفي دورًا كبيرًا في دمج العناصر البيئيَّة والاجتماعيَّة وتقليل نسب المخاطر فضلاً عن كونه عاملاً هامًا لجذب الاستثمار، فالعلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصاديَّة الكليّة المتمثلة في حصة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي ومعدلات البطالة التي تؤثر بصورة كبيرة على المنافسة. **(Jayakuma, 2017,P:288)**

وقد أصبحت التنمية المستدامة محور اهتمام عالمي، ووضعت الأمم المتحدة برنامج الألفيّة الجديدة، وفي عام ٢٠١٠ تم عقد اجتماع على مستوى عالمي بحضور أعضاء شركاء التنمية الدوليّة بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك لدراسة مدى تحقق أهداف الألفيّة وكان بعنوان:

"Keeping the Promise: United to Achieve the Millennium Development Goals"

وكان من أهم نتائجه تبني خطة تفعيليّة دوليّة كمحاولة لتعجيل تحقيق أهداف للألفيّة للحد من درجة الفقر حتى سنة ٢٠١٥، والتوجهات الأخيرة تجاه الفقر والجوع. (Development Goals, United Nations, 2019,p 890)

وقد وضعت الأمم المتحدة أيضًا مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسميّة لدعم هذا العمل واعتمدت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة إطار للمؤشرات العالميّة، والذي يتضمن ١٧ مؤشرًا رئيسيًا على ثلاثة مستويات وفقًا لما إذا كانت تشتمل على منهجيّة معروفة دوليًا وإذا كانت الدول تصدر البيانات اللازمة حول تطبيق برامج التنمية بانتظام واعتبارًا من مايو عام ٢٠١٩م، كما كان هناك ١٠٤ مؤشرًا فرعيًا من المستوى الأول. (NUSD,2019,p9)

وتظهر أهمية التنمية المستدامة في اعتمادها على نوعية التنمية وليس حجمها، وتسعى إلى إتباع سياسة عادلة لتوزيع الدخول وحماية الفئات المهمشة التي لا يلتفت إليها نظام السوق، وتبني برامج هادفة لمعالجة الأميّة وتحسين مستوى المهارات الفنيّة والصحيّة والتعليميّة. (أبوعزة، ٢٠٢٠ ، ص٩١)

كما أنّ تأمين التمويل لتحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تطوير المنظومة الاقتصاديّة لتساهم في زيادة القدرات الوطنيّة والتوزيع العادل والتحول نحو الاقتصاد المنتج بدل الاقتصاد المستهلك، وإقامة شراكة فعّالة بين مختلف الأطراف من حكومات ومصارف ومؤسسات لتمويل القطاع الخاص، المجتمع المدني والمجتمع الدولي. **(Abdellatif,2003,p:10)**

فالتنمية بصفة عامة والتنمية الريفيَّة بصفة خاصة تساهم في تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصاديّة، مما مثل أهميّة كبرى لدى كافة المجتمع لتحقيق التنمية الريفيَّة عن طريق نهج أوسع ومزيد من التركيز على أهداف التنمية المستدامة من خلال تنظيم

للمشروعات المرتبطة بالبنية التحتيّة في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، بهدف تنمية القرية من خلال تفعيل دور بنوك القرية.

فلم تعد التنمية الريفيَّة المستدامة ترفًا فكريًا، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة أو الإنصاف، في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة لذلك تتجلى بوضوح أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

(أبو النصر، ٢٠١٧، ص ٦٧)

وفي إطار مجموعة الأهداف الانمائيّة للألفيّة الجديدة، وانطلاقًا من أهمية الحد من الفقر في المجتمع المصري، وخاصة القطاع الريفي، والعمل على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة؛ تسعى الباحثة إلى الكشف عن دور بنك القرية بسمسطا في تحقيق أهداف التنمية، من خلال مؤشرات التنمية المستدامة، وانعكاسه الإيجابي على المزارعين والعملاء داخل قرى المركز، بهدف التعرف مردود هذه البرامج البنكيّة في تحقيق التنمية المستدامة، والمتمثلة في: القضاء على الفقر، ومواجهة الجوع، وضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدام، مع التعرّف على التغيرات التي طرأت على واقع المجتمع الريفي جراء هذه المساعدات والبرامج البنكيّة المتميزة، هذا إلى جانب سعيها إلى الوقوف على انعكاسات تلك البرامج على تنمية وتنوع المشروعات الزراعيّة بالنسبة لسكان القرى الريفيّة، وإلى أي مدى استطاعوا تحقيق الاستفادة من تلك البرامج في دعم مستوى معيشتهم، وكذلك تفعيل توجهاتهم الاستثماريّة والزراعيّة، والتعرف على ما حققته هذه البرامج من سبل للدعم المادي والمعنوي للفلاحين داخل قرى المركز، وتحسين نوعية حياتهم، وكذلك الدور التنموي لتلك القرية في مواجهة العديد من المشكلات التنموية التي واجهت المزارعين، ودعم قدراتهم على تجاوزها، سواء تلك المتعلقة بالحد من الفقر وتعليم الأبناء، وكذلك المساعدة في حل مشكلات التعسر، وبعض المشكلات الأخرى التي تواجه المزارعين، مثل: توفير التقاوي والبذور والأسمدة، ودعم عمليات تشوين المحاصيل بطرق مناسبة، وتحسين الصوب الزراعيّة. وهذا ما يجعلنا

ننطلق من تساؤل أساسي؛ مؤداه: ما دور برامج بنك القرية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية نظريّة وتطبيقيّة في آن واحد، فبالنسبة **للأهمية النظرية** تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى ملائمة القضايا الفكرية للمقولات النظرية لنظريات "التنمية المستدامة، ونظرية رأس المال البشري، ونظريّة الاقتصاد الأخضر" في تحليل تأثير برامج بنك القرية على تعزيز أهداف التنمية المستدامة. أما بالنسبة للأهميّة التطبيقيّة، فتسعى الدراسة إلى توضيح مساهمة بنك القرية في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تنمية المجتمع القروي، مع إبراز الجوانب الإيجابيّة والسلبيّة لهذه البرامج، كما تحاول الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير وزيادة فاعلية دور البنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال رؤية استشراقية وتصور مقترح تقدمه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بوجه عام إلى دراسة وتوصيف دور بنوك القرى في التخطيط، التنظيم والرقابة في تحقيق التنمية الريفيّة في ضوء مؤشرات التنمية المستدامة، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعيّة تتمثل فيما يلي :

١- التعرّف على البرامج التي يطرحها بنك القرية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

٢- التعرّف على الخدمات المصرفيّة التي يقدمها بنك القرية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

٣- التعرّف على الأنشطة التي يقدمها بنك القرية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

٤- التعرّف على النتائج الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لبنك القرية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة.

٥- التعرّف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه بنك القرية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس؛ مؤداه: ما دور بنك القرية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

١- ما دور بنك القرية في تعزيز مؤشر القضاء على الفقر؟

٢- ما دور بنك القرية في تعزيز مؤشر القضاء على الجوع؟

٣- ما دور بنك القرية في **استحداث الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش؟**

٤- ما دور بنك القرية في ضمان تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدام؟

حيث تنطلق الدراسة من اختيار أربعة مؤشرات من مؤشرات التنمية المستدامة، ومعرفة تأثير برامج بنك القرية بسمسطا على تعزيزها، وتحقيق أهدافها، ورفع مستوى معيشة المزارعين بالمركز.

مفاهيم الدراسة:

تتناول الدراسة ثلاثة مفاهيم أساسيّة؛ وهي: مفهوم بنك القرية، والشمول المالي، وبرامج التنمية المستدامة.

١- مفهوم بنك القرية:

قامت الدولة بإنشائه تحت مسمى "بنك التسليف الزراعي بموجب مرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٠؛ برأس مال (مليون جنيه) أبان الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، بهدف تقديم قروض بسيطة للمزارعين المصريين لحمايتهم من البنوك العقاريّة الأجنبيّة، وقد تم تعديل المسمى عام ١٩٧٦م إلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، على أن يقوم بتقديم الدعم والتمويل اللازم للمزارعين لجميع أنواع المحاصيل الزراعيّة، وجميع الأنشطة المتعلقة بالزراعة، كذلك تقديم كافة الخدمات المصرفية، وقد صدر مؤخرًا قانون ٨٤ لسنة ٢٠١٦ والذي ينص على تحويل البنك الرئيسي للتنمية والائتمان

الزراعي إلى بنك قطاع عام يسمى (البنك الزراعي المصري) يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأس مالها بالكامل للدولة. **(للمزيد راجع ويكيبيديا (www.wykepedia.com)**

ويعرف بنك القرية بإنه بنك تنموي يهدف إلي تحقيق التنمية المستدامة الريفية من خلال مجموعة من البرامج التنموية التي يطرحها من خلال برامج تهدف إلي تمويل المشروعات الخاصة بالقرية من خلال الأقراض.(**World Bank, 2015,P14**)

ويمكن تعريف بنك القرية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: مؤسسة من مؤسسات التنمية الزراعيّة، تسعى إلى تقديم خدمات تنمويّة متميزة للمزارعين بأقل الفوائد، وبصورة أكثر تجنبًا للمخاطر، وقد تمّ تحديد بنك القرية بسمسطا لإجراء الدراسة الميدانيّة".

٢- مفهوم الشمول المالي:

يمكن تعريف الشمول المالي بأنّه: "إتاحة الخدمات الماليّة إلى القطاعات المحرومة منها في المجتمع، في الوقت المناسب، بهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي". **(Ramji M.2009.P:6)**

وعرّفت(منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة OECO) الشمول المالي بأنّه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الماليّة الرسميّة، والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قِبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". **World Bank, (2015,P8)**

ويمكن تعريف الشمول المالي إجرائيًا في هذه الدراسة بأنهك "عمليّة بنكيّة يقدمها بنك القرية بسمسطا، بهدف تمكين المزارعين من الحصول على مجموعة من الخدمات

الماليّة المتكاملة والجيدة بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة من خلال تطبيق أساليب مبتكرة أهمها الإقراض".

٣- مفهوم التنمية المستدامة:

تُعْرف التنمية المستدامة بأنه: "منهج تنموي على المدى الطويل يعظم الرفاهيّة الإنسانيّة لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو دهورة رفاهيّة الأجيال القادمة". **(Policy,2001,P:5)**

كما تعني التنمية المستدامة: "التحرّك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، تتم من خلال أيديولوجيّة معينة لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها". **(الطاهر، ٢٠١٣، ص٢٥)**

وتُعْرف التنمية المستدامة إجرائيًّا بأنّها: "الاستغلال الأمثل لموارد القرية، لتلبية الحاجات الحالية للأفراد، بهدف حماية البيئة، وتحقيق الأبعاد الأساسيّة الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، والتكنولوجيّة، والبيئيّة، وفي هذه الدراسة تم التركيز على أربعة مؤشرات أساسيّة من مؤشرات التنمية المستدامة، وهي: القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدام".

ثانيًا: الإطار النظري للدراسة:

تنطلق الباحثة في هذه الدراسة من المقولات النظرية لثلاث نظريات أساسية؛ وهي: نظرية التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر، ورأس المال البشري.

١- نظرية التنمية المستدامة:

كان لأفكار العالم الأميركي الشهير جون رولس (John Rowels) دورٌ كبيرٌ في توجيه علماء الاجتماع إلى قضية التنمية المستدامة، الذي اشتهر بنظريته حول العدالة وإمكانية تحقيقها، والتي أعلن فيها عدم إيمانه بنظرية المدرسة الكنزية الشهيرة الباحثة عن الفائدة الاقتصادية الشخصية كمبدأ لتنظيم المجتمع بشكل يجعل الناس، يحصلون على حقوق غير متوازنة في المجتمع وطور هذه النظرية من خلال السعي إلى اكتشاف

مقومات جديدة للتنمية **(النيش، ٢٠٠١، ص٢)**؛ فدعا في أفكاره إلى تنظيم المجتمع على أساس العدالة، ويذكر رولس أن عنصر العدالة يحتوي على نوعين من الإنصاف، الأول: هو إنصاف الأجيال التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الحسبان عند وضع التحليلات الاقتصاديّة، أما الإنصاف الثاني: فيتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصًا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية. **(Agyeman,2002.p:81)**

وازداد الاهتمام والنقاشات حول التنمية المستدامة إلى المحادثات التي رافقت خطة إنشاء الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت الإدارة الرشيدة للموارد على سبيل المثال العامل الرئيسي في التوجه الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وكذا المنظمة العالميّة للتغذية والزراعة، التي نص دستورها على حماية الموارد الطبيعية كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي. **(عبد القادر، ٢٠٠٣، ص ٨)**

وشاعت نظرية التنمية المستدامة بشكل قوي في أدبيات التنمية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، كمحاولة لتجاوز إخفاق النظريّة السلوكيّة في مجال التنمية، التي تبنت نموذج الحداثة، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ومستدامة. **(Agyeman,2002.p:89)**

ولقد كان للوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد عرف بالتنمية الإيكولوجيّة التي كان من أبرز المهتمين بها (جيوماريز Guimaraes) ودراسة للأنساق الاجتماعيّة من منظور بيئي، والتي عنيت بأهميّة الاستناد إلى العلوم الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة عند دراسة الأنساق. **(كالفرت ٢٠٠٢، ص٤٢٣)**

ورغم أهمية ما جاءت به تقارير الأمم المتحدة، إلّا أنّ نظرية التنمية المستدامة وجدت أكبر سند لها في كتاب" مستقبلنا المشترك" كجزء من التقرير النهائي للمفوضيّة العالميّة للبيئة والتنمية، وكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقية لتاريخ التنمية المستدامة النظري، فالتقرير هو الأول من نوعه الذي يعني أنّ التنمية المستدامة هي قضية أخلاقيّة وإنسانيّة بقدر ماهي قضية تنمويّة وبيئيّة، فهي قضية مصيريّة ومستقبليّة

بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادًا ومؤسسات وحكومات، فساهم في توضيح وتحديد نظرية التنمية المستدامة. **(طلبة، ٢٠١٦، ص ٣٦)**

وتتعلق بالنظرية إشكالية مشتركة ترتبط بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة، فمع كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانيّة الحالية والمستقبليّة وكيفية الإيفاء بها، إلّا أنّه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيّا، فضلًا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات علمية "اجتماعيّة واقتصاديّة وبيئيّة مختلفة. **(Grosskurth & Rotmans, 2005,p 135)**

تربط نظرية التنمية المستدامة ببعدين أساسيين؛ هما: التنمية كعملية للتغيير، والاستدامة كبعد زمني، وكان من أهم أسباب بروز هذا التوجه، إخفاق نظريات التنمية الاقتصادية حيث إن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد، على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أنّ التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع، ليحل بدلًا منه الاهتمام بالعنصر البشري، على أساس أنّ الإنسان هو هدف عملية التنمية، وهو أداتها في الوقت نفسه. **(مصطفي، ٢٠٠٧، ص ٤٤٣)**

ويُعد نموذج الحداثة المهيمن من أبرز الافتراضات التي قدمتها النظرية، ويتمثل في فعالية وتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والانخراط فيهما، حيث يضع هذا النسق الاعتقادي المعروف "بالحداثة" ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تتزحزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق.

وقد افترض "بول هاوكن Hawken " أنّ التنمية الاقتصادية أنتجت وبشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعيّة أو الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل والنمو أي الاستدامة**(Buckingham,S,2004,p153)**، وركّزت في جانب آخر من فروضها على العدالة البيئيّة وقدرة النمو الاقتصادي وإعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة

مما يجعلها وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كهدف اجتماعي مرغوب وعادل، بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع أكثر استدامة. **(Roberts, 2004, p:129)**

كما تفترض النظرية أنّ التنمية المستدامة لا تتحقق إلّا بتنمية الموارد البشرية، والتي تُعد وهي من العناصر الأساسية في الاستدامة، من خلال مفهوم جودة الحياة (Quality Of Life)محورًا للعملية التنموية **وهدفها (صندوق الأمم المتحدة ، ٢٠٠٢، ص٦)**، كما تفترض أيضًا أنّ التنمية تكون قابلة للاستدامة، عندما لا تنكمش القاعدة الاجتماعية الإنتاجية للمجتمع، وهي أفراده حيث تعني الإنتاجية الاجتماعية زيادة صافية في مستوى الرفاهية لتي يمكن التمتع بها ويجب ألّا يتضمن مصطلح الرفاهية، Social Well being الاجتماعية في هذا السياق رفاهية أولئك الحاضرين فحسب، بل أيضًا رفاهية الذين سيكونون هنا في المستقبل. **(سكوبتا، ٢٠٠٨، ص ١٨٧)**

كما تبنّت النظرية قضية إعادة توزيع الدخل لتحقيق الرفاهية فنظرت بعين الاعتبار إلى كافة الخطط المعنية بالتنمية المستدامة في أغلب مراحل تطورها، ودعت المجتمعات إلى السعي للقضاء على الفقر المدقع؛ وتحقيق درجة عالية من الحراك الاجتماعي، بما في ذلك فرص الحياة، وتعزيز الثقة الاجتماعيّة والدعم المتبادل والقيم الأخلاقيّة والتماسك، والتي يُطلق عليها مصطلح الإدماج الاجتماعي. Peeters, (2012,p:10)

ومن خلال العرض السابق يمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الحالية على مجتمع البحث من خلال تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة داخل القرية، فالنظرية تعترف بأنّ القضايا البيئيّة هي قضايا اجتماعيّة وثقافيّة، وبدونها لن يكون هناك مبادرات ناجحة تجاه العدالة الاجتماعيّة والبيئيّة، ولن يصبح المجتمع القروي في وضع يسمح له بالتكيف مع رؤية عالمية بديلة وبناء سياسي وثقافي واجتماعي قادر على إنتاج مجتمع

مستدام بيئيًا وتنمويًا، ولن يحدث هذا بدون توافر التمويل الكافي لهذه المشروعات من خلال مؤسسات الإقراض، كما يتطلب تفكيرًا جديدًا يعترف بالعلاقة المتداخلة بين الإنسان والبيئة في ظل التنمية المستدامة التي توازن بين التغيّر والتقدم، والمحافظة على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة داخل القرى بركز سمسطا.

٢- نظرية الاقتصاد الأخضر:

تُعدّ نظرية الاقتصاد الأخضر حديثة في الأدبيات البيئيّة والاقتصاديّة، وقد ظهر بدايةً التنظير العلمي لها عام ٢٠٠٨ خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في بداية عام ٢٠٠٩ عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والمستدامة (ريو+٢٠) عام٢٠١٢ تحت عنوان رئيسي (الاقتصاد الأخضر هل أنت مشارك. **(UNEP,2015,P:6)**

ومنذ ذلك الوقت حظى هذا المصطلح باهتمام العديد من البيئيين والاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين وتفترض النظرية أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر هو الأمل المنشود لإصلاح ما أفرزته النظم الاقتصاديّة التقليديّة، كما تفترض أن الاقتصاد الأخضر هو الطريق المثالي لتحقيق التنمية المستدامة وقد دعتا لتقارير السنوية للمنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED إلى اعتماد نموذج تنموي يتبني التحول إلى اقتصاد أخضر من مبادئه الأساسيّة إعطاء وزن متساوٍ لتنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة والاستدامة البيئية. (Pretty,2013,p 15)

وقد كان لمارتن كور، مدير "مركز الجنوب" الممول من قبل الدول النامية ومقره جنيف، دور مؤثر في طرح أفكار في منتصف عام ٢٠١١ حول نظرية الاقتصاد الأخضر بالتحول إليه ذلك نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي و كثرة الأزمات التي يمر بها و منها انهيار الأسواق، الأزمات المالية والاقتصادية، وارتفاع أسعار الغذاء، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية و سرعة التغيير البيئي. (TEEB, 2016,p11)

إنّ الاقتصاد الأخضر هو أحد النماذج الجديدة للتنمية سريعة النمو والذي يقوم أساسًا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي من بين أهم أهدافها معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد، والإنسانيات، والنظام البيئي **(قاسم، ٢٠١٤، ص٨٨)**، يقوم أساسه على المعرفة بالاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانيّة على التغيّر. **(مرسي،٢٠١٦، ص ١)**

وتفترض النظرية أنّ التنمية المستدامة الخضراء لها أبعاد مختلفة فهي لا ترتكز على الجانب البيئي ولكنها تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وهذه الأبعاد متداخلة ومتشابكة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض فهي تعمل في إطار تفاعلي يتم بالضبط والتنظيم والترشيد وجميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة**. (عمر، ٢٠١٣، ص ٢٣)**، كما تفترض أنّ النظام الأخضر المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين يحقق التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، مع منع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية. **(Eserties,2017.P;7)**

ولقد ركّزت في بنائها النظري على مفهوم الفقر المستدام، الذي يُعدّ أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحًا؛ لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل ويساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية، وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء، بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة، وهذا ضروريٌّ خاصة في الدول منخفضة الدخل. **(الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص ٧٩)**

كما ركزت النظرية في نطاق علم الاجتماع على استخدام مبدأ **التنمية الذاتية المحلية بصفة خاصة في** المجتمعات الريفية الفقيرة مع احترام كامل لخصوصية الحالة

الاجتماعية، فالمجتمع هو الأقدر على معرفة احتياجاته، إلّا أنّالأمر يتطلب مساعدته على استكشاف أصوله وإمكانياته، وهو ما سيعمل على تحقيق المردود الأفضل والاستغلال الأمثل لتلك الأصول والمقومات انطلاقا من حقيقة تمكينه وإشراكه ومن ثَم ّالوصول إلى انتمائه للمكان الذي يملكه وبالتالي استغلال طاقاته، الكامنة وإبداع أفراده ومؤسساته. **(United Nations, 2010)**

وللتنمية الريفية المستدامة أبعادٌ متعددة في ظل نظرية الاقتصاد الأخضر، تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية، واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين، والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان سبل معيشية وافية وأمن غذائي؛ وبذلك يتبين أنّ التنمية الريفية المستدامة هي جزء من كل وعليه إذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي أعمّ وأشمل فإنّ التنمية الريفيّة المستدامة تخاطب قضايا المجتمع الريفي.

ويمكن أن تُعدّ التنمية الريفية مستدامة عندما تكون ممارساتها سليمة بيئيًا وناجحة اقتصاديًا وعادلة اجتماعيًا وملائمة ثقافيًا وإنسانيًا، وتعتمد على منهج علمي شامل **(الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، ص ٤)**، حيث ركزت في هذا النطاق على افتراضين أساسيين؛ الافتراض الأول يتمثل في الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفية، عن طريق الإدارة الحكيمة وإشراك مؤسسات التمويل؛ لتحقيق المنافع من رأس المال الطبيعي وتوصيلها إلى الفقراء، أمّا الافتراض الثاني فيتمثل في الاهتمام بالبيئة و عدم تلويثها، والذي يُعدّ في ذات الوقت من بين الأهداف الإنمائية للألفية. **(أكرم، وآخرون، ٢٠١٤، ص ٤٤٣)**

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في الدراسة الحالية، باعتبار أنّ النظرية تقوم بفلترة التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية-اجتماعية- بيئية اعتمادًا على مبدأ أنّ الاقتصاد ينمو من خلال تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال مادي، والنمو الأمثل يحدث عندما تتساوى التكلفة، وتحويل رأس المال الطبيعي إلى منافع، يساعد هذا

السيناريو في قياس مدى استدامة التنمي؛ ومن ثَمّ يمكن إسقاط النظرية على علاقة تنمية القرية بتوافر رؤوس الأموال من خلال بنك القرية كمؤسسة إقراض تساعد تطبيق مؤشرات التنمية التي تمثل النظريّة أهم مبادئها ومؤشراتها.

٣- نظرية رأس المال البشري:

يعود الفضل في وضع الأُسس العامة لنظرية رأس المال البشري إلى الاقتصادي شولترز الذي قام بمحاضرة بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري عام ١٩٦٠م، ألقاها في الملتقي الثالث والسبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية، لفت الانتباه فيها إلى قضية الاستثمار في رأس المال البشري (**Ling & Shiaw , 2011,P 116)**، كما كانت أبحاث بيكر من أهم الأبحاث المكملة لنظرية رأس المال البشري لشولتز، ركّز فيها على دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي، كما لَفَت الانتباه إلى دارسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري من تعليم وهجرة ورعاية صحيّة، والتي دارت جميعها حول مفهوم التكوين الإنساني ودوره في الاقتصاد. **(عبد الرسول، ٢٠١٨، ص١٢٨)**

وتُعدّ دراسات بيكر بمثابة انطلاقة علمية لنظرية رأس المال البشري، فدرس الأشكال المختلفة لعملية التنمية والتطوير، ورأى أنّها أكثر جوانب رأس المال البشري وضوحاً وفعالية في تأثيرها على الإيرادات، فقد اهتم بقياس معدّل العائد على الاستثمار، وأعدّ المرجع الأساسي في تحديد المقدار الواجب إنفاقه على رأس المال البشري. **(زكري، ٢٠١٤، ص ٥-٦)**

واستحدث بيكر في إطار النظرية مفهوم التكوين الذي في تصوره رفع كفاءة ومهارة الفرد؛ وبالتالي رفع إنتاجيته سواء في المنظمة التي تُقدم له الدعم أو في أي منظمة أخرى، أمّا التدريب المتخصص فهو يزيد من الإنتاجية، كما حاول بيكر الربط بين معدل دوران العمل والتكلفة. **(Daniel, Johnnie 2012.P:12)**

كما كان لافتراضات "مارشال" أهميةٌ ودورٌ كبيرٌ في اكتمال التوجه الفكري للنظرية، فالاستثمار في رأس المال البشري هو استثمارًا وطنيًا، وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذْ عن طريقه تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محددة إنْ لم يُستغل في سبيل التقدّم عن طريق القوى البشريّة التي تحوّل الثروات من مجرد كميّات نوعية إلى طاقات متنوعة تحقق التقدم المنشود. **(Mehralian 2011.P: 55)**

من خلال الأفكار التي طرحها الاقتصاديون حول أهمية رأس المال البشري في التنمية، انطلقت الأفكار الاجتماعية التي رصدت العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية، فثمّة افتراض راسخ بأن ّالتنمية لها شروط إنسانية، فهي بحاجة إلى فاعلين على درجة عالية من الثقة والشفافية، وإلى مجموعة من القيم والمعايير الحديثة، وإلى إدراك الفاعلين. **(الحلبي، ٢٠١٢، ص ٢٠)**

وكان للتصوّر الذي قدماه Barton & Dellbridge , 2011 حول أهميّة الاستثمار في البشر، دور كبير في تحليل علاقة رأس المال البشري بالتنمية فقد أكدا على أنّ الاستثمار في البشر مسألة هامة تحقق مجموعة من الفوائد؛ منها: تحسين نوعية العمل، وحصول الأفراد على عوائد في شكل دخل إضافي، متمثل في ارتفاع الأُجور، وزيادة الأمن الاقتصادي، وزيادة فرص العمل في ذات الوقت. **Barton & (Dellbridge 2011,P: 466)**

كما تتضح أهمية نظرية رأس المال البشري في معالجتها لقضايا التنمية بشكل أكبر من خلال التصور الذي قدمته (Pedrini, 2007) عن أهمية رأس المال البشري ودوره الرئيسي في صنع الأهداف الاستراتيجية للتنمية، ورصد وتحليل البيئة الخارجية والإشراف على العمليات الداخلية وقياس الكفاءة، فضلا عن دوره المباشر في زيادة الإنتاجيّة وبالتالي تحقيق الاستخدام المنظم للموارد البشرية لكسب الميزة التنافسية. **(Pedrini, 2007,P:347)**

وتتمثل أهمية الاستثمار في نظرية المال البشري في تحقيق أقصى تكيّف للموارد البشرية الأساسية والتطورات البيئية المتسارعة، فهي تفترض أنّ النظرية التقليديّة للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الإنفاقات التي تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع كفاءته الإنتاجية مثل الإنفاق على الخدمات الصحيّة والتعليميّة (Chen . H & Lin K,2003,P 113). ولا يخفى على أحد أنّ الاختلاف في المستويات الصحية والتعليمية يؤدي حتمًا إلى اختلاف النوعيات والكفاءات الإنتاجية، فالاستغلال الكامل لكل القدرات باعتبارها أساس التنمية يسعم في إقامة توازن بين النمو السكاني والاقتصادي. **(زكري، ٢٠١٤، ص ٥-٦)**

وتفترض النظريّة أنّ الاقتصاد عندما يفقد قدرته فإن المصدر المضمون في استمرار القدرة التنافسية هو المعرفة التي يمتلكها ويستعملها رأس المال البشري. كما أظهرت النظريات المستندة إلى الموارد بأنّ الاستثمار في المهارات والخبرات هو عامل إنتاجي يقود إلى نمو اقتصادي من دون الحاجة إلى موارد بشرية إضافية (Ling & Jaw , 2011, 118)، كما ترى النظرية أيضًا أنّ الاستثمار في رأس المال البشري يشكّل العامل الرئيسي للحصول والمحافظة على الميزة التنافسية للتنمية، فإذا ما تماثلت إمكانيات المجتمع وموجوداتها من معدات وتقنيات مختلفة فإنّ سرَّ تقدم بعضها على البعض الآخر يُعزى إلى الفرق بين موجوداتها البشرية. **(Mehralian . G,2010,p:44)**

وتتمثل أهمية الاستثمار في رأس المال البشري أيضًا في تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية والتطورات البيئية المتسارعة؛ لذا فإنّ النظرية التقليدية للاستثمار يجب أن تتسع لتشمل الإنفاقات التي تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع كفاءته الإنتاجية متمثلة في الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، فالتنمية تقوم سياستها على الاستغلال الكامل لكل إمكانيات الأفراد باعتباره أساس التنمية كما تهدف إلى إقامة توازن بين النمو السكاني والاقتصادي **(دحماني ، ٢٠١٥، ص**

١٢)، كما يُعدّ الاستثمار في البشر أهم عناصر العملية الإنتاجية والتي تؤثر على المردود المادي والمكانة الاقتصادية من خلال تنمية المهارات والقدرات، ويُعدّ أيضًا مصدرًا لخلق المعرفة الجديدة. **(Venkatesh, 2018,p:16)**

وعند محاولة فهم العلاقة النظرية بتنمية القرية من خلال بنوك الإقراض، يتّضح ذلك من خلال التصوّر الذي يفترض وجود مضمون ما يقف خلف علاقة التنمية البشرية بالتنمية المستدامة؛ بمعنى أنّه لا يمكن لأحد أن يقوم بالتنمية نيابة عن الناس، فهم وسيلة وغاية، وأنّ النجاح والإخفاق يرجع إليهم وحدهم، ولا تقع مسئوليته بحال من الأحوال على الدول بمؤسساتها الرسمية فقط، فالتنمية لا تتحقق إذا لم تمتلك القوى البشرية من القدرات والكفاءات ما يمكّنها من تحقيق ذلك، أو إذا لم تؤسس تلك القوى تنمية مستدامة مشتقة من البيئة وإمكانياتها.

وكان لمجمل الأفكار التي اهتمت بعلاقة التنمية والاستثمار في رأس المال البشري تأثير بالغ الأهمية في توجيه الاهتمام إلى العنصر البشري، والذي ليس له تأثير على الإيرادات فقط، وإنّما تحمل تكلفة هذا الاستثمار ومردوده على المجتمع، وبالتالي تكون هي الجهة التي تحصل على العائد وليس الفرد المستثمر فيه فقط. **(وهيبة، عبد الحميد، ٢٠١١، ص ٥٤)**

ومن ثمّ يمكن الاستفادة من هذه النظريّة في الدراسة الحالية، بوصفها تسعى إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية على أثر سلوكيات الموارد البشريّة وأفعالها على المجتمع الذي تنشط فيه، والتي تنصب في مضمونها حول السعي الجاد لتقويم مسار قطاع التنمية الريفيّة من خلال العمل على تجنب الممارسات السلبيّة، سواء في التنظيم الاجتماعي أو برامج التنمية ذاتها، وبالتالي تسليط الضوء على تأثير السلوك الإنساني على توجيه القروض، والتأكيد على النظرة التأويلية عند تفسير هذا السلوك الإنساني، كما تُعدّ الموارد البشرية من المقاييس الأساسيّة التي تُقاس بها ثروة الأمم باعتبار أنّ هذه الموارد

على رأس المكونات الرأسماليّة والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقرية فالعنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

الإجراءات المنهجية:

سبق وأن عرضت الباحثة لأهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسيّة، والتراث البحثي، والمفاهيم، وأبرز المقولات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي تعرض الباحثة للإجراءات المنهجية للدراسة، متضمنة مجالات الدراسة، والمنهج المُستخدَم، وأدوات جمع البيانات، والعيّنة المستخدمة، وكذلك الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها.

١- مجالات الدراسة:

تشتمل الدراسة علي ثلاثة مجالات أساسية، تمثلت في المجال الجغرافي والذي انصب على بنك القرية سمسطا بمحافظة بني سويف، ويقع البنك في ٥ شارع بورسعيد بمدينة سمسطا، أمّا المجال البشري فيتمثل في بعض المسئولين والمستفيدين من خدمات البنك، أمّا المجال الزمني للدراسة فقد استغرقت الدراسة أربعة أشهر، وهو الزمن المستغرق لجمع البيانات من الميدان٠

٢- منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فإنّ الدراسة الحالية سوف تعتمد بصفة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي، ويقصد بالدراسة الوصفية "الظاهرة التي يراد دراستها وجمع المعلومات الدقيقة عنها"، حيث تقوم الباحثة بوصف للخصائص والسمات التي يتميّز بها بنك القرية بسمسطا، من خلال تحديد وصف وتحديد الإطار التنظيمي للبنك، وخصائص الخدمات التي يتيحها البنك للمزارعين، والمواصفات التي يتطلبها عند تقديم الاقتراض للمستفيدين، والشروط الأساسية لعملية الاقتراض، إلى جانب وصف المردو الإيجابي لتلك الخدمات البنكية على الوضع المعيشي للمستفيدين، ودعم مؤشرات التنمية المستدامة. كما سعت الدراسة أيضًا

إلى وصف بعض التغيّرات التي تمتع بها المستفيدون، مثل تغيير الوضع السكني، ونوع الزراعة، وتعليم الأبناء، وغير ذلك من الخدمات التي أتاحها بنك القرية بسمسطا.

٣- طرق ووسائل جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعيّنة، عن طريق وسائل أساسية لجمع البيانات، تمثلت في: الاستبار باستخدام استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة، والوثائق والسجلات، والمقياس.

أولاً: طريقة المسح الاجتماعي بالعينة:

حيث قامت الباحثة بإجراء مسح اجتماعي شامل على جميع المستفيدين والمستفيدات من برامج بنك القرية بسمسطا، بهدف الوقوف على طبيعة الاستفادة التي حصلوا عليها، ودورها في تغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والذين بلغ عددهم(٣٩٨٠) مستفيد من خدمات الإقراض في مجالات الإقراض المختلفة (قروض خاصة بالتنمية الزراعية "مؤشر الفقر"، وقروض ترتبط بمؤشر القضاء على الجوع، ويمثلها برنامج مشروع البتلو)، (قروض خاصة بمؤشر ضمان النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ويمثلها برنامج قرض مشروعك)، (قروض ترتبط بمؤشر الإنتاج والاستهلاك المستدام، ويمثلها برنامج الصوب الزراعية بالظهير الصحراوي لغرب سمسطا). ثم قامت الباحثة بإجراء مسح بالعينة على نسبة من المقترضين والمستفيدين من برامج البنك -السابقة الذكر- وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في سمسطا.

ثانيًا: الاستبار:

استخدمت الباحثة الاستبار باستخدام استمارة الاستبيان، على عينة من المقترضين، حيث اتجهت إلى استخدام تلك الوسيلة؛ لاحتواء مفردات العيّنة على مستويات تعليميّة متفاوتة (تبدأ بمن يقرأ ويكتب؛ فوجب عليها تطبيق هذه الاستمارة بأسلوب المقابلة معهم، حتى تتمكن من الحصول على نتائج حقيقية للتيقّن من صحة ما أدلت به عيّنة الدراسة، وحتى لا تتعرض البيانات لأيّة أخطاء تؤثر على موضوعيتها، خاصة تلك التي ترتبط

بتدخل أحد الأفراد في الإجابة على أسئلة الاستمارة، وفرض رؤيته الخاصة على المبحوثين؛ لذا اتجهت الباحثة إلى استخدام تلك الوسيلة لجمع البيانات، حتى تحقق أكبر قدر ممكن من الموضوعية. وقد احتوت هذه الاستمارة على (٤٢) سؤالاً، منهم (٥) أسئلة مفتوحة النهاية، و(٤٥) سؤالًا مغلق النهاية، وتكونت من ستة عناصر أساسية هي:

الجزء الأول: البيانات الأوّليّة للمستفيدين من خدمات البنك.

الجزء الثاني: بيانات متعلقة ببرنامج الإقراض المرتبط بمؤشر القضاء على الفقر.

الجزء الثالث: بيانات متعلقة ببرنامج الإقراض المرتبط بمؤشر القضاء على الجوع.

الجزء الرابع: بيانات متعلقة ببرنامج الإقراض المرتبط بمؤشر النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل.

الجزء الخامس: بيانات متعلقة ببرنامج الإقراض المتعلق بمؤشر أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام.

ثالثًا: دليل المقابلة:

من أجل التعمّق في نتائج الدراسة، قامت الباحثة باستخدام دليل للمقابلة، إحداهما تَمّ تطبيقه على عدد (١٢) حالة من المستفيدين من القروض، وفقًا لخصائص تم قراءتها وتحديدها إحصائيًّا بدقة من قبل الاستبار الذي تَمّ إجراءه على عيّنة الدراسة، وباستخدام المقاييس الإحصائية، وقد احتوى على البيانات الآتية: البيانات الشخصية للحالة، نوع القرض، مدة القرض، وسائل الحصول على القرض، مشاكل التمويل، طرق إدارة القرض، الوضع الاقتصادي قبل القرض، الوضع الاقتصادي بعد القرض، علاقة القرض بطبيعة المشروع المنفذ.

كما تم تصميم دليل آخر للمقابلة تَمّ تطبيقه على بعض مسئولي البنك(٥) مسئولين، وذلك لشرح وتحليل الخدمات التي يقوم بها البنك تجاه عيّنة الدراسة، والإطار التنظيمي في تقديم الخدمة، وتفسير بعض الأدوار المحورية وكيفيّة تعامله مع أفراد العيّنة، وكذلك

احتوى الدليل على كيفيّة تحديد المواصفات الأساسية للقرض، والشروط المُقدّمة من البنك، والإجراءات القانونية وعلاقة هذا بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.

رابعًا: الوثائق والسجلات:

تم الاعتماد على الوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك من خلال الرجوع إلى سجلات متعددة من أبرزها: سجل البيانات الأساسي للمقترضين، وعددهم، ونوع القرض، ومدة القرض، والضمانات المطلوبة، وتاريخ السداد، والمتعسرين، وغير ذلك من السجلات داخل البنك.

خامساً: المقياس:

اعتمدت الدراسة على سلّم ليكرت لقياس بعض المتغيّرات المرتبطة بالأسباب والدوافع، ثم إعطاء الحدود (٥) للتأييد والموافقة بدرجة كبيرة جدًا، و(٤) للموافقة بدرجة كبيرة، والدرجة (٣) للموافقة بدرجة متوسطة، و(٢) للموافقة بدرجة قليلة، والدرجة (١) موافق بدرجة قليلة جدًا٠

أمّا حدود المتوسط الحسابي فكانت مستويات (مرتفع – متوسط – منخفض) بناء على المعادلة طول الفترة - (الحد الأعلى – الحد الأدنى)-عدد المستويات

درجة منخفضة من ١: أقل من ٢,٣٣.

درجة متوسطة من ٢,٣٤ أقل من ٣,٧٧.

درجة كبيرة من ٣,٦٨ – ٥.

صدق أداة الدراسة:

التأكّد من تغطية فقرات الاستبانة لموضوع الدراسة وجميع المتغيرات المتعلقة بها، ثُمّ عرض استبانة الدراسة على عينة عشوائية من المستفيدين، للتعرّف على مدى فاعليتهم في فهم الأسئلة، واستبعاد الأسئلة الصعبة وغير المفهومة، ثُمّ قامت الباحثة

بعرضها على أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب قسم الاجتماع• للتأكّد من مصداقية الاستمارة تحقيقًا لغايات الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

جرى التحقق من ثبات التطبيق بتوزيع أداتيّ الدراسة مرتين على عينة استطلاعية مكونة من(٥٠) استمارة، بفارق زمني مدته أسبوعان، واستخراج معامل الارتباط بيرسون(Correlation Pearson) بين درجاتهم في المرتين، بهدف استخراج معامل ثبات التطبيق بطريقة بيرسون (Pearson Correlation) ومعامل ثبات الأداة بطريقة (ألفا كرونباخ).

عيّنة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على نمط العّينة العشوائية البسيطة، حيث تم تطبيق الدراسة على عيّنة من المستفيدين من القروض التي قدمها البنك، وعددهم (٤٠٠) مستفيد، من إجمالي (٣٩٨٠) مقترض، بواقع ١٠% من جملة المستفيدين•.

أساليب التحليل:

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوبين: الكمي والكيفي معًا؛ حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الكمي من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبار، وتحليلها إحصائيًّا في جداول كميّة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS)، والذي يُستخدم بشكل كبير في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بغاية تحليل الاستبيانات والمقاييس، بجانب

• تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى أ.د/مصطفى خلف عبدالجواد أستاذ علم الاجتماع المتفرغ بالكلية ، أ.د/ حوته حسين حوته أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بالكلية ، أ.م.د/ سيد محمد علي فارس الأستاذ المساعد بالكلية، وأ.م.د/ طه مبروك أستاذ علم النفس المساعد بالكلية، وأ.م.د/ أحمد محمد صالح أستاذ علم النفس المساعد، ود. أحمد عيد مدرس علم الاجتماع بالكلية، ود.حسن إبراهيم حسن مدرس علم الاجتماع بالكلية، ود.شمس فتحي شاكر مدرس علم الاجتماع بالكلية.

• توصلت الباحثة إلى معلومة مهمة أثناء عقد جلسات حوارية مع بعض مسئولي البنك، وهي أنّه لا يتم اقراض أي شخص دون المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب)، أو يكون حاصل على شهادة محو الأمية، وعلل المسئولون ذلك بقولهم "إزاي أدي قرض لشخص لمجرد إنّه يبصم ويمشي، لازم يكون بيمضي، ولما بنشك في قدراته بنطلب ابنه أو شقيقه أو زوجته للتوقيع كضامن، بس لازم هو يوقع قدمنا مش يبصم" مما يشير إلى أنّ برامج البنك الجديدة لم تتعامل مع الأميين، وتبدأ من التعامل مع مستويات تعليمية تقرأ وتكتب حتى المؤهل العالي.

استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري؛ لقياس المتوسطات الحسابية وبعض المعالجات الإحصائية المختلفة.

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: النتائج المتعلقة بالخصائص الأوليّة لأفراد العينة:

تحاول الدراسة في هذه النتيجة تحليل مجموعة خصائص الحاصلين على القروض من بنك القرية فرع سمسطا؛ من خلال تحليل السّمات الشخصية والأُسريّة لأصحاب هذه المشروعات.

فيما يتعلق بالسن: كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١) أنّ أعمار الحاصلين على القروض متباينة من حيث المرحلة العمرية؛ حيث جاءت نسبة الأفراد الذين تراوحت أعمارهم ما بين (٢٠إلى٣٠) بمعدل٢٣,٣% من أفراد العيّنة، كما بلغت نسبة من هم في المرحلة العمرية من(٣٠إلى٤٠) ٣١,٧%، وبلغت نسبة من هم في الفئة العمرية من (٤٠إلى٥٠) ٢٥% من إجمالي العيّنة، كما بلغت نسبة من هم ٥٠ عام فأكثر حوالي ٢٠%من نفس العيّنة، الأمر الذي يشير إلى تباين القروض المُقدّمة من بنك القرية فرع سمسطا، فقد كان بعضها متعلق بحيازة الأرض الزراعية وبخاصة برامج القضاء على الفقر، والبعض الآخر لا يضع شروطًا عمريّة كمؤشر الجوع متمثلاً في مشروع البتلو، كما أنّ بعض المشروعات تتعلق بمرحلة معيّنة مثل قروض الشباب المرتبطة بمؤشر العمل، وترجع هذه النتيجة إلي تنوّع برامج الإقراض التي يقدمها البنك؛ ومن ثَمّ استفادت جميع الفئات العمرية من برامج البنك الزراعي متمثلة في الاقتراض.

وقد ارتبطت هذه النتيجة بفروض نظرية التنمية المستدامة، التي ارتبطت بترييف الموارد بدون النظر إلى الخصائص والسمات الشخصية، فانعدام العدالة الاقتصادية تُمثّل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي، لذا أصبح التخلّص من جميع أنواع التمييز والتهميش على أساس المستوى الاجتماعي هو أساس للتخلص من بعض الأسباب الأساسية للفقر. (اليسار، ٢٠٠٢، ص ٢٢١)

أمّا فيما يتعلق بالمستوى التعليمي: كشفت نتائج الدراسة أنّ نسبة الحاصلين علي محو الامية ٢٩,٨% من أفراد العينة، كما بلغت نسبة المتعلمين تعليمًا ابتدائيًّا ٢٧,٨ % من أفراد العيّنة، وبلغت نسبة المتعلمين تعليمً ثانوي١٨,٢ % من تلك العيّنة، وبلغت نسبة المتعلمين تعليمًا عاليًا ٢٥,٢% من العيّنة، وترجع هذه النتيجة إلي طبيعة المجتمع الريفي، وبرامج الإقراض الموجّه إلى الفلاحين من مالكي الأرض الزراعية، والقادرين على إدارة الثروة الحيوانية، إلى جانب المشروعات التي تستهدف المتعلمين داخل قُرى سمسطا، والتي تتعلق بسبل الإدارة الحديثة كمشروع الصوب الزراعية، وبرنامج الإقراض من أجل التنمية الخاص بفئة الشباب، كما أنّها ترتبط بالشروط العامة التي يضعها البنك كشروط للإقراض، والتي تتعلق بالقدرة علي القراءة والكتابة.

تتفق هذ النتيجة مع نظرية التنمية البشرية المستدامة، والتي تفترض أنّ النمو والتنمية البشرية الريفية، هدفها تمكين الفقراء من خلال استهداف البنى التي تدعم عمليات الحد من الفقر، وتقوية نوعية البرامج التنموية على المستوى المحلي والوطني. (Pikey,2008,p:4)

أمّا فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لأفراد العينة: فقد بلغت نسبة المتزوجين ٦٢,٣% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين ٣٧,٧%، وربما تعود هذه النتيجة إلي تنوّع برامج الإقراض المُقدّمة من البنك من ناحية، وسن الزواج في المجتمع الريفي من ناحية أخرى، حيث إنّ البرامج موجّهة للتنمية العامة والشاملة التي لا تتقيد بأي ضوابط سوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بجانب تفضيل الزواج في سن صغير للذكور والإناث في المجتمع الريفي.

ومن هذا المنطلق قامت اليونسكو بتشجيع المشاركة الكاملة والحقيقية في تصميم برامج الحد من الفقر، وتنفيذ ورصد وتقييم آثار هذه البرامج على المستويات المحلية والوطنية، كما أدرجت مشاركة المواطنين كعنصر هام في نجاحها بغض النظر عن قضية النوّع والطبقة والوضع الاجتماعي. (Glenn&. Bowen, 2008, p66)

أمّا بالنسبة للإعالة: كشفت نتائج الدراسة أنّ نسبة الإعالة المتمثلة في عدد أفراد الأسرة، لعبت دورًا كبيرًا في الحصول على القرض وانعكاسه على الفقر في المجتمع الريفي، مقارنةً بعدد أفراد الأسرة، حيث بلغ عدد من يعولهم الحاصل على القرض من (٥إلى١٠ أفراد) نسبة ٤٥% من أفراد العيّنة، بينما بلغ عدد من يعول من (١إلى٣) نسبة ١٥ % من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة من يعول أكثر من (١٠ أفراد) حوالي ١٢,٥ % من أفراد العيّنة، وترتبط هذه النتيجة بنمط الأسرة الممتدة المسيطرة على طبيعة المجتمع الريفي المتمثل في نمط التكافل الأسري والاقتصادي، وبصفة خاصة عندما يرتبط القرض بقضية النوع" الذكور" فهم امتداد للأسرة من الناحية الاقتصادية من خلال ثقافة اجتماعية متأصّله في المجتمع الريفي.

تتفق هذه النتيجة مع رؤى نظرية رأس المال البشري، والتي تفترض أنّ تراكم المهارات التقنيّة على الصعيد الفردي مهم لتكوين (الرأسمال البشري) وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، فتكوين الرأسمال المجتمعي الذي يؤدي إلى تراكم المهارات الفردية يصب في مجرى التنمية المستدامة، ويمثّل أهم عوامل نجاحه نمط وشكل الأسرة. (Reuters,2021,p214)

أمّا فيما يتعلق بنمط القرض المُفضّل لأفراد العينة: أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ القرض طويل الأجل هو النمط المُفضّل من القروض لدى الغالبية العُظمى من أفراد العيّنة، وذلك بنسبة ٧٦,٢% ، في حين أكّدت نسبة ٢٣,٨% من نفس العيّنة أن نمط القرض المُفضّل هو القرض قصير الأجل، وترتبط هذه النتيجة بطبيعة الإقراض البنكي وشروط عملية الإقراض ذاته، كما ترتبط بدوافع الإقراض المتمثلة في المساحة الزمنية للسداد، **وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التنمية البشرية التي تفترض أنّ المشاركة التنمويّة تتيح الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه المصير وفتح مجالات عمل جديدة، كما تفترض أنّه ليس من الإنصاف أن تُتّخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئيّة**

دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين ومشاركتهم في صياغتها لكي تُراعى مصالحهم الحيوية.(Herforth ,2019,p19)

وتأتي **القيمة المادية للقرض** من المتغيّرات الهامة التي أكّدت عليها الدراسة لارتباطها بنوع ونمط المشروع، فقد أكدّت نسبة ٥٠,٢% من أفراد العيّنة أنّ القيمة المادية للقرض كانت أكثر من ١٠٠ ألف جنيه، والجدير بالذكر أنّ هذه النتيجة ارتبطت بقضية المشروعات طويلة الأجل كمشروع البتلو، والصوب الزراعية، اللذان يحتاجان إلى رأس مال كبير نسبيًّا، بينما أكّدت نسبة ٢٩,٨% من العّينة أنّ القيمة المادية للقروض تراوحت ما بين (١٠إلى٥٠ ألف جنيه)، وترجع هذه النتيجة إلى نمط الإقراض الخاص بالمشروعات الزراعية ذات الحيازات الزراعية الصغيرة، في حين أكّدت نسبة ٢٠% من العيّنة أنّ القيمة المادية للقرض تراوحت ما بين (٥٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه)، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة.

تتفق هذه النتائج مع مؤشرات التنمية المستدامة، والتي ترى أنّ القضاء على الفقر هدفٌ أساسيٌّ يؤدي الى مقاربة آليات التنمية من منظور جديد، ويدعم من قابلية النمو في الاستمرار والتدعيم الذاتي، والإمكانيات الذاتية للمشاركة في دورة الإنتاج، وتتيح الخيارات المساهمة في عالم الإنتاج والمعرفة والمهارة التّقنيّة. (مؤشرات قمة جوهانزبيرغ، ٢٠٠٢، ص ٢١٥)

ثانياً: النتائج المتعلقة بمؤشر القضاء على الفقر:

تُبرز هذه النتيجة الدورَ الفعّال للبنك الزراعي في تحقيق مؤشر هام من مؤشرات التنمية المستدامة، وهو التقليل من حدة الفقر التي تنتشر في العديد من القرى والمناطق بمركز سمسطا، من خلال العلاقة بين مؤشر التنمية المستدامة، ورؤية البنك وأساليب وطرق تطبيق هذه الآليّات من خلال الاقتراض.

وفي ضوء هذا التصوّر اتضح من نتائج الدراسة أنّ الغاية الأولى من غايات التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر بكلّ أشكاله كما جاء في باب العضويّة للدول الأعضاء

"القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠م بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر وفقًا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل".(الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ١)

يُعرّف البنك الدولي الفقر في ضوء مؤشر التنمية المستدامة بأنّه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في تدني الحالة الصحيّة والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي، أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات" **(World bank,2018,p120)**

ومن التّحليل لمؤشر القضاء علي الفقر اتضح من النتائج أنّ السياق الريفي أحد الأبواب الرئيسة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر، بالتركيز على القطاع الريفي باعتباره قطاعًا تنمويًّا من خلال أربعة مؤشرات فرعية مراد تحقيقها: **(world bank,2020,p30)**

١- القضاء على الفقر المُدقع.

٢- تخفيض الفقر بمقدار النصف.

٣- تنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية.

٣- الحق المتساوي في الملكيّة والخدمات الأساسية.

ويحاول برنامج التنمية المستدامة تحقيق هذه الأهداف في مؤشر التنمية المستدامة من خلال ما يلي: **(UNICEF, 2017.p:12)**

١- حشد الموارد للقضاء على الفقر.

٢- بناء قدرة الصمود تجاه الكوارث البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

٣- إنشاء أُطر سياسات القضاء على الفقر على جميع المستويات.

تُعدُّ مصر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تحاول في نطاق الإمكانيّات المتاحة تنفيذ مؤشر القضاء علي الفقر بالوصول إلى بنية تحتيّة ماديّة

واجتماعيّة أساسيّة مستدامة للجميع دون تمييز، بما في ذلك الأراضي المزوّدة بالخدمات بأسعار معقولة، والسكن والطاقة الحديثة والمتجددة، ومياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والغذاء. (World bank,2020,p23)

وتتمثل رؤية مصر في التنمية المستدامة الريفيّة من خلال مضاعفة الإنتاجيّة الزراعية وزيادة دخل صغار منتجي الأغذية، بوسائل تشمل كفالة المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والخدمات الماليّة، وإمكانيّة وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص؛ لتحقيق قيمة مضافة بحلول عام ٢٠٣٠م **(التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠م، مجلس الوزراء ٢٠٢٠م،، ص٢٠).**

أ- النتائج المرتبطة برؤية البنك لإمكانية تنفيذ مؤشر القضاء على الفقر:

اتضح من نتائج تحليل مؤشر الفقر في برنامج الأمم المتّحدة، ورؤية مصر ٢٠٣٠م **(أنّ البنك الزراعي المصري فرع سمسطا)** من شركاء التنمية المستدامة التي ألزمتها الحكومة بوضع برامج تنمويّة تقع تحت مظلة الدولة بصفة عامة، والبنك المركزي المصري بصفة خاصة، فهو مُلتزم بمجموعة الإجراءات المنهجيّة والتطبيقيّة التي وضعها البنك الدولي لتطبيق برامج التنمية المستدامة التي تمثل جزء من مظلة شاملة تشمل جميع فروع جمهورية مصر العربية، والمتمثلة في مجموعة من برامج الإقراض تهدف إلى دعم الإنتاج النباتي كأحد برامج التنمية المستدامة بغرض القضاء علي الفقر في قرى سمسطا، ويرجع ذلك إلى أنّ البنك يمثل أحد الشركاء المعنيين بتطبيق مؤشر التنمية المستدامة.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ السياسة الائتمانيّة الزراعيّة للبنك تهدف إلى توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي الهادف إلى القضاء على الفقر، من خلال وضع القواعد والضوابط والإجراءات المتعلقة بتوفير القروض المطلوبة للمزارعين مع ضمان استردادها علي هيئة أقساط، بهدف توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي، ورفع قدرات

صغار المزارعين في الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأوقات المناسبة وبالكميات المطلوبة.

يؤكد أحد المسئولين بالبنك أنّ آليات تطبيق رؤية البنك للمؤشر الخاص بالقضاء على الفقر، تتمثل في دور البنك في التنمية الريفيّة، وتقديمه للخدمات المصرفيّة والتمويليّة في جميع المناطق الريفيّة، باعتبار أنّ المزارع هو الهدف الأساسي لبنك التنمية والائتمان الزراعي؛ لذلك يعمل البنك على تهيئة ظروف الإنتاج والمناخ الاستثماري المناسب الذى يمكّنه من تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين اقتصاديًّا واجتماعيًّا، لتلاشي حدوث الفجوة التمويليّة على التنمية الزراعيّة والريفيّة، التي من شأنها انخفاض الإنتاجيّة نتيجة لعدم تطبيق التكنولوجيا الحديثة، وضعف الخدمات التسويقيّة والتخزينيّة مما يؤدى إلى الفقد والتلف، وانخفاض مستوى تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفيّة المتكاملة وفقر المناطق الريفيّة إلى الخدمات الأساسيّة؛ وبالتالي أصبح الإقراض من بين برامج التنمية الأساسيّة للقضاء على الفقر في المجتمع القروي وفقًا للسياسة التنمويّة للبنك.

وتدعم هذه النتيجة ما أكّده (ورديم ،٢٠٠٣م) في دراسته **"العالم ليس للبيع"** التي أكّد فيها على أنّ التنمية الريفيّة المستدامة من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطوّر والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن. **(ورديم ،٢٠٠٣م، ص ١٩٣)**

وقد اتضح من تحليل السجلات والوثائق الخاصة بالبنك، تطبيق البنك لمجموعة من البرامج المتكاملة التي تهدف إلى القضاء على الفقر من خلال مجموعة من المشروعات القوميّة، تهدف إلى تقديم الدعم المادي لمجموعة مشروعات طويلة وقصيرة الأجل طبقًا

لمقترح المشروع المُقدَّم. والغرض من القروض المُقدَّمة تنمية **(القطاع النباتي)** بتمويل ١٠٠% لمجموعة من مشروعات الإنتاج وتتحدد نسبة السداد فيها، وبشكل عام بقيمة مادية للقرض ٥% للمحاصيل المُدعّمة، ولا يوجد فترة سماح وتتمثل الضمانات في مجموعة من الأوراق الرسمية المطلوبة التي من أهمها كفالات متمثلة في حيازة الأرض، كما أنّ القيمة الماليّة للإقراض متغيّرة من عام لآخر طبقًا لطبيعة الظروف الاقتصادية العامة للدولة، ومتغيرة أيضًا طبقًا لقيمة ونوع المحصول "شتوي- صيفي" بمتوسط ٦٤٠٠ جنية للفدان في المحصول الصيفي و٦٠٠٠ جنية للمحصول الشتوي كفئات تسويقية، ومتوسط المستفيدين من قروض الإنتاج النباتي في قُرى مدينة سمسطا "١٥٠٠-١٧٠٠" فرد من واقع ٤٠٠٠ مستفيد **(ملحق رقم ١)**

اتضح من نتائج الدراسة أنّ شكل المفاضلة في اختيار نوع القرض قد لعب دورًا مؤثرًا انعكس علي زيادة الإنتاجية، ومساعدة المستفيدين على تحسين مستوى معيشتهم، فكما هو مبين بالجدول رقم (٢) أشارت نسبة ٤٣% من العيّنة أنّ القرض كان في شكل مادي مباشر في ضوء الحدود القانونية التي وضعها البنك للقرض، كما أكّدت نسبة ٣٢,٧٥% من نفس العينة أنّ القرض ساهم بصورة مباشرة في الحصول علي التقاوي والأسمدة، بينما أكّدت نسبة ٢١% من العينة أنّ البنك ساهم في حل المشكلات التمويلية بشكل وقتي، وترجع هذه النتيجة لطبيعة المجتمع الريفي الذي تمثل ثقافة الاستهلاك فيه قدرًا كبيرًا يتعدى ثقافة الإنتاج، وذكرت الحالة الأولى قائلة: **"أنا صرفت على الزرعة، بس العيال كانوا بيحتاجوا حاجات، بعدش الوقت كنت بجبها، مهما كدا كدا هسدها"** وتقول الحالة الثانية: **"أنا مكنتش بكبر المديونية عليا، بس بحتاج سماد وتقاوي كنت بجيبهم، وحاجتهم أهي أحسن من السوق"**، كما تقول الحالة الثالثة: **"لما روحت البنك ولقيت الاستاذ بيفهمني نوع التقاوي والكيماوي؛ قلت أحسن وأرخص من بره وهيصبروا شويه عليه، القمح طلع عياره ٣٢,٥ عشان تقاويهم حلوه".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية المفاضلة التنمويّة، التي تتبناها نظرية التنمية المستدامة، حيث ترى أنّ قيام التنمية المستدامة الريفيّة ترتبط بتحديد نسبة مستهدفة للإقتراض وتحاول الوصول إليها، وفي سبيل تحقيقها لهذا المعدل المستهدف للإقتراض يفاضل العميل بين مزايا وعيوب كل وحدة إضافية لها (Thorsten, 2010,p 10-15).

والجدير بالذكر أنّ مؤسسات الإقراض أدرجت تفكيرًا جديدًا بشأن الفقر، فهي تُدرك أنّ الفقر مفهوم متعدد الأبعاد، وليس مقصورًا على البعد الاقتصادي وحده، فإلى جانب انعدام دخل الفقراء، فهم يعانون من نقص أو غياب كامل للخدمات والمرافق العامة ووسائل النقل العام، والرعاية الصحيّة والتعليم، والائتمان، وعدم المشاركة في القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.(Girishankar,2001p,2-3)

يظهر هنا دورٌ إيجابيٌّ كبيرٌ للبنك، يتمثل في دوره في المساهمة في التنمية ورفع الإنتاج التقليل من الأثار السلبية للفقر، فكما هو مبين بالجدول رقم (٣) أكّدت نسبة ٩٥,٧٥% من حجم العينة أنّ القرض ساهم في الإنفاق على الأرض، ومن ثَمّ تحقيق التنمية الزراعية والتقليل من نسبة الفقر، حيث ساهمت هذه النوعيّة من القروض في توفير جانب من مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها عملية الإنتاج النباتي، حيث تأتي هذه القروض في صوره عينية كـــ(التقاوي/ وأسمدة/ ومبيدات) ويتوقف مقدارها على المقررات التي يحددها البنك لعملائه، بالإضافة إلى ما يُتاح لدى البنك من تملّك المستلزمات، أو أخذالقرض في صورة نقدية، مثل (خدمة وجنى/ ومقاومة/ بدل تقاوى وتسويق) ويتوقف مقدارها على مقدار السيولة المتوفّرة لدى البنك ، بالإضافة إلى مدى ضمان البنك لاسترداد أمواله، والتي تختلف طبقًا لطبيعة المحصول من ناحية، وأسلوب وطريقة تسويق المنتج النباتي من ناحية أخرى، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، حيث تقول الحالة الثانية: **"إحنا معندناش فلوس نصرف وحيازتنا صغيره،**

فروحت البنك وبصرف علي زرعتي وهبيع لهم المحصول وأسدد"، وتقول الحالة الثالثة: **"أخدت تقاوي وسماد على شكل سلفة كدى، وهمه بيشتروا مني القمح، وبيخصموا مني اللي خدته، ماني معنديش حل غير السلف".**

بجانب ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ البنك لعب دورًا كبيرًا في جدولة القروض في حالة التغيّر بشكل دوري، وذلك للتخفيف من عبء الآثار المرتبطة بالقرض وانعكاسها على مستوى معيشة العملاء، فلا يقف دوره عند منح القروض للمنطبق عليهم الشروط والأحكام فقط، بل أنّ المتابعة والتقييم والتسويق والجدولة من بين أهم برامج البنك، فلا ينتهي دور البنك بمجرد الحصول على القرض بل أنّ متابعة الإنفاق على المشروع الزراعي من بين أهم الخدمات التقييميّة، هذا إلى جانب قيام البنك بشراء المنتج من العميل "المحصول الزراعي" بسعر أعلى من السوق المحلي، بالتعاون مع وزارة الزراعة حيث تحدد وزارة الزراعة درجة جودة المنتج ونقائه، ولا يقف الدور عن هذا الحد بل أنّ جدولة الديون في حالة التعسّر من بين مهام البنك، فيقوم بتحديد الأسباب الفعليّة للتعسّر وهل متعمدة من العميل أمْ أنّها بسبب ظروف خارجة عن الإرادة كالظروف البيئيّة والمناخيّة أو ظروف السوق، وبناء على الحالة يحدد البنك إذا ما كان سيقوم بجدولة الديون إلى العام التالي أم لا.

تتفق هذه النتيجة مع برنامج الأمم المتحدة المتمثل في اشراك مؤسسات الإقراض في تحقيق هدف القضاء على الفقر، وتوفير أدنى مستويات المعيشة المُتوقّعة والشائعة في المكان الذي يعيشون فيه للبقاء على قيد الحياة، من خلال الحصول على الدعم المالي فالقضاء على الفقر بجميع أشكاله هو من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 م لذا الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة يركّز على إيجاد عالمًا خاليًا من الفقر بحلول عام 2030 م.

ينتقل البحث إلى تحليل العلاقة بين تطبيق البنك لمؤشر التنمية المستدامة كمؤشر عام للقضاء على الفقر كما هو مبين بالجدول رقم (٤) وواقع القروض على المستفيدين،

وتناقش النتائج هنا أسباب ودوافع الإقراض، كما تناقش رؤية المستفيدين للخدمات المُقدّمة من البنك، فقد اتضح من النتائج أنّ أسباب اللجوء إلى البنك القروي للحصول على القرض مُتنوّعة ومُتعدّدة فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك كوسيلة لحل الأزمة النقدية بدرجة مرتفعة جداً بلغت ٤,٩٦ ، بانحراف معياري ٢,٩٣، وترجع هذه النسبة إلى دور البنك كمؤسسة من مؤسسات الإقراض، يلجأ إليها العميل إذا ما تعسر ماديًّا أو عدم استطاعته الوفاء بمتطلبات الزراعة من بذور وتقاوي ومصاريف عامة؛ فيلجأ إلى البنك لحل أزمة الدعم سواء أكان ماديًّا مباشرًا أو عينيًّا.

كما اتضح من نتائج الدراسة أنّ **عدم توفّر الإنفاق على متطلبات الحياة اليوميّة** كان من أهم أسباب الحصول على قرض البنك وجاءت نسبته بدرجة كبيرة جدا مثلت ٤,٨٤ كمتوسط حسابي، بينما بلغ الانحراف المعياري لها ٢,٧٣، وترجع هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الفقر في الريف المصري، وضعف إنتاجية المحاصيل الزراعية، مما يترتب عليه ضعف القدرة على الموائمة بين متطلبات الحياة اليوميّة والنفقات على الزراعة.

وجاءت **أشكال القروض** سببًا أساسيًّا من الأسباب الكامنة وراء الاقتراض من البنك، حيث كشفت نتائج الدراسة عن أنّ القروض المقدمة من البنك تمثلت في: قروض قصيرة المدي، وترتبط بالمحصول الزراعي ويرتبط بفترة زمنية قصيرة، مما كان سباباً قويا ودافعاً مؤثرا للحصول علي القرض، عند متوسط حسابي ٤,٧٢ درجة، بينما بلغ الانحراف المعياري له ٢,٦٢ درجة، فالفترة الزمنية القصيرة المرتبطة بمده الزراعة جعل امكانيات السداد كبيرة لارتباطها بالإنتاج.

كما أوضحت النتائج أن **أزمة رؤوس الأموال خاصة لدى صغار المزارعين المبتدئين، وتوفير الخبرة البنكية وتسويق المنتج** (كمحصول القمح مثلًا) سببًا من أسباب الحصول على القرض، بمتوسط حسابي ٤,٥٢ درجة، بينما بلغ الانحراف المعياري لها ٢,٥٤ درجة، فعدم توافر رؤوس الأموال المناسبة لصغار المزارعين،

وعدم توافر الخبرة التسويقية دفعهم إلى اللجوء إلى البنك لتقديم الدعم المادي والتسويقي بشكل مباشر.

كما تُعد **رغبة المزارعين في توفير مستلزمات الإنتاج** (كالتقاوي والبذور) على هيئة سلفة زراعية، من أسباب أبرز العوامل المرتبطة بالرغبة في الاقتراض من البنك، ومُثِّل ذلك عند متوسط حسابي ٤,١٢، وانحراف معياري ٢,١٢ درجة، وتأتي **جدولة الديون في حالة التعسّر** من بين الأسباب المؤثّرة على حصولهم على قرض، والجدير بالذكر أنّ الشفافية في المعاملة من قبل البنك، ودوره في توفير التوعية الزراعيّة والمتابعة الدقيقة، وتقديم دعم تسويقي وغير ذلك من خدمات؛ من العوامل المهمة التي دفعت المزارين إلى الاقتراض.

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التنمية المستدامة الخضراء التي تؤكد على الشمول المالي للبنوك، يشمل برامج التنمية المستدامة وتمثل صوت الفقراء في المجتمع الريفي. ومن المقبول على نطاق واسع إدراج المجتمعات المهمشة باعتبار ذلك أمرًا أساسيًّا لتحقيق التنمية المستدامة، ومفهوم الشمولية يُعدُّ الحرمان والفقر والآثار المترتبة عليه، كما أنّه قريب لرأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي، فضلًا عن مقوّمات الرفاه الاجتماعي والحرمان والتي تشمل الكرامة واحترام الذات، والاندماج الاجتماعي. (Oksana,2013,p32)

بجانب ذلك تشير نتائج الدراسة في ضوء رؤية المستفيدين واقع القرض على تحقيق التنمية المستدامة، والذي ينعكس على الواقع الفعلي لبرنامج الإقراض وتحقيق المؤشر، فقد اتضح من النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (٥) أنّ دور البنك في **حل الأزمة المالية للمقترضين** يُعد من أبرز أسباب اللجوء إلى البنك، حيث يتمثل في تقديم دعم مادي يساهم في حل مشكلة السيولة النقديّة بشكل جزئي وبلغت نسبتها ٤٥% من العينة، وترجع هذه النسبة إلى سببين؛ الأول: متعلق بوضع البنك سقفًا محددًا للقرض المقدم. والسبب الثاني: يتعلق بسقف توقع المقترض الذي يؤثر فيه الدافع من الاقتراض، والذي قد يكون الهدف

منه حل مشاكل شخصية لا يرتبط بمشكلة تنمية المحصول الزراعي في الأساس، كما أكّدت نسبة ٣٠% من أفراد العينة أنّ القرض يوفر دعم مادي كلي متناسب مع احتياجات الإنتاج، والجدير بالذكر أنّ هذه النسبة ارتبطت بالحاصلين على دعم مادي للإنفاق على الإنتاج النباتي المتمثل في توفير الأسمدة والمبيدات بشكل مباشر من البنك، بينما أشارت نسبة ٢٥% من أفراد العيّنة أنّ البنك يوفر الدعم المادي الذي يتناسب مع احتياجات الإنتاج إلّا أنّ ظروف السوق متغيّرة ولا يوجد ثبات للأسعار، وأنّ الرجوع للبنك مرة أخرى للحصول على قرض جديد يمثل صعوبة بالغة لدى أفراد العينة ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، فتقول الحالة الأولى: **"أنا روحت خت قرض عشان أصرف منه علي الزرعه بتعتي، بس مكفاش لإن البنك مش بيدي إلّا لكلّ فدان"**، وتقول الحالة الثانية: **"خت تقاوي ومبيدات، ولما جه المحصول سويت المديونيه"**، وتقول الحالة الثالثة: **"اللي بيديه البنك مش بيكفي كل حاجة، بس أهو بيساعد أحسن من مفيش"**.

في ذلك تشير نظرية رأس المال البشري إلى الاعتماد المتبادل على كلٍّ من رأس المال الإنتاجي Produced K Capital ، ورأس المال البشري Human Capital، ورأس المال الاجتماعي Social Capital؛ لتكامل برامج التنمية المستدامة بهدف الموازنة بين الإنتاج Production والتوزيع Distribution لبناء أمثل للموارد.(TINDER, 2000, P.2)

كما يُعد **الشكل المفضّل لنمط القرض الذي يفضله المزارعون** من بين الأسباب التي تدفعهم إلى الاقتراض، فكما هو مبين بالجدول رقم (٦) أكّدت نسبة ٧٩% من حجم العيّنة أنّ النمط المفضل للقروض الخاصة بتنمية المحاصيل الزراعية هو القرض قصير المدى، في حين أكّدت نسبة ٢١% من نفس العينة أنّ القرض المفضل هو القرض طويل المدى، وترتبط هذه النتيجة بالرؤية العامة للبنك تجاه تنمية المحصول الزراعي، والتي تتمثل في ارتباط القروض بمواسم زراعية ثابتة، وفي ذات الوقت يرى المقترضون أنّ

القرض قصير المدى يكون أبسط في عملية السداد نظرًا لصغر المديونية من ناحية، وارتباطه ببيع المحصول والسداد بشكل أسرع من ناحية أخرى، ويُعد توزيع القروض الاستثمارية التي يمنحها البنك ما بين قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل انعكاسًا للسياسة الائتمانية التي يسعى البنك إلى تنفيذها، والتي تهدفإلى تنمية وزيادة حجم الأصول المستثمرة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، طبقًا لطبيعة كل نشاط زراعي.

وبمناقشة مسئولي البنك حول هذه النتيجة اتضح أنّ هذه النوعيّة من القروض تموّل أنشطة زراعية تتسم بسرعة دوران رأس المال، وقصر فترة السداد، ووضوح نتائجها استثماريًّا؛ بما يضمن زيادة حجم السيولة المتاحة لديهم، بالإضافة إلى تفضيل عملاء البنك لهذه النوعية من القروض، مقارنة بالأنواع الأخرى؛ بسبب سهولة الحصول عليها.

ب ـ النتائج المتعلقة بأنماط المشكلات التي يتعرّض لها المزارعون وعلاقتها بالقضاء على الفقر:

كشفت نتائج الدراسة عن أنماط المشكلات التي يتعرض لها المزارعون، والتي كانت سببًا في اقتراضهم من البنك، وأثّر ذلك على مستوى معيشتهم الأُسريّة، والتي مَثّلت الدافع القوي للحصول على السيولة من البنك الزراعي، حيث يرتبط الإنتاج بمجموعة من المتطلبات المادية، حيث أنّ اللجوء إلى الإقراض في أغلب الحالات لدى "صغار المزارعين" كان مرتبطًا بسبب مباشر وهو قضية الفقر والاحتياج؛ إمّا للحصول على الدعم المادي المباشر، أو الحصول على دعم عيني، وخاصة أنّ الفائدة التي يحددها البنك الزراعي ٥% متناقصة في حالة الالتزام بالسداد في الوقت المحدد، مع احتمالية التقاعس عن السداد في بعض الأحيان، ويرجع هذا التقاعس لعدة أسباب؛ وهذه الأسباب قد تكون شخصية مرتبطة بمدى الوعي بإدارة رؤوس الأموال لدى المزارع، أو تكون مرتبطة بالسوق المحلي، ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة الأولى، حيث ذكرت قائلة **"أنا حتة الأرض صغيره ومفيش أي دخل تاني علشان كدا جبت القرض"**، كما تقول

الحالة الثانية: **"أنا روحت البنك عشان التقاوي، غير كدا كانت الزرعة عندي ماتت"**، وتقول الحالة الثالثة: **"أني جبت على الدره ٦٠٠٠ جنية أهم عملوا حاجة وربنا يسهل واسدد"**.

لكن على الرغم من ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ هناك مشكلات ترتبط بالبنك، يعاني منها المزارعين عند الحصول على القروض، فكما هو مبين بالجدول رقم (٧) أكدت نسبة ٢٩,٢٥% من أفراد العينة أنّ فائدة القرض كبيرة إذا قورنت بالإنتاج وحجم الحيازة الزراعية، التي هي محدودة جدًا في تصوّر مجتمع البحث، كما أشارت نسبة ٢٨,٢٥% من نفس العينة أنّ الإنفاق على الأسرة يرتبط بكمية المحصول القادم باعتباره يمثل رأس مال المزارع، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الإنتاج الزراعي للأرض، بالشكل الذي لا يكفي لسد الاحتياج الأساس للإنفاق على الأسرة، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، حيث تقول الحالة الأولى: **"أنا مفيش رزق إلّا من الأرض اللي بصرف على عيالي منها"**، كما تقول الحالة الثانية: **"الأرض مش بتجيب، ولما بدفع الفلوس اللى ختها مش بلاقي للعيال قوت يوم حتى"**، وتقول الحالة الثالثةك **" بجيب سلفه على سلفه، والأرض بتخسر"**.

كما تُعد نقص الخبرة الائتمانية لدى المزارعين في متابعة مواعيد سداد القروض والفوائد المستحقة عليها، وطرق صرفها، وفترا ت السماح، وتدهور أوضاعهم الاقتصادية، من بين مشكلات الإقراض في مجتمع البحث، كما كان للتقلبات السوقية التي ارتبطت ببعض المحاصيل الزراعية، وتدخّل الحكومة لتحديد هوامش الربح، وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج، وما ترتب عليه من زيادة تكلفة الإنتاج، وعدم قدرة العميل على توزيع وتسويق منتجاته الزراعية، وتعدد وتباين القوانين الضريبية، من أهم المشكلات التي ارتبطت بعملية الإقراض.

إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد والتالف في الإنتاج الزراعي، واستحواذ فئة محدودة من التجار والوسطاء على النصيب الأكبر من تسويق الإنتاج الزراعي، بالمقارنة بالفائدة

التي عادت علي المزارعين، بالإضافة إلى عدم استقرار أسواق المنتجات الزراعية، وانخفاض الجودة لجزء كبير من السلع الزراعية.

كما اتضح من نتائج الدراسة أنّ تعرض النشاط الزراعي لبعض المخاطر الطبيعية الخارجة عن إرادة العميل من أهم المشكلات التي ارتبطت بعملية الإقراض؛ ومن ثَمّ تعثّر المزارعين، فتسويق المنتج قد يشوبه بعض المشكلات والتي قد يتعلق بعضها بظروف الزراعة وجودة المنتج، والمقاييس التي يضعها البنك لقبول المنتج الزراعي كجودة القمح مثلًا، ممّا يقلل من التقييم المادي، ومن ثَمّ تمثّل نسبة القرض عائقًا كبيرًا أمام المزارع، إلى جانب ذلك لم يسمح البنك بالاقتراض لمالك الأرض، مما يجعل المستأجر غير قادر على الاستفادة من الخدمات البنكية في زراعته، ومن ثَمّ صعوبة الحصول على القرض، فلا يستطيع أن يقدم الضمانات الكافية للبنك؛ ومن ثَم ّلا يستطيع الحصول على القرض، حيث ذكرت الحالة الأولى قائلة: **"أنا عندي فدان ومأجر فدان تاني آكل منه العيال، المشكلة إن التاني دا مينفعش آخد عليه لا قرض ولا سلفه"**، وتقول الحالة الثانية: **"الفايده صغيره بس الأرض مش بتجيب ومفيش فلوس إلّا مع المحصول الجديد، طب طول الفترة دي نجيب منان"**، كما تقول الحالة الثالثة: **"إحنا ودينا القمح الشونه، قالوا درجة تانية فدا خلاهم نزلوا السعر شويه"**.

لذا تُعد قضية تفشي الفقر في القطاع الريفي إحدى أهم القضايا القومية التي يجب مناقشتها وطرح الحلول العملية لمعالجتها، لَمَا لها من آثار شديدة السلبية على استقرار المجتمع وضمان استدامته، فتفشي الفقر يجعل من الصعوبة التعامل معه، خاصة وأنّه من الملاحظ ارتباط الفقر في المجتمعات الريفية بالجهل والأمية وعدم قدرتها على طرح الحلول لتحقيق تنميتها ذاتيًا، واعتمادها على الحلول المقدمة من مؤسسات الإقراض، والمتمثلة في البنك فقط، وجميعها أبعاد قد تقف حائلًا أمام تحقيق طموحات التنمية التي تستهدف الحد من الفقر في هذه المجتمعات وتنميتها، وخاصة أننا أمام حالة فريدة من نوعها، تتسم بالتضاد ما بين شدة الفقر وامتلاك المقومات التنموية المتفردة التي نعيشها

في مصر حاليًا، لذا وجب التوجه نحو إعادة بناء المجتمعات الفقيرة، وخاصة الريفية بكل مكوناتها وتنميتها ثقافيًّا وعلميًّا وتأهيلها لاستيعاب عملية التنمية والمشاركة.

حيث اتضح من النتائج أنّ مؤشر التنمية المستدامة في توفير التمويل اللازم للفقراء، يُعد بمثابة متطلب من متطلبات التنمية، وذلك لتقليص الفقر وتحقيق التنمية، ويجب أن يصبح هذا هدفًا أساسًا من أهداف الشمول المالي، حيث إنّ إمكانية الوصول إلى التمويل هو صيغة من صيغ التمكين للمجموعات المُعرضة للوقوع في الفقر، ويشير الشمول المالي الريفي في مجتمع البحث إلى تقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن تحملها لذوى الدخل المتدني، وتشمل هذه الخدمات المالية المتنوعة الائتمان، والتوفير، والتأمين، وتسهيلات الدفع والتمويلات، لذا يصبح من أهم أهداف الشمول المالي توسيع نطاق أنشطة النظام، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة الأولى، حيث ذكرت قائلة: **"البنك بيساعد بس لو يزود الدعم شوية هيحلوا مشاكل كتير"**، وتقول الحالة الثانية: **"أني عارفة إنّ البنك حكومة بس يبصوا لنا بعين تانية احنا غلابه قوي ومش هنقدر نوفي ولو معانا كنا اصرّفنا"**، وتقول الحالة الثالثة: **"طب يأجرو لينا المعدات، ولا يشوفوا بيوتنا وحالنا، أني عارف إنهم ملهمش دعوه بكدا وآني إللى خت القرض".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية التنمية المستدامة، والتي ترى أنّه من الخطأ الاعتقاد بأنّ مشاكل التنمية المستدامة في المجتمع القروي يمكن اختصارها في فكرة واحدة أو حل واحد، فهي ظاهرة معقدة؛ مثل: الفقر في ظل وجود العديد من الأسباب يتخطى تشخيصها برنامج وصفة علاجيًّا، كذلك يحتاج ممارس التنمية إلى أن يكون خبيرًا في النظم المعقدة بالطريقة نفسها، مع الاعتراف بتعقيد المشكلات. (SDSN,2019.p:25)

مما سبق ومن الجداول (٢ إلى ٧) يتضح دور البنك التنموي في مواجهة ظاهرة الفقر التي يتعرض لها العديد من المزارعين في سمسطا، باعتباره مؤشرًا هامًا من مؤشرات التنمية المستدامة، من خلال تحديد المؤشرات والمتطلبات الأساسية

للإقراض، والتسهيلات البنكيّة التي يقدمها لهم، كما عرضت نتائج الدراسة لأهم الأسباب التي تدفع المزارعين إلى الاقتراض من بنك التنمية، والتي جاءت للتقليل من الأزمات المادية التي يتعرضون لها، وعدم توافر الإنفاق على متطلبات الحياة اليومية، والحاجة إلى التقاوي والبذور والأسمدة، وإدارة عملية التسويق وبيع منتجاتهم الزراعية. كما أشارت الدراسة إلى أبرز المشكلات التي تواجه المزارعين عند الاقتراض من بنك التنمية، والتي تمثلت في: نقص الحيازة الزراعية، وعدم وجود ضمانات كافية لعملية الاقتراض، وارتفاع نسبة الفاقد والتالف في الإنتاج الزراعي، إلى جانب المتطلبات التسويقية للمحاصيل، وغير ذلك من المشكلات التي كشفت عنها نتائج الدراسة. **وهذا ما يجيب على التساؤل الأول الذي تمّت صياغته لهذه الدراسة ومؤداه: ما دور برامج بنك القريّة في القضاء على الفقر؟**

ثالثاً- النتائج المتعلقة بدور برامج بنك القرية في القضاء على الجوع:

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرّف على دور برنامج بنك القرية في القضاء على الجوع، وعلاقة ذلك بواقع الإقراض في تحقيق معدلات التنمية المستدامة في مجتمع البحث.

يمثل مؤشر **"القضاء على الجوع"** المؤشر الثاني من مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والتي تمّ اعتمادها في سبتمبر ٢٠١٥م؛ للتصدي للتحديات العالمّية، بما في ذلك الجوع وسوء التغذية والنمو الشامل. **(الأمم المُتّحدة، ٢٠١٨، ص .٣).**

ويتمثل برنامج الأمم المتحدة في تطبيق مجموعة من الآليات التي تمثل إجراءات تهدف إلي تحقيق القضاء على الجوع من خلال:

١- تعجّل التقدم المحرز.

٢- تنمية الإنتاج المحلي.

٣- تطبيق سلسلة من الأغذية المحسّنة. (الأمم المُتّحدة، ٢٠٢١، ص ٣)

ووفقًا لرؤية مؤشر التنمية المستدامة أصبحت الحاجة مُلحّة إلى إحداث تغيير عميق في النظام الغذائي والزراعي العالمي؛ إذا أردنا تغذية الملايين التي تعاني من الجوع. **(الأمم المُتّحدة، ٢٠١٨، ص ٣٨)**

وتُعرّف الأمم المتحدة وفق هذه الرؤية الأمن الغذائي بأنه "توافر الغذاء لجميع الناس، في كل الأوقات، مع توافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة تلبي احتياجات الأفراد، وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة". **(Herforth ,2019,p:19)**

وتضع الأمم المتحدة مجموعة من الآليات لتطبيق مؤشر القضاء على الجوع، لتعزيز الأنماط الغذائية الصحيّة، ووضع المعايير الوطنية للأغذية وتعزيز إنتاج الأغذية وتجهيزها محليًّا، وكذلك استكشاف الصكوك التطوّعية لتشجيع الأنماط الغذائية الصحية، بالنظر إلى التفضيلات الاجتماعية والثقافية التي تحيط بها. **(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص١٧).**

أمّا عن التنمية الريفيّة المُستدامة وتهدف إلى إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠م، والتأكّد من حصول جميع الريفيين على الأغذية الكافية والمغذّية، وينطوي ذلك الجهد على تعزيز الممارسات المستدامة والتي تشمل **دعم صغار المزارعين،** كما تتطلب تعاونًا دوليًّا لضمان الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية. **(المؤشر الثاني القضاء علي الجوع، ٢٠٢٠، ص ١)**

أمّا رؤية مصر في هذه القضية فتأتي إلزامية، ويرجع هذا إلي سببين؛ الأول: هو الالتزام بالوثيقة الدوليّة للقضاء على الجوع، والسبب الثاني: الانفتاح الاقتصادي، وحرمان المناطق الريفية من الأمن الغذائي.

يدعم هذه الرؤية الإحصاءات الرسمية ، ففي ٢٠١٧ م بلغت نسبة الفقراء في المناطق الريفية في صعيد مصر ٥١,٩% من السكان مقارنة بـ ٣٠% في المناطق الحضرية في صعيد مصر، فيما بلغت نسبة الفقراء في المناطق الريفية في الوجه

البحري ٢٧,٣% مقارنة بـ ١٤,٣% في المناطق الحضرية في الوجه البحري **(المجلس القومي للتعبئة العامة والاحصاء،٢٠١٩، ص ٨٨)** إضافة إلى ذلك عانى ٢٨% من سكان المناطق الريفية من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بـ ٢١% من سكان المناطق الحضرية.**(Helmy& Roushdy, 2019,p12) الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الفقر الناتج عن الجوع في المناطق الريفية في مصر، مقارنة بالمناطق الحضرية والتي ينخفض فيها معدل الجوع تدريجيًّا.**

كما كشفت أزمات الغذاء العالمية أنّ التركيز على الإنتاج المحلي أمرٌ ضروريٌّ، من خلال طرح مجالًا كبيرًا لتحسين كفاءة الإنتاج الفلاحي، وإعطاء الأولوية له في مجالات البحوث والتنمية، الأمر الذي أصبح حيويًّا لتحقيق التنمية المستدامة. **(Harrigan, (2014, pp. 179-181**

أ- النتائج المرتبطة برؤية برنامج بنك القرية لتنفيذ مؤشر القضاء على الجوع:

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ **رؤية البنك الزراعي** تسعي إلي تحقيق التنمية الريفية المستدامة، التي ترتبط بما توفّره البيئة من موارد، فالعلاقة بين البيئة والتنمية علاقة قوية ومتبادلة من أجل الحفاظ على الأولى وضمان استمرارية الثانية، كما تهدف رؤية البنك إلي تحقيق الاستدامة الاقتصادية عن طريق الاكتفاء من الغذاء ورفع الإنتاجية والتمتّع بالأمن الغذائي الذي يعني الحصول على الأغذية التي يحتاجها الفرد لممارسة الحياة، والذي يتطلّب أن يكون قادرًا على إنتاج الأغذية، وبناء قاعدة إنتاجية في التوسع بالإنتاج، خاصة وأنّ الأمن الغذائي يُعدّ أحد المكونات الرئيسة للأمن الاستراتيجي القومي، وفي هذا النطاق يؤكّد أحد المسؤولين قائلًا: **"القضاء على الجوع دا برنامج من بين برامج مصر، البنك المركزي بينفذها واحنا تحت مظلة البنك، بنفّذ قرارات الدولة عشان نحقق الاكتفاء من الطعام وخاصة في الريف، ومن يوم ما بقينا تحت مظلة البنك وسبنا وزارة الزراعة الأهداف كلها تغيرت".**

فالمشروعات القومية تمثّل محاور إلزامية يطبقها البنك لزيادة الموارد والإمكانيّات؛ مما جعل التوجّه التنموي العام يسعى إلى إيجاد حلول بديلة كمحاولة من الدولة لسد العجز والقضاء على الجوع، بمجموعة من المشروعات القومية "كمشروع إحياء البتلو" ويمثل الاقتراض في هذه الحالة حافزاً علي الانتاج، والذي يمثل عامل قوي في نجاح مشروعات الانتاج الحيواني.

ينفذ بنك القرية في سمسطا برنامج المشروع القومي لإحياء البتلو، كجزء من التوجّه القومي للقضاء على الجوع كمؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة التي يسعى البنك إلى تحقيقها بسمسطا، في إطار الجهود المبذولة للنهوض بالثروة الحيوانية وتوفير فرص العمل لصغار المزارعين، من خلال تنشيط وتعظيم الاستفادة من المشروع والحصول على قروض ميسّرة بمبادرة البنك المركزي لاستكمال الطاقات الاستيعابية وملء الفراغات بالمزارع لخلق فرص عمل وزيادة الإنتاج، وكذلك تشجع المربيين بزيادة طاقة مزارع الإنتاج الحيواني، ويأتي ذلك انطلاقًا من حرص الدولة على وضع استراتيجية قومية لحماية الثروة الحيوانية والنهوض بها، يقدمها البنك وذلك من خلال توفير التحصينات اللازمة والتسجيل والترقيم لرؤوس الماشية، والبحث عن سبل متطوّرة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتحسين الوراثي وتوفير بيئة غذائية وبيولوجية آمنة، والعمل على تنمية تلك الثروات والمساهمة في توفير الغذاء الصحي والآمن في الريف، ويدعم هذه النتيجة ما أكّده أحد مسئولي البنك؛ يقول مسئول القروض بالبنك: **"المشروع القومي لإحياء البتلوا دا مشروع قومي في البنوك كلها واحنا عندنا نفس البرنامج، بندي قروض ميسّرة السداد، وبنحاول نتعاون مع الطب البيطري، ووزارة الزراعة عشان في النهاية نضمن نجاح المشروع، ولما هينجح مش هيتعبنا وهيلتزم معانا في السداد، ودا جزء من برنامج الدولة للقضاء على الجوع والبنك شريك في تطبيق البرنامج، ذي ما الدولة حطته وبالشروط إللي البنك المركزي حطها احنا بيحكمنا القانون".**

تتفق هذه النتيجة مع مؤشرات التنمية المستدامة، ففرص العمل المناسبة والمنافسة توفر ضمانات للأمن الغذائي، وحقوق الربح، وهي أمر حاسم للمشاركة في نشاطات السوق، فتحسين مناخ الاستثمار ورعايته من طرف الحكومات لأجل استدامة إنتاجيتها، خاصة وأنّها معرضة لمجموعة من المخاطر مثل نقص التمويل، وعدم وجود أسواق لمنتجاتها في بعض الأحيان، واستبعادها من طرف المنافسة.(البنك الدولي، ٢٠٠٨، ص ٧٠)

وقد أتضح من النتائج أنّ البنك يضع آليات تطبيق مؤشر القضاء على الجوع ، فكما هو موضح بالسجلات والوثائق الخاصة بالبنك أنّ برنامج البنك تمثّل في مجموعة من المشروعات القومية التي تهدف إلي القضاء على الجوع، من خلال مجموعة من برامج الإقراض التي يطبقها تزامنًا مع توجّه الدولة لإنتاج الغذاء، ويُعدّ المشروع القومي لإحياء البتلو أحد برامج إنتاج الغذاء، يهدف إلي توفير اللحوم الحمراء بفائدة ٥% سنويًّا بنسبة متناقصة في حالة الالتزام بالسداد، بواقع ١٥ ألف جنيه للرأس الواحدة و٥ آلاف جنيه للتغذية، بحد أدنى (٥) رؤوس وحد أقصي (٢٠) رأس، وبتسهيلات في الصرف على دفعة واحدة لشراء رؤوس الماشية، ودفعة أخرى للتغذية، وتسهيلات في السداد وبدون مصاريف إدارية، وبشروط ميسّرة متمثلة في توافر حظيرة بمواصفات معينة طبقًا لعدد رؤوس الماشية، وتحدد هذه المواصفات وزارة الزراعة، والطب البيطري، كما تشترط وجود ضامن في حالة التعسّر في السداد، ويبلغ عدد المستفيدين من مشروع البتلو على مستوي البنك حوالي ٩٠٠ مستفيد، بواقع ١٠٠ مليون جنيه.(انظر ملحق رقم ٢)

تنقلنا هذه النتيجة إلى رصد وتحليل الواقع الفعلي للقروض المقدّمة باعتبارها نوعًا من الدعم الرسمي لإنتاج الغذاء من ناحية، ومردود تطبيق مؤشر القضاء على الجوع في المجتمع القروي من ناحية أخرى.

تشير نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٨) أنّ حل **مشكلة الأزمة النقدية لصغار المقترضين** كانت الدافع والعامل القوي للحصول على هذا النوع من القروض،

والتي بلغ المتوسط الحسابي لها نسبة ٤,٩٨ وبلغ الانحراف المعياري لها نسبة ٢,٨٥ درجة، وهي نسبة مرتفعة جدًا وترجع هذه النتيجة إلى عدة أسباب تبيّنها الدراسة الميدانية المتعمقة، والتي تتمثل في أنّ نمط القرض مخصص لفئة الشباب من المستثمرين، ومن ثَمّ فهم في حاجة إلى الدعم المادي، فعدم توافر رؤوس الأموال مثّلت هنا العامل القوي في الحصول على القرض، وخاصة أنّ قيمة القرض كبيرة نسبيًّا قد تصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٠ ألف جنيه.

لعبت **مشكلة البطالة مترابطةً مع زيادة نسبة الجوع** عاملًا قويًّا آخر في مجتمع البحث، فبلغ المتوسط الحسابي لها نسبة ٤,٥٤ ، كما بلغ الانحراف المعياري لها نسبة ٢,٧١ درجة، وهي نسبة مرتفعة جدًا، وترجع هذه النسبة في مجتمع البحث في أنّ القضاء على البطالة من بين العوامل الدافعة للحصول على القرض، فارتفاع البطالة وعدم توافر فرصة عمل مناسبة لإشباع احتياجات الأفراد والأسرة، وتوفير الغذاء المناسب لهم؛ كان من بين أهم هذه الدوافع، كما أنّ ارتباط القضية بفئة الشباب، وسيادة روح المخاطرة مثلت عاملًا آخر في الحصول على القرض.

كما أنّ **نمط القرض** وكونه طويل الأجل من بين أهم أسباب الحصول على القرض، فقد بلغ المتوسط الحسابي له نسبة ٤,٤٨، كما بلغ الانحراف المعياري له نسبة ٢,٧١ درجة، وترجع هذه النتيجة في مجتمع البحث إلى تفضيل القرض طويل المدى، فالفترة الزمنية للقرض تُعطي مساحة كبيرة للسداد، بالإضافة إلى كون السداد على شكل أقساط سنوية مرتبطة بالتسمين والبيع والإنتاج، مما يعطي مجالاً أكبر لنجاح المشروع.

كما أنّ **توفير مستلزمات الإنتاج** جاءت من بين عوامل وأسباب الحصول على هذا النمط من القروض، فبلغ المتوسط الحسابي لها نسبة٤,٤ درجة، وبلغ الانحراف المعياري لها نسبة٢,٥٢ درجة، وينقسم توفير مستلزمات الإنتاج إلي قسمين: إمّا أنّه يُقدّم في شكل دعم مادي للتربية والتسمين بواقع ٥ آلاف جنيه عن كل رأس ماشية، أو على هيئة أعلاف، ومحسّنات غذائية، وفكرة المفاضلة بين هذه البدائل ترجع إلى العملاء

أنفسهم وما يحتاجونه من توفير لسبل المعيشة، وتراجع نسبة الجوع، حيث يساهم البنك بالطريقة التي يرغبها المُقترِض، ويدعم هذه النتيجة ما أكّده أحد مسئولي البنك الزراعي حيث ذكر قائلًا: **"هنا العملية دي غريبة شوية، لإن العميل هوا اللي بيختار، في حد بيبقى عاوز دعم مادي يعني ياخد ال٢٠ ألف على كل راس، وهوا حر، ولا ياخد ١٥ واحنا ندعمه بالأعلاف، وفيه كدا وكدا وكل واحد حسب ظروفه، واحنا برضوا بنوعي ونعرف سعر العلف عندنا كام وبره كام".**

تأتي **دراسة الجدوى** للمشروع باعتبارها أحد العوامل الهامة التي يساهم البنك فيها بشكل كبير كدوافع للحصول على القرض، وبلغ المتوسط الحسابي لها نسبة ٤,٠٤، وبلغ الانحراف المعياري لها نسبة٢,٥٢ درجة، وتتمثل دراسة الجدوى هنا في دراسة الظروف البيئيّة المحيطة من توافر الإمكانيّات المطلوبة لتنفيذ المشروع، كما أنّ مساهمة البنك في تسهيل إجراءات التأمين على رؤوس الماشية تمثل عاملًا من عوامل الحصول على القرض والتقليل من نسبة الاحتياج، كما أنّ المتابعة الدورية من الطب البيطري وإعطاء المشورة عند الاحتياج كانت من أهم أسباب الإقبال على القرض.

وتمثل **جدولة البنك لديون المقترض** في حالة التعسر عن السداد دافعًا آخر من دوافع الحصول على القرض وبلغ المتوسط الحسابي لها نسبة ٣,٩٢ درجة، عند انحراف معياري نسبته ٢,٠١ درجة، وهي نسبة متوسطة، كما يؤكد أحد مسؤولي البنك أنّ المتعسرين في هذا النمط من المشروع الإنتاجي لا يتجاوز ١% من إجمالي المقترضين، حيث ذكر قائلًا: **"مشروع تربية البتلو مش بيتعبنا ولا بيكون فيه تعسر إلّا في نطاق محدود، ودا لأنّ الطرق الجديدة في التسمين ونوع العلف بيجيب نتيجه بسرعه، إلّا إذا جه مرض بشكل عام ودا خارج عن إرداة العميل وإردتنا برضوا، وبنحاول في الحالة دي نساعد علي أد ما نقدر".**

تتفق هذه النتيجة مع رؤية (الجهاز المصرفي ٢٠٣٠م) والتي تعتمد على تحديد الأهداف من الإنفاق ثم تحديد المعايير الخاصة بتقييم الأداء والتأكّد من تحقيق الهدف

من الإنفاق، والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وترشيد تكاليف إنجاز برامج النشاط الجاري وتكاليف المشروعات الاستثمارية، واختيار أفضل بدائل التنفيذ الأقل تكلفة والأعلى فاعلية؛ لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (غالي،٢٠١٧، ص ٤٠).

ب- النتائج المرتبطة برؤية المستفيدين لبرنامج البنك في دعم القضاء على الجوع:

اتجهت الدراسة إلى مناقشة هذه النتائج في ضوء رؤية المستفيدين من خلال واقع القرض على تحقيق التنمية المستدامة، وتقليل نسبة الجوع داخل بعض الْقرى بمركز سمسطا، والذي ينعكس في تحليل الواقع الفعلي لبرنامج الإقراض والمتمثّل في حل الأزمة المالية، ومشكلة السيولة المادية وعلاقة ومردود هذا على تطبيق مؤشر القضاء على الجوع.

فقد أتضح من النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (٩) أنّ فكرة الاقتراض سببها الرئيس هو عدم قدرة العملاء على إشباع احتياجاتهم الأساسية من القوت اليومي، والتغلب كذلك على مشكلة قائمة تتمثل في عدم توافر رؤوس أموال للمشروع بشكل كلّي وجاءت بنسبة كبيرة وبلغت ٦٣,٥%، بينما جاءت قضية الدعم الجزئي ومحاولة حلّ أزمة ماليّة مؤقتة بنسبة متوسطة بلغت ٢٥% من حجم العيّنة، بينما كان من أسباب الحصول على القرض حلّ مشكلة اقتصادية عابرة، بالإضافة إلى حل بعض المشكلات التي تتعلق بالمشروع، وجاءت بنسبة ضعيفة بلغت نسبتها ١١،٥% من العيّنة، والتي قد تكون ديون متراكمه على العميل، وترجع هذه النتيجة إلى أنّ القرض نسبته الماليّة كبيرة، وكونه مشروع يهدف إلي نمط مشروعي يحقق ربح مادي بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة قد تصل من (٦: ١٢) شهر، مما يجعل من توافر السيولة النقدية له على قدر كبير من الإهمية، وتتداخل مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والثقافية في تحديد الهدف الحقيقي للقرض والذي قد يكون حل مشكلة قائمة بالفعل كالديون المتراكمة على المقترض، فيعاني بعض المقترضين من ضغوط اقتصادية ليس لها علاقة بالمشروع، قد

تدفع العميل لحل المشكلة من خلال الاقتراض، كما أنّ الفجوة التمويلية بين ما يتطلبه المشروع في الوقت الراهن ومستقبلًا قد تدفع البعض إلى اللجوء إلى القرض كحل لهذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة الرابعة حيث ذكرت قائلة: **"أنا مكنش معايا أنفّذ المشروع، والمشروع كبير عاوز فلوس كتير قوي، فقلت البنك يساعدني في القرض آخده والتسديد كلّ سنة ربنا يسهلها أكون بعت الجاموستين وأسدد من فلوسهم القرض"**، كما تقول الحالة الخامسة: **"أنا كنت محتاج فلوس كنت عامل المشروع دا وخسرت مكنتش جايب قرض بس كان يا إمّا أقفل وأسكت والخساير هتكون كبيرة قوي، فقلت آخد قرض دعم يعني أقف على رجلي منه"**، وتقول الحالة السادسة: **"أنا كان عندي ديون ومشاكل والقرض كبير فقلت آخد أسدد جزء من الديون، وبعد كدا أصرف الباقي على العلف وربنا يسترها بقي وأقدر أسد".**

أمّا فيما يتعلق **بالشكل المُفضل للقرض**، وكما هو مبين بالجدول رقم (١٠) اتضح من النتائج أنّ القرض المُفضّل في مشروع البتلو هو القرض طويل الأجل، وهذا ما أكّدته ٧٩،٨% من العيّنة، بينما أكّد ٢٠,٢% من العينة أنّ نمط القرض المفضل هو القرض قصير الأجل، وترتبط هذه النتيجة بطبيعة المشروع في حد ذاته والفترة التي تستغرقها عملية التجهير، والتسمين، والإنتاج، والتسويق، والتي تمثل جزءًا منها مرتبط بتجهيزات المشروع، حيث إنّ التجهيزات وتوفير المكان المخصص للمشروع تستغرق الكثير من الوقت والتكلفة، كما أنّ مرحلة تنفيذ المشروع نفسها والمتمثلة في تربية رؤوس الماشية تستغرق وقت كبير، مما يجعل من طول المدة الزمنية المخصصة للقرض عاملًا من عوامل نجاحه، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، حيث ذكرت الحالة الخامسة قائلة: **"التربية بتاخد وقت كبير، وبعد ما بيدوكي الفلوس وتشتري، بتعدي ست شهر، وتخدي تاني بردو لحد أمّا أبيع وربنا يفرجها وأسدد، مينفعش آخد قرض قليل ولا وقته قليل عشان أسدد في معادي"**، كما تقول الحالة

السادسة: **"مش أقلّ من سنة مصاريف على علف وعلاج لحد ما تلاقي نتيجة، طب لو الوقت قليل أسدد منين".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاقتصاد الأخضر، والتي ترى أنّ التنمية المستدامة تتيح الوسائل الكفيلة طويلة وقصيرة المدى؛ بهدف زيادة الإنتاج، ويمكن أن تقضي على ظواهر الجوع والنتائج المترتبة عليها، ومن ثَمّ فإنّ التنمية المستدامة تنطوي على إمكانات جديرة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.(retty,2011,p15,)

أمّا فيما يتعلق **برفع الإنتاجية والتنمية المستدامة والمساهمة في القضاء على الجوع، كشفت نتائج الدراسة** كما هو مبين بالجدول رقم(١١) أنّ نسبة ٥٧,٥% من مفردات العيّنة قد حصلوا على الدعم بشكل كلي متمثل في الحصول على دعم لشراء رؤوس الماشية، ودعم التربية وتوفير مستلزمات الإنتاج، بينما أكّدت نسبة ٣١,٢٥% أنهم حصلوا على قروض خاصة بشراء الماشية فقط وأنّهم رفضوا الحصول على قرض التسمين، أمّا ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج والتربية كانوا يقومون بها من خلال شراء أعلاف بالأجل، على هيئة أقساط بهدف تخفيف نسبة الفائدة، في حين أكّدت نسبة ١١,٢٥% أنّ الهدف من القرض كان لدعم مشروع قائم بالفعل، أو حل مشكلة بشكل وقتي، وتتعلق هذه النتيجة بطبيعة العادات والتقاليد والممارسات القرويّة التي تتعلق بحل المشاكل الآنية، وليس التفكير المستقبلي وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، فتقول الحالة الرابعة: **"آني خدت القرض عشان مكنش معايا مصاريف، وأهو أودي العيال المدارس"**، وتقول الحالة الخامسة: **"خت قرض شرا العجول، وعندي فدان أرض زرعته برسيم وبوكل البهايم، والمحسّن بشتريه بالقسط يعني عل المعاد، والناس بتصبر عليا شويه عشان مدفعش كتير للبنك"**، كما ذكرت الحالة السادسة قائلة: **"آني كنت محتاج مصاريف كتير فخت القرض وحليت مشاكلي ولما ييجي السداد هبقي أسد".**

في هذا النطاق يؤكد (خلف، ٢٠٠٦) أنّ برامج التنمية تتضمن العديد من المتغيرات سواء في جانب العرض أو الطلب، ومن أهمها اكتشاف موارد جديدة،والتوسع في تجميع رأس المال، وإدخال أساليب إنتاج جديدة لتحسين المهارات، وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، ومن أهم التغيرات من جانب الطلب مستوى الدخل ونمط توزيعه، فالنمو الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، بل أنّه وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. (خلف، ٢٠٠٦، ص١٨٠)

أمّا فيما يتعلق بطبيعة الثقة التي قدمها البنك لأفراد العيّنة، وتنمية قدراتهم ووعيهم من أجل التقليل من نسبة الحاجة وتحسين مستوى المعيشة، كشفت نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (١٢) أكّدت نسبة ٤٧,٥% من العينة أنّ دراسة البنك للمشروع المُقدّم كان بمثابة عامل ثقة قوي لدى أفراد العيّنة، حيث إنّ دراسة المشروع من قبل البنك وكونه تحت مظلة الدولة والدعم المُقدّم للقرض، قد ترك صداه على تحسّن الظروف الاجتماعية في مجتمع البحث، فقد اتضح أنّ هناك العديد من الأسباب المتعلقة بالبنك القروي ذاته ودعمه للفلاح والتنمية الاقتصادية، ويتّضح ذلك في دور البنك من حيث المتابعة الدوريّة، وتوفير الأعلاف، ومستلزمات الإنتاج، وفي هذا الشأن أكّدت نسبة ٣٢,٥% من أفراد العيّنة أنّ المتابعة الدورية للمشروع ومتابعة تربية رؤوس الماشية من قبل وزارة الزراعة، والطب البيطري، كانت بمثابة عوامل قوية ساهمت في زيادة عامل الثقة بين البنك والعميل، كما أنّ توفير البنك للأعلاف كانت من بين عوامل الدعم التي انعكست على قضية الثقة فيما بين البنك والعميل وبلغت نسبتها ٢٠،٢٥% من العيّنة، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، تقول الحالة الرابعة: **"ماهو البنك بيخاف على فلوسه بردو، وبيشوف كل حاجة ودا بيخلي الواحد يتعب عشان يوفي دانه"**، كما تقول الحالة الخامسة: **"البنك والأستاذ بتاع الصحة بييجوا يكشفوا على البهايم، وبيقولوا لي هات كذا ومتجبش كذا، فدا بيخلي الواحد مطمن"**، وذكرت الحالة

السادسة قائلة: **"أنا بطمن لما بتابعو عشان الواحد لما يتعسر ولا حاجة أهم بيكونو شافوا بعنيهم".**

تتفق هذه النتيجة مع فرضيّات نظرية التنمية المستدامة، والتي ترى أنّ النظام المستدام اقتصاديًّا هو النظام الذي يتمكن من الإنتاج بشكل مستمر، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة والتوازن الاقتصادي ما بين الناتج والدين، ومن ثَمّ يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية المطبقة. (Eserties.2007.p 7).

وتتفق هذه النتيجة أيضًا مع سياسة البنك ودوره الفعّال في تطبيق المؤشر الخاص بالقضاء على الجوع، وتوفير القروض اللازمة للمشروعات طويلة الأجل كسبب لزيادة القيمة النسبية لها، مما تساهم في تفضيل عملاء البنك لهذه النوعية من القروض مقارنة بالأنواع الأخرى، كما أنّ من أسباب اللجوء للحصول على هذه النوعية من القروض، المعوقات التي تواجه تنفيذ هذه المشروعات ومعظمها مرتبط بالسيولة النقدية، وتقلبات السوق، واحتياجات المجتمع، كل ذلك يُعد من بين أهم آليات البرامج التنمويّة المطروحة من البنك، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ويدعم هذه النتيجة ما أكّده أحد المسؤولين بالبنك، حيث ذكر قائلًا: **"أنا ممكن ييجي حد أكون عارف إنّه مش هيقدر يسد علشان مثلًا عاوز القرض في حاجة تاني، دوري أنا بعيد عن الرسمي، إنّي آفهمه إنّ القرض دا لازم يتسد وبحسب له بالورقة والقلم هياخد كام والمفروض هيدفع كام، فيه ناس مش بتبقي فاهمة ولازم أوعّيهم، بس الحاجة دي هيه اللي بتخليهم يخدو قررات مش مدروسة كويس".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية التنمية البشرية المستدامة، والتي ترى أن أعلى أنواع رأس المال قيمةً هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، فالاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يُستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحوّل

الثروات من مجرد كميّات نوعية إلى طاقات متنوعة تحقق التقدم المنشود.(عزيزي،٢٠١٣، ص١١)

وعن المردود المتوقع وعلاقته بمجتمع البحث، تنتقل الدراسة إلى تحليل العلاقة التبادلية بين البنك والعميل، التي تعكس الدور التنموي للبنك في مواجهة قضية الجوع لدى أفراد العيّنة، فقد اتضح أنّ المردود الاقتصادي تمثل في تسديد القرض وتنمية المشروع والذي يمثل انعكاسًا لتطبيق المحور التنموي، فكما هو مبين من جدول رقم (١٣) أكّدت نسبة ٤٧,٢% من أفراد العيّنة أنّ القرض ساهم في تنمية دورة رأس المال بصورة كبيرة وسد الاحتياجات الضرورية، وأنّ عملية السداد تتمّ في المواعيد القانونية المحددة، وأشارت نسبة ٣١,٨% من نفس العيّنة أنّ التسويق يتم بشكل جيد، وأنّ المشروع يسير بخطى ثابتة طبقًا للبرنامج المطروح من قبل العميل والبنك، بينما أكّدت نسبة ٢٠% من تلك العينة أنّ القرض قد ساهم في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع البحث.

وكان من نتائج القرض ارتفاع مستوي المعيشة، ويُعدّ رفع المستوى المعيشي هدفًا مطلقًا، وتحقيق هذا الهدف يدلّ على مدى نجاح فكرة القرض أو فشلها في الوصول إلى أهدافها، الاستهلاك هنا مؤشر لتغير الوضع الاقتصادي، ويشمل الاستهلاك الغذاء، والملبس، والمسكن، والخدمات الأخرى سواء أكانت تعليمية أم صحية أو مواصلات، فإن الحصول على هذه السلع والخدمات لا يتحقق إلّا بزيادة المستوى الاقتصادي، كذلك فإنّ الجانب الاجتماعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجانب الاقتصادي، أي أنّ تحسّن الوضع الاقتصادي ينعكس على تحسّن الواقع الاجتماعي، حيث إنّ إنجاز الأهداف الاقتصادية أثّر سلبًا وإيجابًا على البناء الاجتماعي للمجتمع، لذا فمن الطبيعي أن ترتبط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية كهدف للقضاء على الجوع في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة، تقول الحالة الرابعة: **"الناس بتحترم إللي معاه فلوس، ولما بيبقي معايا فلوس العيال بتلبس كويس وبتاكل**

كويس وبنعيش حلو"، كما تقول الحالة الخامسة: **"أنا الحمد لله بتابع التغذية والعلف بإيدي، مش بسيب الوليه لوحدها، دا مال ناس ياأبله، مش هخبي عليكي الزيادة أحسن من الأول بكتير قوي، ووضع البيت اتغير وبقى حلو، ومش موضوع فلوس أنا بقيت تاجر وفهمت السوق"**، كما تقول الحالة السادسة: **"الحمد لله بسدد أول بأول كل سنة في المعاد، ومحتجتش يعملولي البتاعة الجودلة دي ولا حاجة الحمد لله، وحاسس إنّي بعد القرض هجوز الويد".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري، التي تفترض أنّ البعد الإنساني للتنمية لا يتوقف عند حدود الأداة الثانوية المساعدة في النمو الاقتصادي، بل تصير ذاتَ دورٍ مزدوجٍ، تدفع الاقتصاد وترشد توجهاته، وتحافظ على البيئة وعلى الإنسان وتجعل من التنمية قابله للاستدامة والتواصل سواء في المجتمع الوحد أو عبر المجتمعات المختلفة.(العسكري، ٢٠٠٥، ص ١١)، وتظهر أهمية رأس المال البشري من خلال دوره الفاعل في كونه أحد أهم العناصر في العملية الإنتاجية والتي تؤثر على المردود الاجتماعي، والمكانة الاقتصادية، وتظهر أهميتها في كونها مورد يصعب على الآخرين تقليده بسهولة في طريق التنافس في الاقتصاد (Venkatesh.2018,p:16).

مما سبق ومن الجداول (٧ إلى ١٣) يتضح دور برنامج بنك القرية بسمسطا في الوفاء بمؤشر هام من مؤشرات التنمية المستدامة، وهو محاولة التقليل من نسبة الجوع، ويأتي ذلك من خلال ما منحه البنك من تسهيلات ومزايا متعددة ومتنوعة للقروض، مكّنت المزارعين من التعامل مع مختلف المشكلات والأزمات النقدية خاصة لدى صغار المزارعين، ومساعدتهم في توفير مستلزمات الإنتاج، ومساعدتهم في جدولة الديون، ورفع معدّل الإنتاجية، والإيفاء بمتطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة، كما ساهم البنك أيضًا من خلال تضافر جميع الجوانب اللازمة لتحقيق التنمية الريفية، والتي تتطلب تكامل عناصر البنية الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية؛ من أجل الخروج بأفضل النتائج، ويُعدّ

البنك الزراعي أحد شركاء التنمية لتحقيق الهدف التنموي المستدام، وهو القضاء على الجوع، من خلال مجموعة من البرامج التي تمّ طرحها، فتنفيذ برنامج التنمية الريفية المستدامة لا يتحقق بدون تكامل أركانها واستمرارها لفترة ممتدة من الزمن، فتحقيق التنمية الريفية المتكاملة، وتعزيز القدرات، خاصة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير فرص عمل، والاهتمام بالمراعي وإعادة تأهيلها، والحفاظ على الغطاء الحيواني، مما يؤدي إلى إحداث التغيّر في مختلف المناحي الاقتصادية لكنّها تتضمن أيضًا التغيّرات في الأبنية الاجتماعية والسياسية لبيئتهم المحليّة؛ بهدف القضاء على الجوع، وتنفيذًا لاسترتيجية التنمية المستدامة، **وهذا ما يجيب على التساؤل الثاني الذي تم صياغته لهذه الدراسة؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في القضاء على الجوع؟**

رابعاً: النتائج المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتوفير العمل اللائق المستدام:

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرّف على برنامج الإقراض الذي يقدمه بنك القرية فرع سمسطا تطبيقًا لمؤشر تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وتوفير العمل اللائق والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، ودوافع الإقراض في تحقيق معدلات التنمية في المجتمع.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة برنامج تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع في مؤتمر ريو+٢ في إطار عالمي للتعاون الدولي ملزم لجميع الدول الأعضاء.**(World bank,2018,p198)**

وقد أوضحت النتائج أن تطبيق هذا المؤشر تم من خلال اتباع منهج متكامل ومتساوٍ يجمع بين التدخلات الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال الآتي:

١- عرض اليد العاملة والطلب عليها وحجم العمالة ونوعيتها.

٢- تحقيق نمو مرتفع ومطرد للعمل.

٣- اتساق السياسات النقدية والمالية لاستحداث وظائف لائقة.

٤- تعزيز النمو الاقتصادي وفرص العمالة اللائقة للشباب.

هدفُ هذا المؤشر وضع برامج وأنشطة فعالة لسوق العمل، وتطوير روح تنظيم المشاريع التنموية، دعم العاطلين والذي يعانون من البطالة الجزئية، والكلية، من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة بغية تدعيم العمال وتقدم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالعمالة، والالتزام بمواجهة التحدي المتمثل في توفير فرص عمالة منتجة ومدرّبة.

وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق الاتساق بين تدابير العمل الواردة في مختلف السياسات الدولية، وتحديد أولويات واضحة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل ونتائجها، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات من خلال الجمع بين مختلف صنّاع السياسات والهيئات الفاعلة، بمن فيهم ممثلو منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ومؤسسات التمويل المختلفة. **(ILO ,OECD,2019,p:123)**

كما تتضح هذه النتيجة من واقع المفهوم الذي وضعته الأمم المتحدة للنمو المستدام لقوة العمل، باعتباره يشير إلى "القدرة على توليد العمالة الكاملة والمنتجة على التحول الاقتصادي المستدام، الذي يتسم بالشمولية اجتماعيًا ويوسّع القدرات الإنتاجيّة للاقتصادات". **(world bank,2020,p35)**

ووفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠م، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف متكاملة غير قابلة للتجزئة الغرض منها اتباع نهج شامل إزاء التنمية، والاستفادة من أوجه الترابط والتآزر بين الأهداف، والتي من بينها توفير فرص عمل عن طريق "الدفع المتكامل"، الذي يوضح فوائد برنامج التطوير الشامل ويحاول استهداف جوانب متعددة من التنمية في وقت واحد. **(FAO,2017,P:120)**

أ – النتائج المرتبطة برؤية البنك في تحقيق مؤشر تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمل اللائق المستدام:

تؤكد نتائج الدراسة على اعتبار مشروعات التنمية الريفيّة المستدامة أحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق العدالة المكانية فيما يتعلق بتوزيع أعباء وثمار العملية التنموية،

واتخاذ إجراءات فعّالة تمكن أفراد المجتمع، باعتبار أنّ العمل على تنمية الريف وتحديثه لتكامل التنمية الريفيّة لابد أن يتمّ عن طريق إعادة بناء البنية التحتية للقرية وربطها، بسوق العمل، والمتمثلة في إيجاد فرص عمل لامتصاص البطالة.

كما أشارت النتائج أنّ بنك القرية قد لعب دورًا في تطبيق المؤشر؛ من خلال تهيئة بيئة ملائمة للأعمال تعزز الاستثمار والنمو واستحداث العمالة والتحول الهيكلي الداعم للنمو وتوفير سبل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان الذي هو أمرٌ حاسمٌ لاستمراريتها وإسهامها في النمو والعمالة، وهو ما يُمكّنها من الاستثمار في رأس مال جديد، إلى جانب واعتماد تكنولوجيات جديدة والإسهام في توسيع نطاق قدرات العمال، حيث يشير أحد مسؤولي البنك إلى دورهم في تعبئة الموارد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مواءمة مجموعة من المنتجات الاستثمارية مع الأهداف وزيادة طموح التمويل، والعمل على ضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر إلى الاقتصاد من خلال توفير منتجات وخدمات مالية شاملة، مما يؤدي إلى دفع النمو في الأسواق المحلية، ويحقق إيرادات أكبر، ويوسع القاعدة المالية من خلال الإقراض؛ حيث يقول: **"إحنا هدفنا الاستثمار عشان التنمية، وعملين مشاركة علشان ندعم الاستثمار بال في إدينا وهو التمويل، وفي المشروع دا البرنامج أوسع شوية من اللي فات لأنه مشاريع كتير بالشراكة مع المؤسسات"**.

كما تتمثل رؤية البنك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لهذا المؤشر أيضًا في مساعدة البنك الزراعي على تنامي الاقتصاد بشكل مطرد، زيادة مستويات الإنتاجية والابتكار، من خلال الشراكة المجتمعية من خلال المبادرة التي نفذتها وزارة التنمية المحلية بمشاركة عدد من البنوك الوطنية المشاركة في المشروع وهى (مصر، والبنك الأهلي، وبنك القاهرة، والبنك الزراعي، وبنك الإسكان، وبنك الإسكندرية)؛ بهدف خلق فرص عمل وتشغيل الشباب عن طريق تسهيل إجراءات حصول المتقدمين على قروض

لإقامة المشروعات أو تطويرها وتوسعتها من خلال تلك البنوك، ويشير أحد مسؤولي البنك أن هذه المبادرة عزِّزت بشكل ملموس من جهود المحافظة في مجال دعم وتشجيع الشباب على الإقدام على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ثقافة العمل الحر، والدفع بجهود الدولة نحو الاتجاه إلى الإنتاج وتعظيم سلاسل القيمة المضافة. ضمن مبادرة المشروع القومي للتنمية المجتمعيّة والبشريّة والمحليّة " قرض مشروعك"؛ **حيث يقول أحد المسؤولين: "إحنا بنركز على الشباب والعاطلين بشكل خاص، لإنه الهدف من البرنامج إننا ندعم وجودهم ودا كله من خلال المشاريع اللي بيدعمهم بنك القرية، بصراحة كل الإجراءات ميسرة، إحنا بنعمل دراسات سريعة، وندوات ودورات لهم قبل ما يبدأوا ودا بيكون إمّا المشروع هوا كان عامله، أو مشروع هوا لسه هيعمله".**

تتفق هذه النتيجة مع ما أكّدته نظرية التنمية المستدامة، من خلال رؤيتها لضرورة تحقيق التعاون بين مختلف التخصصات لإيجاد حلول لمشكلات العمل بصورة مكتملة في عملية التنمية، دون النظر إلى كل قطاع على حدى وهذا ما يحدث في عمليتي التمويل والميزانية، عن طريق تحقيق التكامل في الممارسة العملية. **(Weitez,2018.p:13)**

كما اتضح من النتائج أنّ البنك يسعى من خلال قرض "مشروعك" إلى توفير آليات جاذبة للشباب والعمل على توفير دراسات جدوى لجميع المشروعات، وكذا تبنى وطرح المبادرات الجادة للاستفادة من المشروع وتشجيع الشباب على العمل الحر، مع زيادة إنجازات برنامج "مشروعك" مما يترتب عليه زيادة عدد فرص العمل، فأهمية برنامج "مشروعك" هو مجالات عمل جديدة لخدمة المواطنين ومحاربة البطالة، ودفع عجلة التنمية بالمركز.

إلى جانب ذلك يقدم البنك وسائل ائتمانيّة لشراء آلات ومعدّات، مشروعات تجاريّة وصناعيّة، المشروعات المنزليّة من خلال قرض ميسر لتوفير فرص عمل للشباب وذلك عبر المشروع القومي للتنمية البشريّة والمجتمعيّة "مشروعك".

وتفترض نظريّة الاقتصاد الأخضر وضع **إطار متكامل للميزانيّة** لترجمة الأولويات المتعلقة بالتنمية إلى مشاريع استثماريّة مقبولة لدى مؤسسات الإقراض وينبغي أن تجري عملية وضع الخطط والميزانيات بطريقة شاملة وشفافة تخضع لمراجعات دوريّة، وتوفر الهياكل وخطوط الإنتاج، من مجموعات متكاملة من الاستثمارات التي تحقق التقدم في المنظومة الإنمائيّة، وتتكيّف في الوقت نفسه مع السياقات والأولويات المحليّة. **(UNDP,2018,p24)**

كما اتضح من تحليل سجلات البنك أنّ خطوات الحصول على قرض من مشروعك تبدأ بالتوجه إلى مقر "مشروعك" بالوحدة المحلية لمركز سمسطا والتعرف على الأوراق والمستندات اللازمة لطلب الحصول على القرض، مؤكدًا أن القرض يبدأ من ١٠٠٠٠ جنيه حتى ٢ مليون جنيه، بفائدة ٥% ، ويجب تقديم دراسة جدوى خاصة بالمشروع وتتضمن المنفذين والمشرفين عليه وتكلفته المبدئية، يجرى دراسة الأوراق من جهة البنك المختص وفي حالة الموافقة يسلم القرض خلال أسبوع من تقديم الأوراق، ويتم التقدم للحصول على القروض من خلال مقر المشروع بالمراكز (الشباك الواحد)، ويتم إعداد تقارير أسبوعية وشهرية وعمل اجتماعات بمسئولي المقرات وممثلي الجهات المشاركة في المشروع، وقد استفاد من القرض حوالي ١٨٠حالة على مستوى البنك الزراعي فرع سمسطا. (ملحق رقم ٣)

تتفق هذه النتائج مع نظرية التنمية المستدامة، حيث تؤكد على أنّ استمرار تنمية أصول الاقتصاد وسبل العيش ونوعية الحياة في جميع أنحاء العالم، ورفع الاستثمارات

العامة الموجهة نحو أهداف التنمية المستدامة والممولة من خلال زيادة موارد الخدمات المحليّة والمساعدات الإنمائيّة الدوليّة بشكل أساسي في أغلب دول العالم. **(Gaspar,2019,p98)**

ب- النتائج المرتبطة برؤية المستفيدين لدور بنك القرية في تطبيق مؤشر تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمل اللائق المستدام:

في هذه النتيجة سوف يتمّ اتخاذ تطبيق **(قرض مشروعك) نموذجًا لهذا المؤشر**، فيما يتعلق برؤية المستفيدين لدور بنك القرية في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، ودعم العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور البنك في تحقيق المؤشر تمثل في مجموعة الخدمات التي يقدمها البنك، كما هو مبين بالجدول رقم (١٤) يتضح وجود عدة أسباب مباشرة للجوء إلى البنك للحصول على قرض مشروعك المقدم من قبل البنك، والتي كانت متنوعة ومتعددة طبقًا لرؤية واحتياجات العميل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك في القضاء علي البطالة درجة مرتفعة جدًا، عند متوسط حسابي ٤,٩٣ ، وانحراف معياري بلغ نسبته ٢,٩٦، وترجع هذه النتيجة في أن الهدف من المشروع بالدرجة الأولى هو القضاء على البطالة من خلال توفير الدعم المادي للمشروعات المتنوعة، **فالدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة أسباب الاقتراض، كما ترتبط هذه النتيجة بطبيعة التباين الكبير في المستوى الاقتصادي في المجتمع الريفي كمحاولة للحد من الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة لها لتحقيق برامج التنمية وتزايد فرص العمل، ورفع الأجور ومستويات المعيشة، وتحسين فرص حياة الأفراد.**

تأتي هذه النتيجة متفقة مع رؤية المؤشر وأهدافه، حيث يتطلب التوزيع العادل للدخل هيكلة اقتصاديّة وسياسات لسوق العمل تتيح عددًا كافيًا من فرص العمل الجيدة؛ ونظامًا سليمًا للحماية الاجتماعيّة؛ وهيكلة ماليّة تصاعديّة؛ وإطارًا للسياسة العامة يحد من أوجه

عدم المساواة في الفرص من خلال توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحيّة وفرص العمل. (البنك الدولي ،٢٠١٨ـ ص٤٥٠)

أمّا فيما يتعلق بدور البنك في المساهمة في دراسة جدوى للمشروع كشفت نتائج الدراسة أنها كانت من بين أهم الأسباب التي دفعت المقترضين في الحصول على قرض "مشروعك"، عند متوسط حسابي بلغت نسبته ٤,٨٦، وانحراف معياري بلغت نسبته ٢,٩١ درجة، وتمثل دراسة الجدوى هنا أهمية كبيرة في مجتمع البحث، حيث إنّ قدرات معظم المقترضين محدودة إلى درجة كبيرة، مما يجعل من مساهمة البنك في المساعدة في إعدادها على درجة عالية من الأهمية تتمثل في الأمان الاقتصادي الذي يقدمه البنك إلى العميل، مثل حسابات المشروع، منذ التفكير في القرض إلى جميع مراحل التنفيذ.

كما كان لتقديم البنك للدعم التسويقي والمتابعة الدورية، وارتباط ذلك بمراحل التنفيذ دافعًا أساسيًّا أيضًا في الحصول على القرض، بمتوسط حسابي ٤،٨١، وانحراف معياري بلغ ٢,٦٤ درجة، وترجع هذه النتيجة إلى أن نمط القرض المقدم من قبل البنك، جزء من رؤية مجتمعيّة متكاملة تتابعها العديد من الجهات كديوان عام المحافظة، مع الشراكة مع العديد من مؤسسات المجتمع، ولا تعتمد على البنك كمؤسسة للإقراض فقط، بل إنّ دور البنك يتمثل في تقديم الدعم المادي، والمشاركة في التنفيذ والمراقبة والمتابعة.

كما أنّ حل الأزمة النقدية جاء من بين عوامل وأسباب الإقراض عند متوسط حسابي بلغ ٤،٧٥، وانحراف معياري بلغت نسبته٢,٦١ درجة، وترتبط هذه النتيجة بتكلفة المشروع، فالبطالة إلى جانب توافر العمل، والفقر في الريف المصري جميعها عوامل مترابطة جعلت دور بنك القرية كبيرًا ومؤثرًا فيما يتعلق بكونه مؤسسة للإقراض توفر الدعم بفائدة وإجراءات ميسره، بالإضافة إلى تكلفة المشروعات العالية التي تبدأ من ١٠٠٠٠ آلاف جنيه وبحد أقصى ٢ مليون جنيه.

كما كان لنمط القروض طويلة الأجل والذي أتاحه البنك عاملًا كبيرًا ودافعًا قويًّا للحصول على قرض مشروعك، بمتوسط حسابي بلغت نسبته ٤,٥١، وانحراف معياري

بلغت نسبته ٢,٤٩ درجة، فقد كان نمط القرض المفضل هو النمط طويل الأجل فأنماط القروض الاستثمارية التي يمنحها البنك مَثل انعكاسًا للسياسة الائتمانية التي يسعى البنك إلى تنفيذها والتي تهدف إلى تنمية وزيادة حجم الأصول المستثمرة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، كما أنّها تتيح مساحة أكبر لتنفيذ المشروع والسداد في الموعد المحدد للبنك.

كما كان للفائدة البنكية الصغيرة والمتناقصة التي وضعها بنك القرية عاملاً أساسيًّا في دعم النمو الاقتصادي المطرد لدى عينة الدراسة، حيث لعبت دورًا كبيرًا ومؤثرًا ودافعًا قويًّا من دوافع الحصول على القرض بمتوسط حسابي بلغت نسبته ٤,١١، وانحراف معياري بلغت نسبته ٢,١٢ درجة، فقد تبين من هذه النتيجة أنّ سعر الفائدة المقرر على كافة أنواع القروض يُعد من العناصر التي وجهت نحو الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق التنمية في القطاع الزراعي، ودعم النمو بشكل فعال، مما يعنى أن وجود تباين واختلاف في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من بنك القرية، قد ساهمت في الثقة في السياسيّة الائتمانيّة للبنك الزراعي ومن ثم تحقيق أهدافه. ويرجع ذلك إلى طبيعة بنك القرية الذي ليس هدفه الإقراض فقط بل إنّه شريك في تطبيق برامج التنمية المستدامة في المجتمع الريفي، مما جعل من نمط القرض متناقصًا في حالة الالتزام بالسداد.

كما كان لجدولة الديون في حالة التعسر كانت من بين دوافع الحصول على القرض بمتوسط حسابي بلغت نسبته ٤,٢ ، بانحراف معياري٢,٠٢ درجة، وترجع هذه النتيجة إلى حسابات النجاح والفشل التي تعد من أهم العوامل الذي يضعها المقترض في الاعتبار، فعنصر المفاجأة وتقلبات السوق، كانت من بين الاعتبارات التي وضعها المقترض في الحسابات وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث بدون ترتيبات مسبقة.

كما لعبت العديد من العوامل الأخرى منها الشفافية في المعاملة من قبل البنك، وعقد البنك لمجموعة من البرامج التوعوية، والملتقيات العلمية بهدف دعم الشباب والتأكيد على أهمية الإقراض في تنفيذ المشروعات المختلفة.

بمناقشة النمط المفضل للمشروع الذي وقع الاختيار عليه من قبل العميل وعلاقته بتوفير نمط العمل اللائق، كما أشار الجدول رقم(١٥) نجد أنّ نسبة ٤٦,٣% من أفراد العينة أكّدوا أنّ نمط المشروع المفضل الذي حصل عليه العميل في المشروعات الإنتاجية ونمط المشروعات التي تدر دخلًا مباشرًا وثابتًا، كما أكدت نسبة ٣٤,٣ % من نفس العينة أن الانشطة التجارية كانت نمط آخر من المشروعات المفضلة، في حين أكد ١٩,٤% من العينة أن نمط المشروع المفضل هو نمط المشروع الذي يقدم خدمات في مقابل مادي، وهذه المشروعات كانت (إنتاجيّة - وخدميّة – وتجاريّة، مثل: مخبز آلي- معرض أجهزة كهربائية- ألوميتال- بيع أخشاب بالمنزل- ثلاجة حفظ منتجات زراعية- مقهى- ورشة خراطة- بيع أعلاف حيوانية- ورشة لحام- ورشة كاوتش- ومحل تجهيز مأكولات صغير- ومحلات بقالة- وإكسسوار موبايل- ومحلات ملابس- وبيع أسماك- وتوريد مواد بناء- وبيع زيوت– وحدايد- وتكتوك- وتريسيكل) والجدير بالذكر أن نمط المشروع المفضل يرتبط بعدة عوامل متشابكة بعضها شخصي يرتبط بإمكانيات العميل وخاصة عندما نتحدث عن عميل ذو طبيعة ريفية إلى حد ما، فالإمكانيات الشخصية للعميل من بين عوامل وأسباب اختيار نمط المشروع، كما أن الظروف الاقتصادية وحسابات السوق جعلت التفكير في مشروع يدر عائدًا ماديًا ثابتًا ولا يحتمل المخاطرة أو الفشل من أهم اتجاهات العملاء في البحث من فرص العمل، كما أن أنماط المشروعات التي يساعد البنك في توجيه العميل لها من خلال التوجه العام للتنمية مثلت عاملاً آخر في تحديد نمط المشروع المفضل وتدعم هذه النتائج ما أكدته الحالة العاشرة؛ حيث ذكرت قائلة: **"قلت أعمل دكان صغير يأكلني عيش وحاجة الأكل والشرب مش بتخسر"**، كما تقول الحالة الحادية عشر:**"أنا قلت أجيب توكتك صغير مش مكلف كتير والأجرة للناس**

حنينة وبوصل بيه مشاوير وبسدد البنك"، وذكرت الحالة الثانية عشر قائلة: **"روحت البنك وسألوني أعرف أعمل حاجة قلت لهم مش بعرف قعدوا معايا وقالوا دا كذا ودا يتكلف كذا وعملت مشروع لبن، بتشتري اللبن وبعمل منه جبنة وزبدة والحال مشي شوي"**، الأمر الذي يشير إلى الدور الفعّال لبنك القرية في دعم وتوفير العمل المناسب للعملاء بشكل أكثر تحديدًا.

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية رأس المال البشري التي تفترض أن التنمية لها شروط اجتماعيّة، أهمها الفاعلين، القيم والمعايير، وإدراك الفاعلين الأفراد وجود بعضهم البعض، وقدرتهم على خلق شبكات اجتماعيّة لقضاء حوائجهم، وتحقيق أهدافهم والعيش معًا من أجل هدف واحد (الحلبي، ٢٠١٢، ص٦٥).

ولم تقف النتائج عند هذه الحد، بل إن مناقشة النتائج المرتبطة بمساهمة القرض في إيجاد فرص عمل لائق للعملاء بلغت نسبة كبيرة في مجتمع البحث **فكما هو مبين بالجدول رقم (١٦)** حيث أكّدت نسبة ٧٥,٣ % من أفراد العينة مساهمة القرض في تغيير الحالة السابقة من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والقضاء على البطالة وتنمية رأس المال، وترجع هذه النتيجة إلى الفترة الزمنية للتنفيذ والتي في أول مرحلة ومن ثم فإن مردودها الاقتصادي قد حدد دورًا كبيرًا، ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة العاشرة؛ تقول: **"أنا الأول مكنتش شغال خالص ولما خت القرض وعملت المشروع الوضع اتحسن على الأقل قادر اصرف على نفسي، صحيح بيضيقوا علينا ولازم نسد بس أحسن بكتير من الأول"**، كما تقول الحالة الحادية عشر: **"أنا بسد أول بأول مش بفكر في المكسب لحد ما اخلص القرض وبعد كدا التسهيل على الله"**، وذكرت الثانية عشر:**"أنا لسه في الأول بصرف بس من فلوس القرض وعشمي كبير إنّي أسد واقف على رجلي".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاقتصاد الأخضر، التي ترى أنّ التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعنى أيضًا تحوّلاً في التوظيف الذى يخلق عددًا مماثلاً على الأقل من الوظائف

التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الإجمالية في التوظف يمكن أن تكون أعلى من حيث المدى القصير والمتوسط والبعيد الذي يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد .(محمد،٢٠١٢، ص ٢٣- ٣٦)

كما اتضح من النتائج أنّ التغيّر الإيجابي كان من بين أهم نواتج القرض، **فكما هو مبين بالجدول رقم (١٧)**، أكدت نسبة ٥٤,٢% من العينة أن البنك ساهم في توفير السيولة النقديّة للمشروع والتي لم تكن متوفرة من الأساس، كما أكدت نسبة ٣٣,٨% من أفراد العينة أن القرض ساهم في بناء المشروع اقتصاديًا من خلال الرؤية الكاملة التي قدمها البنك في عملية التنمية، والمتمثلة في دوره في كل مراحل المشروع والتي ساهمت في توفير الدعم المادي والفني في آن واحد، وجاء توفير القرض لمستلزمات الإنتاج بنسبته ١٢% من نفس العينة وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتجدر الإشارة هنا إلى أن في حالة توافر الجزء من تمويل المشروع مع العميل، ويدعم البنك بالجزء الأخر للتمويل، وأكّدت على هذه النتيجة الحالة العاشرة حيث ذكرت قائلة **"مكنش معايا مليم بس البنك ساعدني في كل حاجة، وحسبولي التكلفة والمصاريف لحد ما يكون فيه دخل وعطوني القرض في سبوع واحد متأخروش عليه"**، كما تؤكد الحالة الحادية عشر: **"خت من البنك، قالي أعمل كل حاجة كيف، يعني مش فلوس بس"**، وتقول الحالة الثانية عشر: **"كان معايا جزء من الفلوس، وحطيت ده مع ده، وعملت عشان مدفعش كتير للبنك ويبقى حنين شوية".**

تتفق هذه النتيجة مع ما تشير إليه الاستدامة التنموية وتوفير فرص عمل، والتي تعني تحقيق الاستمرارية بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن (غنيم، ٢٠١٠، ص٣١)

وتأتي العوائد والنواتج من القرض على قدرٍ كبيرٍ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، ودعم فرص العمل الملائمة، **وكما هو مبين بالجدول رقم (١٨)** يتضح أنّ

البنك ساهم في القضاء على البطالة بنسبة كبيرة بلغت ٨٧,٨%، وترجع هذه النسبة إلى الهدف من القرض الذي يستهدف توفير فرص العمل كمؤشر للتنمية المستدامة، كما يشترط أيضًا أنه لا يكون المقترض على قوة العمل الرسمي أو أن يكون خاضعًا للتأمين الاقتصادي، أو الحاصلين على أي معاش من معاشات التكافل الاجتماعي الذي تقدمها الدولة، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة العاشرة؛ تقول: **"مش بشتغل خالص، وروحت الشئون قالولي ما ينفعش آخد معاش، وقدمت في كذا شغلانة، ومفيش شغل في البلد، فخت القرض"**، كما تقول الحالة الحادية عشر**"البلد مفيش شغل ومفيش حل غير إن الواحد يتصرف والرزق بتاع ربنا"** كما تقول الحالة الثانية عشرة**" البنك أتأكد إن مفيش دخل تاني نصرف منه، ودا خلى الواحد يحاول يشوف شغل ومفيش، فقلت مع نفسي اشتغل وخت القرض".** الأمر الذي يشير إلى دور بنك القرية في إتاحة فرص العمل التي تناسب كل فرد وفقًا لقدراته واستعداداته، وظروفه الخاصة، ومهاراته المختلفة.

أمّا عن مساهمة القرض في التغيرات الاقتصاديّة التي حدثت والتي هي نواتج للقضاء على البطالة، أتضح من نتائج الدراسة كما هو **مبين بالجدول رقم (١٩)** أنّ هذه النتائج جاءت على شكل توفير فرص عمل بنسبة٦٨,١%، كما أكّد ٣٠,١% أنّه من نواتج القروض الاقتصادية زيادة الدخل اليومي للمقترض؛ وخاصة أنّ معظم المشروعات المفضلة لدى الحاصلين على قرض مشروعك من البنك الزراعي نفذوا مشروعات أدرت دخلًا سريعًا حتى وإن لم يكن كبيرًا، فالبطالة مع الفقر والاحتياج، بالإضافة إلى متطلبات الحياة اليومية والبرنامج الزمني لسداد القرض جميعها عوامل لعبت دورًا كبيرًا في توفير دخل ثابت من ضمن الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها المقترض، بينما أكدت نسبة ٤,٨% من أفراد العينة أن زيادة نشاط المشروع كان من بين نواتج القرض الاقتصادي، وتدعم هذه النتيجة ما أكدته الحالة العاشرة؛ حيث ذكرت قائلة: **"القرض خلاني شغال وبجيب القرش، كتير ولا قليل دا رزق، المهم مقعدش واستني الناس تساعدني"**، كما تؤكّد الحالة الثانية عشر:**" المصاريف كتير وكل يوم**

برزقه والحمد لله هنعمل لعيالنا على قد قدرتنا، العيال محتاجين تل فلوس، وأهو بناكل ونشرب من دخل الشغل"

أمّا فيما يتعلق بالنواتج الاجتماعيّة للمشروع، **يشير الجدول رقم (٢٠) أن** القرض ساهم في تغيير شكل العلاقة مع الأسرة بنسبة ٥٤,٨ % من العينة ، كما أكدت نسبة ٢٥,٢% من العينة مساهمة القرض في تغيير شكل العلاقات مع الأصدقاء، كما أكّد ٢٠% من العينة أنّ شكل العلاقة مع الأقارب قد تغير إلى حد كبير، إذ يحقق العمل مجموعة من الفوائد التي تعود بالنفع على العلاقات الاجتماعيّة، ومن ثم فهو أساس بناء المجتمع، كما أنه من الوسائل التي تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، ومساعدتهم في تأسيس الحياة الخاصة بهم فالعنصر البشري هو الهدف من التنمية المستدامة، فعملية التنمية تهدف إلى تحويل أفراد المجتمع من نمط (مستفيد) في عملية التنمية إلى نمط (فاعل ومستفيد)، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة العاشرة، حيث تقول **"الحمد لله بقيت آدي فلوس لأمي مش كتير، بس الأول كنت باخد، وهمه حسوا إني بقيت قادر اشتغل فبيقولولي اخطب عشان تتجوز هههه"**، وتقول الحالة الحادية عشر: **"بقيت ليّه علاقات كتير مع قرايب وغير قرايب وكله بدل إني بقي معايا فلوس اصرف منها "**كما تقول الحالة الثانية عشر**" الفلوس مهمة بتغير كل حاجة معاك قرش تسوي قرش"**

تتفق هذه النتيجة مع فروض نظريّة التنمية البشريّة، التي ترى أنّ التغيير البسيط في البيئة الماديّة يصاحبه حدوث تغييرات كبيرة ومتتالية في البيئة الاجتماعيّة، والتي تأتي نتائجها الملموسة من خلال العوائد الاجتماعيّة على الفرض والمجتمع.

(Armistead, 2011,P:251)

مما سبق ومن **الجداول من (١٤إلى٢٠)** يتضح الدور الفعّال لبرامج بنك القرية بسمسطا في تعزيز مؤشر التنمية المستدامة والمتعلق بدعم النمو الاقتصادي، وتوفير العمل اللائق والمستدام، وبدا ذلك من خلال (برنامج مشروعك) ودوره وإسهاماته الفعّالة في تحقيق الاتساق بين إمكانيات الأفراد وقدراتهم الفنيّة، وتهيئة البيئة الملائمة للعمل،

واتخاذ الفرص المناسبة، وتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي؛ حيث هدفت رؤية البنك إلى تنامي الاقتصاد بشكل مطرد ومستمر، ومساعدته للمستفيدين من أصحاب القروض بهدف المساهمة في رفع مستوى معيشتهم، ودعم العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير السيولة النقديّة التي دعمت من توافر فرص عمل للأفراد، ودعم النواتج الاجتماعيّة. **وهذا ما يجيب على التساؤل الثالث الذي تم صياغته لهذه الدراسة؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في تعزيز مؤشر النمو الاقتصادي المطرد وتوفير العمل اللائق المستدام؟**

خامساً: النتائج المتعلقة بدور بنك القرية في ضمان تحقيق جودة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام:

تحاول الدراسة في هذه النتيجة التعرّف على برامج الإقراض التي يقدمها بنك القرية بسمسطا، تطبيقًا لمؤشر "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام" **(الزراعة المستدامة)**، وواقع الإقراض في تحقيق معدلات التنمية في مجتمع البحث.

وتشير أولى مراحل تحليل المؤشر (مؤشر رقم ١٢) كما وضعته الأمم المتحدة، باعتباره مؤشرًا من مؤشرات التنمية المستدامة التي اقترحها باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، والتي تُدار بطريقة أكثر استدامة وإنصافًا، من خلال تعبئة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا، للتحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي. **(World Bank,2013,p:25)**

فقد أُعتمِد إطار برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مؤتمر ريو + ٢٠ إطارًا عالميًّا للتعاون وبناء القدرات، يهدف إلى التحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتعاون الدُّولي من أجل التعجيل بالتحوّل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان المتقدمة

والنامية على حدٍ سواء، بحيث يُقدّم الدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني وفقا للاحتياجات والأولويات المحلية. **(United Nation,2017,p:1)**

وقد اتضح من النتائج أنّ الاستهلاك والإنتاج المستدامين يعالجان بطبيعتهما الشاملة قطاعات متعددة الروابط، ويعتمدان نهجًا كليًّا يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة، وذلك على نحو متوازنٍ ومتكامل، وتمثل أنشطة الاستهلاك والإنتاج أساس الاقتصاد، وينطوي التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على زيادة الكفاءة والإنتاجية.

تتضح هذه النتيجة في تعريف الأمم المتحدة لمفهومي الاستهلاك والإنتاج المستدامين، اللذان يعنيان إنجازًا أفضل وتكلفةً أقل، باستخدام الخدمات والمنتجات التي تلبّي الاحتياجات الأساسية وتحقق جودة حياة أفضل، مع دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر. **(United Nations,2015,p13)**

وتتمثل رؤية مصر في كفالة وجود نظام إنتاج غذائي مستدام، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد في الحفاظ على نظم الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتعزز القدرة على التكيّف، مع أنماط الاقتصاد العالمية، وتُحسِّن تدريجيًّا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام ٢٠٣٠م.**(المركز القومي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٩، ص١٤٠)** وتفعيل القطاع الريفي، وجعله يلعب الدور الريادي في دفع قاطرة النمو الاقتصادي، الذي يتطلب توفير العديد من المقومات، وأهمها عنصر التمويل، إذ أنّ القطاع الفلاحي كغيره من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحاجة كبيرة لمصادر تمويلية تناسب خصوصية هذا القطاع، وتلبّي احتياجاته في الأوقات المناسبة. **(Earth Security Group ,2018,p:8)**

أ- النتائج المرتبطة برؤية برنامج بنك القرية في ضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

وقد اتضح من النتائج أنّ البنك الزراعي يسعي إلى مواكبة التوجّه العام للدولة، واستحداث وسائل للإنتاج والاستهلاك المستدامين، من خلال الاستصلاح الزراعي وإنتاج أغذية محسنة؛ يُعدّ من أهمها: مشاريع تنمية المناطق الجبلية في الظهير الصحراوي الغربي لسمسطا، باعتبارها مشاريع متكاملة موحدة تم إنشاؤها من الأسفل إلى الأعلى تحت المسؤولية المشتركة بين (الإدارة المحلية، المواطنين، والبنك) لاستمرار ونجاح مشاريع سياسة التجديد الريفي، وقد أكّد مسئول الاستثمار بالبنك أنّ المشروع يُعدّ من مشروعات التنمية المُدمجة، التي تهدف إلى تنمية المجتمع الريفي في سمسطا من خلال محاور تتمثل في التنمية الريفية القائمة على مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتوسع بالرقعة الزراعية والتوجه إلى المناطق الجبلية، وتشغيل أيدي عاملة وخاصة شباب الخريجين، حيث يقول: **"إحنا بنحاول من خلال القروض تنمية المناطق الجبلية المحيطة بغرب سمسطا، ودي وزارة الزراعة أكدت إنّها صالحه للزراعة وبنحقق كذا هدف نشغل خريجين، ونعمر في الصحرا، ونتوسع في الرقعة، ودا مع برنامج الدولة وليه ميزانيه محدده بتتضع للمشروعات دي بالذات".**

تتفق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه (اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٥)، التي أرتأت أنّ الدول النامية اضطرت لتوسيع الزراعة نتيجة لتدهور البيئة، والذي انعكس على نوعية الحياة، ومن ثَمّ فإنّ الاعتماد على البدائل التنموية تهدف إلى أنماط إنتاج جديدة، مع الاعتماد على الموارد الطبيعيّة في عمليات الإنتاج. (اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٥، ص٧٩)

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ من الوسائل الفعّالة المعتمدة لدى البنك الزراعي مشاركة الهيئات المختصة؛ لتطوير وتنمية المناطق الريفيّة الجبلية، وذلك من خلال تحسين وضمان مستوى تعزيز النشاط الزراعي، كما تتضمن هذه المشاريع إنجاز المرافق والخدمات الخاصة بالمشروع والتي تحقق المنفعة العامة باستهداف توسيع الرقعة الزراعية الجبلية، بما يتناسب مع الزيادة السكانية ويسمح بزيادة التصدير إلى

الخارج، واعتمدت هذه المشاريع على منظومة متكاملة للمِيْكنة الزراعية والري تضمنت أحدث الآلات الزراعية واستخدام المياه الجوفية المُعالَجة، وهذا ما أكّده أحد مسئولي البنك مشيرًا إلى أنّ مشروع تنمية القُرى الجبلية يُعدّ جزءًا من مشروع قومي لتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين، من خلال تحسين البرامج الزراعية ووصولها إلى أفضل مستوى، حيث يقول: **"إحنا جزء من مظلة الدولة اللي بتسعى للزراعة المحسّنة وانخفاض الرقعة الزراعية، دا خلى التنمية تتجه إلى الجبل، واحنا بلدنا مليانه خير، والري بنعمله معالجه، وبنساعد على أد ما نقدر إن المشروع ينجح".**

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى فروض نظرية التنمية المستدامة التي تؤكّد على توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية، وتركّز وظيفة التمويل على تأثير حقيبة الاستثمارات بالطريقة التي تعظّم العائد، كما تسعى مصادر التمويل لتخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى، كما تعني القيام بمهام التخطيط والرقابة المالية. (Reuters,2021,p:214)

أمّا عن فاعليات تطبيق هذا الدور يؤكّد أحد المسؤولين أنّ آليات دعم القطاع الجبلي تتم من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من القروض الزراعية المرتبطة بالزراعة الجبلية، **ويُعد "مشروع الصوب الزراعية" مثالاً لبرنامج بنك القرية في تحقيق ضمان جودة الاستهلاك والإنتاج المُستدام كمؤشر من مؤشرات التنمية التي يسعى البنك إلى الإيفاء بها لرفع مستوى معيشة المزارعين داخل سمسطا،** حيث يحرص البنك الزراعي على دعم وتمويل صغار المزارعين لمساعدتهم على توفير تكاليف زراعة المحاصيل الحقلية والبستانية بكلّ أنواعها، ويحصل عليها المزارع لتغطية تكاليف أعمال الزارعة، بدءًا من مرحلة استصلاح الأرض، وتوفير مضخات للمياه "نظام الري بالتنقيط" وتحريك مبالغ التمويل لبعض المحاصيل الزراعية وفق سلاسل القيمة المضافة، من خلال تقديم الدعم والتمويل للزراعات التعاقدية، بما يعود بالنفع على المزارع ويحسّن من دخله، فيقول: **"إحنا القروض موجهه في المحور دا للقُرى الجبلية، بنمول صغار المزارعين من**

الشباب الخريجين بدعم كلّي، لكلّ أنواع المحاصيل التقليدية والمستحدثة، كل المراحل بداية من الاستصلاح الزراعي للإنتاج، وده عشان نضمن استدامة للإنتاج والاستهلاك".

تتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية الاقتصاد الأخضر التي تفترض أنّ البنية التحتيّة التنموية تتكون من عناصر متعددة جميعها مكملة بعضها بعضًا، يتم تشييدها كي تلبي احتياجات المجتمع وتنمية اقتصاده بكافة المستويات، مثل المنشآت والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها وتمثل تلك الخدمات عصب الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية المستدامة. **(**

Report of the High-level Panel of Eminent Persons on the Post,2015,p541)

تتفق هذه النتيجة مع نظرية الاقتصاد الأخضر بالرجوع إلى سجلات بنك القرية بسمسطا، توصّلت الباحثة إلى أنّ مشروع تنمية القُرى الجبلية من ضمن مشاريع التنمية الريفية المستدامة، التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي واستحداث وسائل إنتاجية جديدة معتمدة على "الصوب الزراعية" من خلال ترشيد استهلاك المياه والحصول على منتجات زراعية محسنة كالنباتات العطرية، وتقديم دعم مادي وفني حسب احتياجات كل مشروع بقيمة مادية تختلف حسب الاحتياج التمويلي، بفائدة ٥% متناقصة في حالة السداد، ويُعد هذا المشروع من بين مشروعات البنك طويلة المدى، والتي تهدف إلى تحسين نظام الإنتاج والاستهلاك بتمويل لمدة ٥ سنوات بفئة مادية قد تصل إلى مليون جنية، ويقوم البنك بدراسة قبلية للمشروع تتحدد فيها مساحة الأرض الزراعية وتكلفة محطة المياه طبقًا للمساحة، وتشترط أن تكون الأرض مقننة، كما أنّها تعطي أولوية كُبرى لمشروع شباب الخريجين الذي يستهدف دعمهم بخمس أفدنة، وقد استفاد من المشروع ما يقرب من ١٢٣ عميل. (أنظر ملحق رقم ٤)

التي تفترض أنّ الاستهلاك والإنتاج المستدامين يهدفان إلى إحداث فصل بين النمو الاقتصادي من جهة وتنامي استخدام الموارد من جهة أخرى؛ بغية إنجاز "المزيد بتكلفة أقل"، خلال خفض كثافة استخدام الأنشطة الاقتصادية واتخاذ إجراءات التأثير على كل من العرض والطلب على المنتجات المستدامة. (World Bank,2013,p22)

وينتقل البحث لتحليل العلاقة بين تطبيق البنك لمؤشر التنمية **"أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"** وبين واقع القروض على المستفيدين، وتناقش النتائج هنا (أسباب ودوافع الإقراض)، وتختلف نتائج الدراسة في هذا المحور في كونها تناقش قضية تتعلق بالزراعة المستحدثة والمحسّنة التي تعتمد على نوع من الابتكار المرتبط بأنماط زراعية جديدة كالبنانات المُحسّنة والمُهجّنة، بالإضافة إلى العطور القابلة للتصدير، ومن ناحية أخرى ترتبط بفئة شباب الخريجين المتعلمين، مما يجعل من أساليب الإدارة والتسويق شيئًا مختلفًا عمّا سبقه من نتائج.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ البنك من أهم المصادر التي يلجأ إليها القطاع الاقتصادي لمباشرة العمليات الإنتاجية والاستهلاكية وإتمامها، فيحتاج نمط المشروع إلى التمويل لكي تتم دورة الإنتاج والتسويق، وتبدو أهمية التمويل البنكي واضحة في هذا النمط من الاقتصاد الزراعي الحديث، فالإنتاج يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة مشروع الصوب الزراعية، حيث إنّه من النادر أن يملك المُقترِض هذا القدر الضخم من الأموال، وهكذا لم يكن المشروع ليوجد لولا الائتمان الذي توفره البنوك.

أ- النتائج المرتبطة برؤية المستفيدين عن دور بنك القرية في ضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدامين:

فيما يتعلق برؤية المستفيدين عن دور برنامج بنك القرية في ضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، **أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ دور البنك في تحقيق مؤشر جودة الاستهلاك والإنتاج المستدامين** تمثّل في مجموعة من الخدمات المُقدّمة من البنك، كما هو مبين بالجدول رقم (٢١) والتي تُعد أسبابًا مباشرةً في اللجوء إلى

بنك القرية للحصول على القرض، والتي كانت متنوعة ومتعددة طبقًا لحاجة العميل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك كوسيلة لحل الأزمة النقدية بدرجة مرتفعة جدًا بلغت نسبتها ٤,٩١، بانحراف معياري بلغت نسبته ٢,٨٩، وترجع هذه النسبة إلى دور البنك باعتباره مؤسسةً من مؤسسات الإقراض، يلجأ إليها العميل إذا ما تعسّر ماديًّا أو لم يتمكّن من الوفاء بمتطلبات الزراعة، ويختلف نمط الزراعة المستحدثة والمستدامة هنا من حيث الشكل والنواتج؛ نظرًا لارتباطها بمنطقة جبليّة تعتمد على استحداث أنماط زراعية جديدة، وتكلفتها المادية كبيرة جدًا تتمثل في الاستصلاح، والتجهيز، وتحديد نمط الزراعة والري، ويقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناء على سلّم التكاليف الفِلاحية التي تضعها الهيئات المعاونة في المشروع كوزارة الزراعة، ووزارة الاستثمار، كما يضع البنك حدود لهذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات (التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخرى).

أمّا فيما يتعلق بتوفير البنك لمستلزمات المشروع، كشفت نتائج الدراسة أنّها كانت من بين أهم الأسباب التي دفعت شباب المزارعين إلى الاقتراض عند متوسط حسابي بلغت نسبته ٤,٨٩، و انحراف معياري بلغ ٢,٨١ درجة، وتتمثل مستلزمات الإنتاج هنا في توفير المعدات المرتبطة بمراحل تنفيذ المشروع كالجرارات الزراعية، والصوب الجبلية التي تعمل بالطاقة الشمسية، كما أنّذ الشراكة التي يقوم بها البنك مع الشركات المنفذة لاحتياجات المشروع كانت من بين أهم العوامل والأسباب التي دفعت إلى الحصول على القرض، والتي ترجع هنا إلى قضية الثقة المتبادلة بين البنك والعميل.

لقد كان لتوفير البنك لنمط القرض طويل الأجل، وارتباطه بنمط المشروع وتكلفته العالية من أهم دوافع الحصول على القرض بمتوسط بحسابي بلغت نسبته نسبة ٤,٦٩، وانحراف معياري ٢,٧١ درجة، وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة للتجهيزات الإنتاجية ذات المردود على المدى الطويل، والتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات، ويُعدّ التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر

الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تُعدّ عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل، فتعود هذه النتيجة إلى التكلفة المرتفعة للمشروع حتي نصل إلى مرحلة الإنتاج، مما يتطلب مساحة زمنية كبيرة للسداد، وترتبط هذه النتيجة كذلك بالتوجه العام للبنك، وطرحه لمشروعات مدروسة من حيث التكلفة والعائد والفترة الزمنية للتنفيذ.

كما جاءت دراسة الجدوى للمشروع من قبل البنك عاملًا آخر لحصول شباب المزارعين على التمويل لدعم عملية استدامة الاستهلاك والإنتاج، بمتوسط حسابي بلغت نسبته ٤,٤٥، وانحراف معياري ٢,٦١، وترجع هذه النتيجة إلى دعم الشراكة بين البنك والمؤسسات والشركات الاستثمارية الأخرى المنفذة للصوب الزراعية، إلى جانب الشراكة مع بعض المؤسسات المُنفذِّة لمشروعات الري بالتنقيط والتي سهّلت على العميل الكثير من مراحل التنفيذ من ناحية، وتوجيه الإنفاق من ناحية أخرى؛ لأنّه في أغلب الأحيان يكون تحت إشراف بنكي.

وتُعد مشكلة البطالة من بين دوافع الحصول على القرض بمتوسط حسابي بلغ ٤,٠٦ درجة، وانحراف معياري ٢،٤١ درجة، وترجع هذه النتيجة إلى التوجّه العام للدولة، ومحاولة تقديم مشروعات صغيرة ومتوسطة لدعم شباب الخريجين من خلال منحهم ٥ أفدنه ومنزل مجاور بدعم كلي من الدولة، يقوم المُقترِض بالاستزراع والاستصلاح وفي هذه الحالة يقوم بالاقتراض من البنك بشروط ميسّرة.

وجاد دور البنك في جدولة الديون في حالة التعسّر من بين أهم دوافع الحصول على هذا النمط من القرض من قبل شباب المزارعين، عند متوسط حسابي بلغت نسبته٤,٠١ وانحراف معياري ٢,٣٢ درجة، وترتبط هذه النتيجة بالحسابات التي يضعها المُقترِض والمتمثلة في حسابات الوضع القانوي في حالة التعسر عن السداد، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى؛ كتوفير البنك تدريبًا نحو الإدارة الجيدة للقرض المُقدّم من قبل

متخصصين، وعقد الندوات والدورات التثقيفية، وغيرها من العوامل الشخصية المرتبطة بالظروف الاقتصادية المحدودة والتي لا تسمح بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات اليومية للمقترض، مما يدعم من تحقيق مؤشر استدامة الاستهلاك والإنتاج داخل مجتمع البحث.

بمناقشة نمط القرض المُفضّل اتضح أنّ الحاصلين على قرض "الصوب الزراعية" يفضلون نمط القرض طويل الأجل، لعدة أسباب يضعها المُقترِض في الاعتبار؛ تتعلق بطبيعة المشروع في حد ذاته من حيث التكلفة المادية العالية له، بالإضافة إلى مراحل تنفيذه التي تستغرق وقت وجهد كبيرين، والتي لا تظهر نتائجها إلّا بعد فترة زمنية كبيرة تتعلق بطبيعة المنطقة الجبلية ذاتها، ومستلزمات الري والزراعة من ناحية أخرى، ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة السابعة؛ تقول: **" المشروع محتاج مصاريف كبيرة عشان تلاقي نتيجه، ولو القرض مش مدته كبيره مكنتش هاخد قرض لإن كان المشروع مش هينفع"**، كما ذكرت الحالة الثامنة قائلة: **"أخدت القرض لإن وقته طويل ودا بيدي وقت للتسديد، وعلى ما بتلاقي نتيجة ممكن ياخد فتره كبيره قوي، طب هسدد منين لو مأنتجتش"**، وتقول الحالة التاسعة: **"بداية من التقديم للقرض وتجهيزه، والمعدات والأدوات والصوبه، ولما تبدأيّ تتدربي على استخدامها ممكن الوقت يعدي لسنة أوسنه ونصف، هسدد منين لو القرض قليل".**

كما اتضح من النتائج أنّ المقترض يضع مجموعة من الحسابات في الاعتبار في فترة ما قبل اختيار المشروع الذي يقترض من أجله، وكما هو مبين بالجدول (٢٢) بلغت حسابات المخاطر المحتملة نسبة ٣٩,٨% لدى أفراد العينة، باعتبارها حسابات وضعها المُقترِض في الاعتبار والتي تتعلق بعنصر المفاجأة الذي قد يحدث في أي وقت أو في أي مرحلة من مراحل التنفيذ، كما كان من بين الحسابات التي وضعها المقترض في الاعتبار حسابات تتعلق بالقدرة على تنفيذ وإدارة للمشروع وبلغت نسبتها ٢٦,٥ % من حجم العينة، كما جاء وضع عنصر الوقت في الاعتبار كمراحل لتنفيذ المشروع في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٥ % من حجم العينة، كما كان من بين الحسابات التي وضعها

المقترض في الاعتبار حسابات تتعلق بالفجوة بين التمويل والربح لدى ٨،٢% من نفس العينة، ولابد أن نشير إلى أنّ التحليل في هذه الجزئية قد تعلّق بشباب الخريجين، ومجموعة الاعتبارات التي يضعها المقترض قبل الحصول على القرض التي تمثّل حسابات التفكير في المشروع قبل البدء في تنفيذه، وخاصة أنّ المشروع في جميع مراحله لا يعتمد على التمويل الذاتي وإنّما يعتمد على الافتراض البنكي، ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة؛ تقول الحالة السابعة: **"مليون اعتبار واعتبار فكّرت فيه قبل ما آخد قرض، إيه اللي ممكن يحصل يخلي المشروع يبوظ، وحطيت طبيعة المكان في دماغي، ودا كان أهم حاجة عندي"**، كما تقول الحالة الثامنة: **"هههههه، بصراحة خفت من شوية حاجات لمعرفش اتصرف في المشروع، ولا الوقت يكفيني، ومقدرش آسد"**، وذكرت الحالة التاسعة قائلة: **"أكتر حاجة كانت مخوفاني إني آخد القرض واصرفه والمشروع ميجبش اللي يخليني آسد".**

بجانب ذلك اتجهت الدراسة إلى مناقشة المخاطر المحتملة وربطها بالحصول على القرض من البنك الزراعي، وكان ذلك من بين نقاط التحليل في البحث، فقد اتضح من نتائج الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم(٢٣) أنّ نسبة٤٤,١ % من أفراد العينة أكّدوا أنّ حسابات المخاطر المحتملة ارتبطت بالظروف الاقتصادية العامة للمجتمع، وتقلّبات السوق وتغيير أسعار المنتجات بشكل يومي ، كما أنّ حجم المشروع في حد ذاته كان من بين المخاطر التي وضعها المقترض في الاعتبار وأكّد على ذلك نسبة ٣٣,٩% من أفراد العّينة، حيث قد يتعدى حجم بعض المشروعات حجم المشروع في المتوسط لمليون جنيه، مما يجعل من قيمة القرض وعلاقته بحجم المشروعات من المخاطر التي يضعها المقترض عند التفكير في القرض، يلي ذلك قضية الالتزام بالمعايير البنكية نسبة ٢٢%، وتبدو هذه النتيجة بشكل أكثر بروزًا عند حساب عمليات النجاح والفشل، وخاصة إذا ما كنّا نتحدث عن فئة متعلمة داخل المجتمع الريفي، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته حالات الدراسة؛ حيث تقول الحالة السابعة: **"كل يوم الأسعار بتزيد والبلد الظروف فيها مش**

حلوة، والواحد كان خايف من إنّه ميعرفش يوفي بالالتزامات اللي عليه"، وذكرت الحالة الثامنة قائلة: **"الصوبة كانت كبيرة، كنت واخد مليون وكسور ودا مبلغ كبير وخايف من إنّي معرفش اتصرف، وكمان دايمًا بقول كنت خت حاجة أصغر شوية"**، كما تقول الحالة التاسعة: **"البنك بيتعامل ميري يعني مواعيد لكل حاجة، وفي الأول لو إتأخرت الفايدة بتزيد، لكن لو مسددتش ممكن الأمور توصل للحبس"**.

كما أكّدت نتائج الدراسة أنّ تقييم السوق كان من بين أهم العوامل التي يضعها المقترض في الاعتبار، والتي تعني دراسة الاحتياجات، والخدمات التي سيقدمها المشروع من أجل الوصول إلى أفضل المعلومات التقديرية على الطلب المتوقع في السوق المُستهدَف، ولم تَعد المعلومات المطلوبة تختصر في الكم، بل يجب أن تتعرض إلى بنية الطلب التحصيلية، وإلى التوزيع الجغرافي للطلب، والتكلفة أيضًا، ومن جانب آخر تجيب دراسة العرض على الكم والكيف والتكلفة أيضًا، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييم معلومات عن المؤسسات المحلية والأجنبية المزودة للخدمات في السوق المستهدف.

تتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية التنمية المستدامة، التي تفترض أنّ الوصول الى السعر الحقيقي للمورد الطبيعي يمكن بلوغه عند وجود أسواق حرة تتفاعل فيها قوى السوق، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تمارسه الوسائل المالية "مبدأ الأساس الجوهري. (أبو العلا،٢٠٠٤، ص٤)

وجاءت مناقشة الخريطة الصنفية للمنتجات وقرارات المزارعين في أي نمط من الإنتاج يفضل، من أبرز الإشارات الإيجابية لضمان تحقيق جودة استدامة الاستهلاك والإنتاج، فكما هو مبين بالجدول رقم(٢٤) يتضح أنّ اختيار المنتج طبقًا للربح المحتمل جاءت في مقدمة الخريطة التصنيفية، وأكّد على ذلك نسبة ٥٧،٨% من أفراد العيّنة، وجاء اختيار المنتج طبقًا لحاجة السوق في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% من نفس العينة، وجاء اختيار المنتج طبقًا لغرض التصدير في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة ١٧,٢%، وترجع هذه النتيجة إلى اعتبارات المكسب والخسارة التي يضعها المُقترِض في الاعتبار

والتي تتعلق بمحاولة تحقيق أعلى عائد مادي من المشروع، لارتباط نواتجه بالقدرة على تسديد البنك، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة السابعة: **"بشوف أكتر حاجة مش محتاجة مصاريف كتير وبتجيب فلوس، لو هحط السوق والكلام دا يبقى هتسجن"**، وذكرت الحالة الثامنة قائلة: **"السوق والسعر مهمين جداً، يعني ممكن أزرع حاجة حلوة والسوق مش محتاجها يبقي يا فرحتي بزرعتي وأنا بيتي هينخرب"**، وتقول الحالة التاسعة: **"لو التصدير مش هيجيبلي اللي هاخده من البنك، يبقى أبيع هنا، لإنّ التصدير على الرغم إنّه كويس بس بيحط شروط ومواصفات، وممكن يرجعوا للمنتج ويبوظ مني وتبقى الخسارة اضعفت عليا"**.

تقودنا هذه النتيجة إلى قضية نمط التسويق المُفضّل، والذي يُعد عاملًا مهمًا من عوامل استدامة الإنتاج والاستهلاك، التي يسعى بنك القرية إلى ضمان تحقيقها، فكما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) يتضح أنّ نمط التسويق مرتبط بقضية الربح في مجتمع البحث، فقد اتضح من النتائج أنّ نسبة ٤٩،٥% من حجم العينة كان نمط التسويق المفضل لها التعاقد مع تجّار جملة، في حين أكّد ٢٦،٣ % من العينة أنّهم كانوا متعاقدين مع تجار التجزئة، بينما أكّدت نسبة ٢٤،٢% من نفس العيّنة أنّ نمط التسويق المُفضّل لها كان من خلال التعامل مع محلات السوبر ماركت والأسواق، والحقيقة أنّ نمط التسويق المفضل مرتبط بحجم المشروع وقضية الربح أيضًا، فكلما كان حجم المشروع كبير كان التعامل مع تجّار الجملة هو النموذج الأمثل، وكلما كان حجم المشروع صغير ومحدود كان التعامل مع تجار التجزئة والسوبر ماركت هو النمط المثالي للتسويق، ويدعم هذه النتيجة ما أكّدته الحالة السابعة: **"تاجر الجملة بياخد كل اللي بزرعه، وهو بيسوق، وبيسددلي على طول"**، وذكرت الحالة الثامنة قائلة: **"تاجر الجملة بيكسب فيا كتير، فتفقت مع واحد هنا بياخد الزرع ويبيعيه، وهو بصراحة راجل كويس، وده أحسن ليا"**، وتقول الحالة التاسعة: **"إحنا بنروح الشادر بتاع البلد وهمه بيشتروا وبتوع السوق بييجوا يخدوه، والمكسب والربح بيكون أحسن"**.

كما اتضح من النتائج أنّ الارتقاء بالمشروع من الناحية الاقتصادية مثّل مردودًا كبيرًا في مجتمع البحث، ولعب دورًا محوريًّا في الحفاظ على مؤشر استدامة الاستهلاك والإنتاج لدى أصحاب الصوب، وكما هو مبين بالجدول رقم (٢٦) اتضح من النتائج أنّ نسبة ٥٨,٨% من أفراد العينة أكدوا أنّ تطور وعوامل نجاح المشروع قد ساهمت في الارتقاء بجودة المنتج، كما أكّدت نسبة ٢٧,٨% من نفس العيّنة أنّ المردود الاقتصادي كان من أهم عوامله زيادة الإنتاج للمشروع، بينما جاء اتخاذ قرارات إنتاج جديدة في المرتبة الثالثة بلغت نسبتها ١٣,٤% من حجم العينة، ويتضح من هذه النتيجة أنّ بناء المشروع، وتحوّله إلى مشروع منتج، لابد وأن يساهم في العديد من التغييرات الفعلية التي تمثل دافعاً قويًّا لمحاولة تقدمة إلى الأمام، وتحقيق ضمان الاستدامة له، وهذا ما أكّدت عليه حالات الدراسة؛ حيث ذكرت الحالة السابعة قائلة: **"الحمد لله لما الصوب وقفت على رجلها وبدأت أسدد في القرض، حاولت إني أحسّن من جودة الصوب ودخلت مبيدات جديده حسّنت شويه من إنتاجها"**، وذكرت الحالة الثامنة قائلة: **"لما قربت أسدد القرض دخلت خط إنتاج جديد لنوع مُكلّف شوية، مكنتش أعرف أعمله في الأول إلاّ لما بدأت أقف على رجلي"**، وتقول الحالة التاسعة: **"بصراحة أجّرت من الباطن الأرض إلى جمبي ووسعت شويه في الصوب، أهو عشان أقدر أسدد، وأوسع في الإنتاج"**.

هنا تفترض نظرية الاقتصاد الأخضر أنّ استراتيجية الزراعة المستدامة ذات شقين؛ الأول: زيادة الإنتاج الزراعي، والثاني: الموارد الاجتماعيّة، وتعمل الاستدامة الزراعية في الأمد البعيد على تدعيم وتعزيز الجودة البيئية وقاعدة الموارد، وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان، وتدعم جودة الحياة بالنسبة للريفيين و للمجتمع برمته. (السيد، ٢٠٠٠، ص ٢٠).

كما اتضح من النتائج أنّ للمشروع مردودًا وصدىً على مستوى تنمية العلاقات الاجتماعية لمجتمع البحث، وقد بدأ ذلك كما هو مبين من جدول رقم (٢٧) في اتساع شبكة العلاقات الأُسريّة، وأكّد على ذلك نسبة ٦٠% من أفراد العّينة، وتدعم هذه النتيجة

طبيعة ثقافة المجتمع الريفي في حد ذاته والمتمثلة في مساهمة المشروع في توفير فرص عمل جديدة، والتي لا تخرج عن نطاق العلاقات القرابية والتي تمثل أهمية كُبرى في مجتمع البحث، كما اتضح من النتائج أنّ تشابك العلاقات واتساع دائرة المعارف مثّلت نسبتها ٤٠% من نسبة العيّنة، ويرجع ذلك إلى نظام التسويق والإدارة الخاصة بالمشروع، والمبني على بناء علاقات ناجحة من قبل المقترض، وهذا ما أكّدته الحالة السابعة حيث ذكرت قائلة: **"لمّا عملت المشروع جبت أخواتي وولاد عمي يسعدوني هيخافوا على المال ذي مالهم، وهمه أولى، دنا كمان جبت أخو خطيبتي كمان"**، كما تقول الحالة الثامنة: **"جبت ناس من البلد فيهم قرايب طبعًا، القريب أولى من الغريب، وهو بيسترزقوا معايا"**، وأكّدت الحالة التاسعة قائلة: **"كل حاجه المعارف فيها مهمه، ودا اتعلمته لما عملت المشروع لإنّ الدنيا أخد وعطا".**

تتفق هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري، والتي ترى أنّ وجود البُعد الإدراكي بنسبة عالية يؤدي إلى ارتفاع رصيد مخزون رأس المال الاجتماعي بنسبة كبيرة، إذ يتوقع العضو في الجماعة امتلاك الآخرين المستوى نفسه من الإدراك بما يؤدي إلى إمكانية المشاركة والتعاون وتبادل الخبرات، وهي صفات المجتمعات البسيطة.(Carlos,2006,p14)، كما تتفق أيضًا مع رؤية المنظور المعياري للتنمية المستدامة، والذي ينظر إلى المجتمع المُتقدِّم ليس فقط من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بارتفاع دخل الفرد، ولكن باعتباره مجتمعًا شاملًا اجتماعيًّا ومستدامًا بيئياً، ومحكوم بشبكة من العلاقات الاجتماعية بين المرتبطين بعضهم ببعض في الأسواق والعقود والخدمات العامة، وتتصف الأنظمة بالتعقيد لأنّ تفاعلاتها يؤدي إلى سلوكيات وأنماط لا يمكن تمييزها بسهولة عن المكونات الأساسية نفسها. (SACHS, 2015,p5)

مما سبق ومن الجداول (٢١ إلى ٢٧) تتضح البرامج التي يطرحها بنك القرية في تطبيق مؤشر التنمية المستدامة، والمتعلقة بدعم إنشاء الصوب الزراعية باعتبارها

نموذجًا لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، (الزراعة المستدامة) وبدا ذلك من خلال رؤية البنك لكيفية تحقيق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وذلك من خلال ما أتاحه من آليات لدعم القطاع الجبلي، وتنمية البيئة الجبلية، وتوفيره لمستلزمات تلك الصوب، وإتاحة نمط الإنتاج طويل الأجل والتي تتماشى مع هذه المشروعات واستدامة الاستهلاك والإنتاج، ووضع مخطط لدراسة جدولة المشروع، ومواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل، إلى جانب دوره في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها شباب المزارعين، وكذلك عمليات تقييم السوق، وبيع المنتجات، وغيرها من العوامل التي دعمت من مؤشر استدامة الاستهلاك والإنتاج التي يقدمها بنك القرية بسمسطا، بهدف دعم عمليات التنمية المستدامة بالمناطق الجبلية. وهذا ما يجيب على التساؤل الرابع الذي تم صياغته لهذه الدراسة؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في ضمان تحقيق استدامة الاستهلاك والإنتاج؟

نـــتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرّف على دور برامج بنك القرية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، على عيّنة من المستفيدين، بلغ عددهم (٤٠٠) مستفيد، وعدد (٥) مسئولين من مسئولي بنك القرية، وعقد مقابلات مع عدد (١٢) مستفيدًا من المستفيدين بمختلف الأعمار والمستويات التعليمية، باستخدام استمارة الاستبار، ودليل المقابلة، ومقياس تمّ تصميمة لقياس تأثير برامج البنك في تحسين الوضع المعيشي للمستفيدين في ضوء تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلي عرض لأهم النتائج في ضوء المؤشرات العامة التي اعتمدت عليها الدراسة كمؤشرات تحليلية عامة.

كشفت نتائج الدراسة أنّ بنك القرية فرع سمسطا لعب دورًا كبيرًا في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة التي ألزمتها الحكومة تحت مظلة الدولة بصفة عامة، والبنك المركزي المصري بصفة خاصة، فهو ملتزم بمجموعة من الإجراءات المنهجية والتطبيقية، التي وضعها البنك الدولي لتطبيق برامج التنمية المستدامة التي تمثل جزء

من مظلة شاملة تشمل جميع فروع جمهورية مصر العربية، والمتمثلة في مجموعة من برامج الإقراض تهدف إلى دعم منتجات الإنتاج النباتي كأحد برامج التنمية المستدامة بغرض القضاء على الفقر في قُرى سمسطا.

تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الأول؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في تعزيز مؤشر القضاء على الفقر؟ وذلك من خلال:

أ- النتائج المتعلقة برؤية البنك في تعزيز رؤية المؤشر:

اتضح من النتائج أنّ تطبيق البنك لبرامج الإقراض بهدف القضاء على الفقر، عن طريق تنمية القطاع الزراعي متمثلة في قروض التنمية الزراعية قصيرة الأجل بهدف تنمية القطاع الزراعي، والحصول على قروض تنمية المحاصيل الزراعية، بواقع ٦٤٠٠ جنية مصري للمحصول الصيفي،٦٠٠٠ جنية مصري للمحصول الشتوي، وقد استفاد من قروض التنمية الزراعية ما بين (١٥٠٠-١٧٠٠).

ب- النتائج المتعلقة بالمستفيدين من برنامج الإقراض:

١- أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ أسباب اللجوء إلى البنك القروي للحصول على القروض كانت متنوعة ومتعددة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك كوسيلة لحل الأزمة النقدية بدرجة مرتفعة جدًا بلغت ٤,٩٦ ، بانحراف معياري ٢,٩٣، كما كان عدم توفّر الإنفاق على متطلبات الحياة اليومية أهم أسباب الحصول على قرض البنك وجاءت نسبته بدرجة كبيرة جدًا مثّلت ٤,٨٤ كمتوسط حسابي، بينما بلغ الانحراف المعياري لها ٢,٧٣ ، كما كان لتقديم البنك لقرض قصير المدى مرتبط بالمحصول الزراعي وكشرط عام من الشروط للحصول عليه، فمدة القرض مرتبطة بفترة زمنية قصيرة ، مثّلت سببًا ودافعًا قويًّا للحصول عليه.

٢- أوضحت نتائج الدراسة أنّ بنك القرية استطاع تحقيق المردود الاجتماعي والاقتصادي لتطبيق هذا المؤشر، وجاء ذلك من خلال تدخّله في حل المشاكل المؤقتة، وتوفير الاحتياجات اليومية وخاصة أنّ هذا النمط من الإقراض ارتبط بالظروف

الاقتصادية والفقر في المجتمع الريفي، وارتبط بالإنتاج الموسمي للمحصول الزراعي، وتدعم هذه النتيجة ما أكّدته المؤشرات الإحصائية، حيث بلغت نسبة مَنْ اقترضوا قروضًا قصيرة الأجل ميسّرة السداد في هذا البرنامج ٧٩% من العيّنة في هذا البرنامج.

كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الثاني؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في تعزيز مؤشر القضاء على الجوع؟ وذلك من خلال:

أ- النتائج المتعلقة بدور البنك في تعزيز رؤية المؤشر:

١- اتضح من النتائج أنّ رؤية البنك في تحقيق مؤشر القضاء على الجوع تتمثل في مجموعة من برامج الإقراض التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية؛ عن طريق تحقيق الاكتفاء من الغذاء، ورفع الإنتاجية، والتمتّع بالأمن الغذائي.

٢- اتضح من النتائج أنّ بنك القرية فرع سمسطا ينفّذ برنامج المشروع القومي لأحياء البتلو كجزء من التوجّه القومي للقضاء على الجوع، عن طريق النهوض بالثروة الحيوانية، وتوفير فرص عمل لصغار المزارعين، وتنشيط وتعظيم الاستفادة من المشروع، والحصول على قروض ميسّرة بمبادرة البنك المركزي، بفائدة ٥% سنويًّا بنسبة متناقصة في حالة الالتزام بالسداد، بواقع ١٥ ألف جنيه للرأس الواحدة، و٥ آلاف جنيه للتغذية، بحد أدنى (٥) رؤوس وحد أقصى (٢٠) رأس، وبلغ عدد المستفيدين من مشروع البتلو على مستوي البنك حوالي ٩٠٠ مستفيد، بواقع ١٠٠ مليون جنيه.

ب- النتائج المتعلقة بالمستفيدين من برنامج الإقراض:

١- اتضح من النتائج أنّ حل مشكلة الأزمة النقديّة لصغار المقترضين كانت الدافع والعامل القوي للحصول على القرض، والتي بلغ المتوسط الحسابي لها نسبة ٤,٩٨، وبلغ الانحراف المعياري لها نسبة ٢,٨٥ درجة؛ وهي نسبة مرتفعة جدًا، كما أنّ النمط المُفضّل هو نمط الإقراض طويل الأجل –في هذا البرنامج- بنسبة ٧٩،٨% من العينة، كما أنّ قيمة القرض اتسعت لتصل في بعض الأحيان إلى ٤٠٠ ألف جنية.

٢- اتضح من النتائج أنّ رفع الإنتاجية والتنمية المستدامة والمساهمة في القضاء على الجوع، كانت من أهم نتائج المحور، والتي انعكست من خلال حصول المقترضين على دعمٍ كليٍّ، وبلغت نسبة من حصلوا على دعمٍ كليٍّ من بنك القرية حوالي ٥٧,٥% من العينة.

٣- اتضّح من النتائج أنّ للقرض مردودًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا كبيرًا انعكس على المستفيدين في تنمية دورة رأس المال، واتساع شبكة العلاقات الاجتماعية، حيث أكّد ٤٧,٢% من العينة أنّ القرض ساهم في تنمية دورة رأس المال بصورة كبيرة، وأنّ عملية السداد تتم في المواعيد القانونيّة المحددة، كما أكّد ٣١,٨% من العينة أنّ التسويق يتم بشكل جيد وأنّ المشروع يسير بخطى ثابتة طبقًا للبرنامج المطروح من قبل العميل والبنك.

كما تمكّنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثالث؛ ومؤداه: ما دور بنك القرية في تعزيز مؤشر النمو الاقتصادي المطرد وتوفير العمل اللائق للجميع؟ وذلك من خلال:

أ- النتائج المتعلقة بدور البنك في تعزيز رؤية المؤشر:

١- اتضح من النتائج أنّ بنك القرية فرع سمسطا يسعى إلى تعبئة الموارد للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من خلال مواءمة مجموعة من المنتجات الاستثمارية مع الأهداف وزيادة طموح التمويل، والعمل على ضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر إلى الاقتصاد من خلال توفير منتجات وخدمات مالية شاملة، بهدف توفير فرص عمل لائقة وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢- اتضح من النتائج أنّ قرض "مشروعك" من برامج البنك لتحقيق هذا المؤشر، يبدأ من ١٠٠٠٠ جنيه حتى ٢ مليون جنيه، بفائدة ٥%، ويتمّ التقدم للحصول عليه من خلال مقرّات المشروع بالمراكز (الشباك الواحد)، وقد استفاد من القرض حوالي ١٨٠ حالة عليمستوى بنك القرية فرع سمسطا.

ب- النتائج المتعلقة بالمستفيدين من برنامج الإقراض:

١- أشارت نتائج الدراسة أنّ قرض **"مشروعك"** المُقدّم من قبل البنك، يهدف إلى القضاء على البطالة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك في القضاء على البطالة درجة مرتفعة جدًا، بلغ المتوسط الحسابي لها ٤,٩٣ بانحراف معياري بلغ نسبته ٢,٩٦.

٢- اتضح من النتائج أنّ حل الأزمة النقدية جاء من بين عوامل وأسباب الإقراض، بمتوسط حسابي بلغ ٤،٧٥ وانحراف معياري بلغت نسبته٢,٦١ درجة، بالإضافة إلى أنّ قرض مشروعك ساهم بدرجة كبيرة في تغيّرات على المستوي الاقتصادي والاجتماعي؛ تمثلت في: تنمية رأس المال، وتنمية شبكة العلاقات الاجتماعية.

وأخيرًا تمكّنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الرابع؛ ومؤداه: ما دور برامج بنك القرية في تعزيز مؤشر النمو الاقتصادي وضمان تحقيق جودة الاستهلاك والإنتاج المستدام؟ وذلك من خلال:

أ- النتائج المتعلقة بدور البنك في تعزيز رؤية المؤشر:

١- كشفت نتائج الدراسة أنّ بنك القرية يسعى إلى مواكبة التوجّه العام للدولة، واستحداث وسائل للإنتاج والاستهلاك المستدامين، من خلال الاستصلاح الزراعي وإنتاج أغذية محسّنة، واتضح ذلك من خلال مشاريع تنمية المناطق الجبلية في الظهير الصحراوي الغربي لسمسطا، باعتبارها مشاريع متكاملة موحّدة، أُنشئت من الأسفل إلى الأعلى تحت المسئولية المشتركة بين (الإدارة المحلية، والمواطنين، والبنك)لاستمرار ونجاح مشاريع سياسة التجديد الريفي.

٢- كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ مشروع تنمية القُرى الجبلية من ضمن مشاريع التنمية الريفية المستدامة، التي تهدف إلي زيادة الإنتاج الزراعي واستحداث وسائل إنتاجية جديدة معتمدة على**"الصوب الزراعية"**، من خلال ترشيد استهلاك المياه والحصول على منتجات زراعية محسّنة كالنباتات العطرية، وتقديم دعم مادي وفني حسب احتياجات كل مشروع بقيمة مادية تختلف حسب الاحتياج التمويلي، بفائدة ٥%

متناقصة في حالة السداد، ويُعدّ المشروع من بين مشروعات البنك طويلة المدى، والتي تهدف إلي تحسين نظام الإنتاج والاستهلاك بتمويل لمدة ٥ سنوات بفئة مادية قد تصل إلي مليون جنيه، ويقوم البنك بدراسة قبلية للمشروع تتحدد فيها مساحة الأرض الزراعية وتكلفة محطة المياه طبقًا للمساحة، وتشترط أن تكون الأرض مقنّنة، كما أنّها تعطي أولوية كُبرى لمشروع شباب الخريجين الذي يستهدف دعمهم بخمس أفدنة، وقد استفاد من المشروع ما يقرب من ١٢٣ عميل.

ب- النتائج المتعلقة بالمستفيدين من برنامج الإقراض:

١– كشفت نتائج الدراسة أنّ هناك مجموعة من الخدمات المُقدمة من البنك، تُعد أسبابًا مباشرة في اللجوء إلى بنك القرية، والتي كانت متنوعة ومتعددة طبقًا لحاجة العميل، فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور البنك كوسيلة لحل الأزمة النقدية بدرجة مرتفعة جدًا بلغت نسبتها ٤,٩١، بانحراف معياري بلغت نسبته ٢,٨٩,

٢- اتضح من النتائج أنّ توفير البنك لمستلزمات المشروع كانت من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى الاقتراض، وذلك بمتوسط حسابي بنسبة ٤,٨٩، وبلغ الانحراف المعياري لها ٢,٨١ درجة، وتتمثل مستلزمات الإنتاج هنا في: توفير المعدات المرتبطة بمراحل تنفيذ المشروع كالجرارات الزراعية، والصوب الجبلية التي تعمل بالطاقة الشمسية، كما أنّ الشراكة التي يقوم بها البنك مع الشركات المنفّذة لاحتياجات المشروع كانت من بين أهم العوامل والأسباب التي دفعت إلى الحصول على القرض، والتي ترجع هنا إلى قضية الثقة المتبادلة بين البنك والعميل.

رؤية استشرافية:

أولاً: حتى تشكّل البنوك القروية محور التنمية المستدامة كما هو مُنتظر منها يمكن القول إنّه لابد من أن تتكيف البنوك مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، الذي صنعته الإصلاحات التنمويّة، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية(الريفية) العامة والخاصة الحصول على

الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات الائتمان، وتطبيق قواعد اقتصاد السوق، وحتى يتسنى لها ذلك لابدّ أن يمتد نشاطها التنموي لما هو أكبر من الإقراض، بحيث تضع في الاعتبار الطبيعة الثقافية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الريفي.

ثانيًا: افتقاد الوعي الائتماني للمزارعين وامتلاك المساحات الزراعية المحدودة يدفعهم إلى تفضيل القروض قصيرة الأجل، فاستخدام القروض في تمويل مشروعات المساحات محدودة يجعل توجيه الإنفاق يتجه إلى حل المشاكل الآنية والوقتية، لذا وجب توجيه هذه البرامج إلى التغيير الفعلي وليس المشكلات المؤقّتة، لذا ينبغي على مؤسسات الإقراض وضع برامجها في ضوء الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

ثالثًا: لم تؤتِ سياسة تحرير تسويق المنتجات ثمارها بسبب قصور نظم المعلومات التسويقيّة، وعدد المزارعين المستفيدين منها، وغياب معايير الجودة والمواصفات القياسية لغالبية السلع الزراعية، لذا تستشرف الدراسة إمكانية تفعيل الدور الحكومي في ضبط الرقابة على أسواق المدخلات والمخرجات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق اعتبارات الجودة ومنع الغش والممارسات الاحتكارية، مما يفعّل من دور البنوك الزراعية في حل مشكلات التسويق.

رابعًا: إمكانية إنشاء مؤسسات ماليّة، بهدف تقديم خدمات التأمين، والتي تلعب دورًا مهمًا في حماية المشاريع، وتحصين الفقراء من الصدمات المختلفة (الجفاف، والمرض، والحرائق).

خامسًا: باعتبار مشروعات التنمية الريفية أحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع أعباء وثمار العملية التنموية، وتقليل الفجوة بين ريف وحضر الجمهورية، تستشرف الدراسة ضرورة اتخاذ إجراءات فعّالة تمكّن الفقراء من الوصول لهذه المؤسسات، وتفعيل دور أجهزة الإعلام وتحديثها لتكامل التنمية الريفية.

سادسًا: أخيرًا تدعو الباحثة إلى إعادة بناء البنية التحتيّة للقرية، وربطها بالمدن بشكل حقيقي وليس حبرًا على ورق، ومنح الريف درجة من التصنيع، المتمثل في: الحرف والصناعات اليدوية (لامتصاص فائض العمل)، فكيف نبدأ برامج موجهة للتنمية الريفيّة لدعم البنية التحيّة والفوقيّة للريف المصري، والتي تبدو ضعيفة وهشّة في الغالبية العظمى من قرى الريف.

لازال الأمل ممدود في دعم الريف المصري، من خلال توجيهات الدولة لتطبيق مشروع حياة كريمة لتنمية الريف المصري، ودعم عجلة التنمية المستدامة به، وتحسّن مستوى المعيشة، وإيجاد فرص عمل للشباب، ومواجهة حالات التعسّر التي تواجه الفلاح المصري، وتوسيع حلقات التواصل مع مؤسّسات التنمية الداعمة والمانحة في مصر...

المراجع العربية

-أبو النصر، مدحت، ٢٠١٧، التنمية المستدامة المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
٢-اليسار، سروع، ٢٠٠٢،الحكم الرشيد والتخفيف من حدة الفقر والمجتمع المدني، ورقة مقدمة ضمن اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية الأمم المتحدة، نيويورك.
٣-الطاهر، قادري، ٢٠١٣، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت، لبنان.
٤-أحمد ، عبد الوهاب،٢٠٠٨، التمويل وادارة الموازنات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٥-أحمد ،عبد العظيم،٢٠١٠، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، بحث منشور في مجلة دراسات أفريقية، جامعة إفريقيا العالمية المركز الإسلامي الإفريقي، عدد ٤ .
٦-أبو الخير ،كارن، ٢٠١٠، "البيئة قضية القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠، القاهرة .
٧-التقرير الاحصائي الوطني لمتابعة اهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠، مجلس الوزراء ٢٠٢٠.
http://www.worldbank.org/en/topic/transport/brief/connections-note-
٨-السيد،محمد ،٢٠٠٠ ، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة البعد البيئي في الاقتصاد المصري ، ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.
٩-دوابه، أشرف، ٢٠٠٦، إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، القاهرة.
١٠-آدم، هبة الله ، ٢٠١٨، دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة الفقر الريفي في الدول النامية ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس.
١١-الحلبي، سعيد، ٢٠١٢ رأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة، مجلة الباحثون، العدد،٦٥ ، دمشق
١٢-الحيالي , سندية ، ٢٠١٢، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية مجلة الاقتصاد ،العدد ١٢،العراق.
١٣-الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٢، اليونيفيم : المكتب الإقليمي للدول العربية ، عمان ، الأردن ،
١٤-الامم المتحدة، ٢٠١٨، الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر : المبادئ والفروض والتحديات في المنطقة العربية . استعراض الانتاجية وانشطة التنمية المستدامة في المنطقة الاسكوا -العدد الاول.

١٥-الامم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية ،٢٠١٤، إطار العمل، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، روما، إيطاليا.
http://www.fao.org/3/a-mm215e.p
١٦-الامم المتحدة، ٢٠٢٠،برنامج الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية، المؤشر الثاني القضاء علي الجوع.
١٧-البنك الدولي، ٢٠٠٨، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة إدارة الحكم أخبار وأفكار، المجلد ٢، العدد١
١٨-الصغير، أحمد حسين ، ٢٠٠٥، التعليم الجامعي في الوطن العربي، تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة.
١٩-النيش، نجاة،٢٠٠١، الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة أفاق ومستجدات ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
٢٠-أكرم، ،حسن ، جمال ،نجوي، ٢٠١٤، الاقتصاد الاخضر.... المفهوم والمتطلبات فى التعليم_ العلوم التربوية العدد الثالث ج ١ .القاهرة
٢١-بارثادا سكوبتا،٢٠٠٨، علم الاقتصاد :مقدمة مختصرة جداً، ترجمة الأحمد، خضر، مكتبة العبيكان، الرياض ،
٢٢-بشاره,محمد,٢٠١٥، التنمية المستدامة، ابعادها..مؤشراتها, القاهرة
٢٣-باتر ، وردم،٢٠٠٣، العالم ليس للبيع،، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر
والتوزيع، الأردن، عمان.
٢٤-دحماني، عزيز،٢٠١٥، مساهمة الانفاق على رأس المال الفكري في أداء المؤسسة الصناعية ، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر القايد، كلية العلوم والاقتصاد والتيسير ، تلمسان
٢٥-زكري ،ايمان ، ٢٠١٤ "الاستثمار في ا رس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة"، مداخل نظرية وتطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي،عمان
٢٦- العسكرى ، سليمان ،٢٠٠٥، الثقافة في زحام الإصلاح ، مجلة العربي، العدد ١٥، الكويت.
٢٧-شتاتحة، عائشة،٢٠١٩ ، الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان.
٢٨-طلبة ،مصطفى ،٢٠٠٦، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد١، بيروت، الدار العربية للعلوم.
٢٩-عمر، خالد ،٢٠١٣، اقتصاديات الطاقة الشمسية فى مصر "دراسة مقارنة ودراسة قياسية، رسالة دكتوراه ،كلية التجارة جامعة عين شمس.

٣٠-عبد القادر، محمد علاء الدين،٢٠٠٣، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية ، منشأة المعارف،الاسكندرية.
٣١-عبود، كنجو،٢٠٠٧، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا.
٣٢-عبد الحميد ،عبد المطلب، ٢٠٠١، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع، النشر والتوزيع ،الاسكندرية.
٣٣-عبد الكريم، أحمد ،٢٠١٦المشاركة الشعبية وأهميتها في التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة على قرية أبو جبيرة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيل، السودان
٣٤-عبد الرحمن ، يحيى، ٢٠١٨ التحليل القياسي لسوق الائتمان فى مصر، مجلة حوليات العلوم الزراعية، جامعة عين شمس ، مجلد ٥٣، القاهرة.
٣٥-غالي، نرمين، ٢٠٠٧، موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء ودورها في تطوير العمل الإداري وتطبيق نظم الجودة الشاملة، البحوث المالية والتنمية الإدارية، المجلد الأول للبحوث المالية، القاهرة،
٣٦-غنيم ,
محمد،٢٠١٠ التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها ,و معوقات التنمية و أدوات قياسها , دار الصفا ، القاهرة.
٣٧-غالى،٢٠٠٦ ، ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى امكانية تطبيقها على مصر، رسالة ماجيستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة .
٣٨-قاسم حمد، ٢٠١٤ , مصادر الطاقة وتلوث البيئة ،الطبعة الأولي، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان
٣٩- كالفرت، بيتر وسوزان، ٢٠٠٢، ترجمة الغامدي، عبدالله، ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
٤٠- مصطفى،سمير، ٢٠٠٧، "استراتيجية التنمية المستدامة "في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، التاريخ التطوري للتنمية والبيئة ، الدار العربية، بيروت
٤١-مرسي، احمد، الاقتصاد الأخضر، مراعاة البعد البيئي في علية التنمية "الهيئة العامة للاستعلامات. 2016
http://www.sis.gov.eg/section/0/10?lang=ar
٤٢-محمد، الخواجة، ٢٠٠٦، العولمة والتنمية المستدامة"، في الموسوعة العربية :للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت، الدار العربية للعلوم

٤٣-مؤشرات قمة جوهانزبيرغ، ٢٠٠٢، الاعلان العربي عن التنمية الشاملة، القاهرة.
٤٤-منتدى التنمية المستدامة العربي ، ٢٠١٨.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/outcome_document_final_ar.pd
المراجع الاجنبية

1-Armistead, D,2011, *Symposium on community social and economic change in the new economy.* Ball State University, Muncie
2-Adel M. Abdellatif, 2003, Good Governance and Its Relationship to Democracy & Economic Development, Global Forum 3 on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity Seoul.
http://www.pogar.org/publications/governance/aa/goodgov.pdf le 04/09/2010
3- Agyeman, Julian & Others. , 2002 Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, *Space & Polity*, Vol. 6, No. 1
4-Barton . H & Delbridge . R, , 2001, " **Development in the learning Factory : Training Human Capital** " , Journal of European industrial Training .
5-Beattie . V & Smith . S " , 2010,**Human Capital, Value Creation and Disclosure** " , Journal of Human Resource Costing & Accounting , Vol. 14 No. 4
6-Buckingham S.,2004, Ecofeminism in the Twenty-First Century. *Geographical Journal*.170, Issue 2, 2004
7-Binh, Dang Thai (2015), Economic Impact of Credit Guarantee System: Hungarian Case Study, Club of Economics in Miskole, Vol. 11 (1),
8-Chen . H & Lin . K. 2003" **The Role of Human Capital Cost in Accounting** " Journal of Intellectual Capital Vol. 5 No. 1
9-Claudia s.l.dias,2019 , Ricardagouvela , joaoj what's new in the research on egricultural entrepreneurship jornal of rurlrural studies
10-Caellomito Csar(2007); A **Sustainable Development in Theory and Practice**, A Costa Rican Case Study Environment Steward Ship, Canada University of Delaw R. University
11-Daniel, Johnnie 2012,Sampling Essentials:Practical Guidelines for Making Sampling
Choices, SAGE Publications, Inc

12-Eserties Fundation,,2017**clean Power From Deserts: The Desertic Concept For Energy**, Water And Climate Security, WhiteBook, Aninitiative Of The Club Of Roma, Hamburg

13-Ferda, Yerdelen Tatoglu (2011), The Relationships between Human Capital Investment and Economic Growth: A Panel Error Correction Model, *Journal of Economic and Social Research,*

14-FAO. (2017). FAOSTAT Statistics Database. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nation.

15-Gaspar, V., Amaglobeli, D., Garcia-Escribano, M., Prady, D., & Soto, M. (2019). *Fiscal Policy and Development: Human, Social, and Physical Investment for the SDGs.* IMF.

16-Grosskurth, J. & J. Rotmans. , 2005, The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. *Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1.

17-Greenbank, P., (2000), " Training micro business owner-managers: a challenge to current approach" Journal of European Industrial Training, Vol.24, No. 7

18-Helmy, I. & Roushdy, R. (2019). Household Vulnerability and Resilience to Shocks in Egypt. Working Paper No. 1362, Cairo: Economic Research Forum

19-Harrigan, J. (2014). The Political Economy of Arab Food Sovereignty. Basingstoke: Palgrave Macmillan

20- Herforth, Anna ,2019,. (In press) Access to Adequate Nutritious Food, New Indicators to Track Progress and Inform Action. In The Fight against

21-J. Pretty, ",2013 "Agroecological Approaches to Agricultural Development",2013 Available from http://www.rimisp.org/getdoc.php?docid=6440

22-Jaiyeoba, similola Victoria (2015), Human Capital investment and economic Growth in Nigeria, *African research Review*, 36.

23-Keeley, Brian, (2007), Human Capital how what you know shapes your live, OECD.

24-Keeping the Promise, 2010, United to Achieve the Millennium Development Goals, United Nations, New York

25-Lance W& Robinson ,2013,The Role of Values in a community Based Conservation Initiative in Northern Ghana Article in Environmental values 22, 5 October .

26-ILO ,OECD,2019 Job-rich growth in Asia: Strategies for local employment, skills development and social protection

27-Ling . Y & Jaw . B ,2011," **Entrepreneurial Leadership, Human Capital Management, and Global Competitiveness An Empirical Study of Taiwanese MNCs** " , Journal of Chinese Human Resource Management Vol. 2 No. 2

28-Mehralian . G,2010, **Intellectual Capital and Corporate Performance in Iranian Pharmaceutical Industry** " Journal of Intellectual Capital,Vol.9 No. 2,

29-Milani, Carlos ,2006,"Social Capital And Local Development Theories"; Lessons

From The Pentad's Experience

30-Martin .Oahu.2018 Ravallion, "The developing world is poorer than we thought, but no less successful in the fight against poverty." Policy Research Working Paper, No. 4703.

31- Meeting of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda, in Bali, 27 March 2013

32-N. Girishankar, 2001, governance and Poverty reduction, discussion within the World Bank and from Girishankar

33-Oksana ، Popovych.2013,, Good Governance and Policy Addressing Poverty Alleviation in Ukraine, university of

Twente Enschede-the Netherlands, Ukraine,. Cite web:

http://essay.utwente.nl/59267/1/scriptie_O_Popovych.pdf

34-Policy. brief,2001 sustainable development critical issues,OECD3

35-Phil Mocnaghten, Graham Pinfield (2000); **Planning and Sustainable Development**, Prospective foe Social Change, in: Philip Almendinger and Michael Chapman, Planning Beyond.

36-Patrinick, Steue Jay(2004); **Sustainable Development in the Vancouver**, Settle Lecorridor ,A system for Transported Planning, university of British Columbia.

37-Pedrini . M " , 2007,**Human Capital Convergences in Intellectual Capital and Sustainability Reports** " Journal of Intellectual Capital , Vol. 8 No. 2

38-Pikey, Richardson, 2008,Good Governance: The Challenge of Leadership in Africa, Nigeria institute of

management, Nigeria,

40-Ramji M., (2009), " Financial Inclusion in Gulbarga:Finding Usage in Access", Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26,

41-Road Map Towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration, 2001,Report of the Secretary-General, General Assembly, Millennium Summit, United Nations, 6 September, New york.

42-Report of the High-level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development (New York, United Nations Publications

43-Roberts,2004, , P. W. Wealth from Waste: Local and Regional Economic Development and the Environment. *Geographical Journal* 170, Issue 2, 2004

44-Rashmi .Soni,.2017 "**Designing a Portfolio Based On Risk and Return of**

Various Asset Classes." International Journal of Economics and Finance

45-Sustainable Development Solutions Network (SDSN) and the Bertelsmann Stiftung. (June 2019). *Sustainable Development Report.* Network

46-Steven, Stone.2010 **The Role Of Green Economy In Sustainable Development**.

47-Satta, Tadeo,(2006)," Performance evaluation of three small firms financing schemes in Taiwan", Journal of Accounting & Organizational change", Vol.2, No. 2

48-TEEB ,he Economics of Ecosystems and Biodiversity (TEEB) .20116, Mainstreaming the Economics of Nature: A Synthesis of the Approach, Conclusions and Recommendations of TEEB

49-T. Ong, H. G. Djajadikerta,(2017)," Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resourcesindustry ",School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia

50-UNSD (UN Statistics Division). 2019 'IAEG-SDGs Tier Classification for Global SDG Indicators.' https://unstats. un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

51-Venkatesh, Ganapath,2018.boom the ebook campany, mumbai **Strategic management of human capita**l, 1 edition, book

52-World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International FinanceFinancial Inclusion. A Financial Industry Perspectivehttp://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pd
53- World Bank and the International Monetary Fund, Global Monitoring Report 2013, Rural-Urban Dynamics and the Millennium Development Goals (Washington, D.C., 2013), p. xi
53-Weitz. Nina &others,2018 "Towards systemic and contextual priority 24 setting for implementing the 2030 Agenda", Sustainability Science, vol13, Issue No. 2
54-WHO and UNICEF, 2017 Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene Launch version, https://www.unicef.org/publications/index_96611.html
55-Youssef, 2018. Entrepreneurship and sustainability: The need for innovative and institutional solutions", Technological Forecasting and Social Change, Volume 129, ,
56-Zacharoula &reopoulou, 2014, "Consulting for Sustainable Development, Information Technologies Adoption, Marketing and Entrepreneurship Issues in Livestock Farms", Procedia Economics and Finance, Volume 9,

ملحق رقم (١) يوضح مشروع الإنتاج النباتي

القطاع المستهدف	المزارعين
غرض التمويل	رأسمال عامل
حجم التمويل	١٠٠% من القيمة التسليفية
مدة الغرض	طبقاً لنوع المحصول حد اقصي عام
دورية السداد	طبقاً للنوع
نسبة الفائدة	٠,٥% للمحاصيل المدعمة كولدير اقراض
رسوم وعمولات	٠,٥
فترة سماح	لا يوجد فترة سماح
الضمانات	ضمانات عينية وشخصية و كفالات
عددالمستفيدين	١٥٠٠:١٧٠٠ مستفيد

ملحق رقم (٢) يوضح مشروع التيولوا

القطاع المستهدف	شعبات المزارعين
غرض التمويل	شراء رؤوس الماشية بغرض التنمية
حجم التمويل	٢٥ الف : ٤٠٠ الف جنية
مدة القرض	٦:٣
دورية السداد	كل ٦ اشهر
نسبة الفائدة	٥%متناقصة
رسوم وعمولات	٠,٠٥
فترة سماح	يوجد فترة سماح
الضمانات	شيكات نصف سنوية كفالات
عددالمستفيدين	٩٠٠ مستفيد

ملحق رقم (٣) يوضح قرض الصوب الزراعين

القطاع المستهدف	لا يقل عن ٢١ عام
غرض التمويل	انشاء الصوب الزراعية
حجم التمويل	٥٠ الف : مليون جنية
مدة القرض	٥سنوات
دورية السداد	يتم السداد علي مراحل
نسبة الفائدة	١٤,٢٥: ٥%
رسوم وعمولات	٠,٠٥%حد اقصي ١٠٠٠
فترة سماح	لا يوجد فترة سماح
الضمانات	تأمين علي المحصول – كفالات شخصية - توقيع شيكات
عددالمستفيدين	١٣٠ مستفيد

ملحق رقم (٤) يوضح قرض مشروعك

القطاع المستهدف	تمويل رأسمال عامل
غرض التمويل	أصحاب المشروعات الضعيفة
حجم التمويل	يصل إلى ٢ مليون جنية
مدة القرض	١٢:٦٠ شهر
دورية السداد	أقساط شهرية
نسبة الفائدة	%١٠
رسوم وعمولات	٠,٥
فترة سماح	لا يوجد فترة سماح
الضمانات	ضمانات عينية و شخصية وكفالات
عددالمستفيدين	١٨٠ مستفيد

جدول رقم (١) يوضح خصائص العينة

خصائص العينة		التكرار	النسبة
السن	٢٠:٣٠	٩٥	%٣١,٣
	٣٠:٤٠	١٢٥	%٢٣,٧
	٤٠:٥٠	١٠٠	%٢٥
	٥٠ فأكثر	٨٠	%٢٠
الحالة الاجتماعية	متزوج	٢٤٩	%٥٧,٣
	غير متزوج	١٥١	%٤٢,٧
المستوي التعليمي	يقرأ و يكتب	١١٩	%٢٩,٧٥
	تعليم ابتدائي	١١١	%٢٧,٧٥
	تعليم الزامى	٦٩	%١٧,٢٥
	تعليم جامعى	١٠١	%٢٥,٢٥
حجم الاسرة	١:٣	٦٠	%١٥
	٣:٥	٩٠	%٢٢,٥
	٥:١٠	١٨٠	%٤٥
	١٠ فأكثر	٥٠	%١٢,٥
نوع القرض	قرض قصير الاجل	٩٥	%٢٣,٨
	قرض طويل الاجل	٣٠٥	%٧٦,٢
القيمة المادية للقرض	١٠:٥٠ الف	١١٩	%٢٩,٨
	٥٠:١٠٠ الف	٨٠	%٢٠
	١٠٠ الف أكثر	٢٠١	%٥٠,٢
المجموع		٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢) يوضح شكل مساهمة القرض في تنمية

شكل المساهمة	العدد	النسبة
الانفاق علي المشروع بشكل جيد	١٧٢	%٤٣
توفير التقاوى و الأسمدة من البنك مباشراً	١٣٨	%٣٢,٧٥
توافر السيولة المادية للمشروع وحل أزمات اقتصادية أخرى	٨٤	%٢١
المجموع	٣٨٣	%١٠٠

جدول رقم (٣) يوضح دور البنك في حل الازمة المالية

دور البنك	العدد	النسبة
توفير قرض مناسب مع الاحتياج	١٠٠	%٢٥
توفير دعم مادى يحل الازمة بشكل جزئي	١٨٠	%٤٥
توفير دعم مادى كلى	١٢٠	%٣٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح علاقة البنك ومؤشر التنمية المستدامة و المستفيدين من الخدمات

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الدرجة
يحل الازمة النقدية	٤,٦٦	٢,٩٣	مرتفعة
عدم توافر الانفاق علي المتطلبات	٤,٨٢	٢,٧٣	مرتفعة
يوفر قروض قصيرة المدى	٤,٧٢	٢,٦٢	مرتفعة
يحل ازمة صغار المقترضين	٤,٥٢	٢,٥٤	مرتفعة
يوفر مستلزمات الإنتاج	٤,١٢	٢,١٢	مرتفعة
جدولة الديون	٤,١	٢,٠٦	متوسطة
الشفافية في المعاملة	٣,٦٧	٢,١	متوسطة
يوفر تدريب وتوعية	٣,٥٢	١,٩٧	متوسطة
يقدم دعم تسويقي ومتابعة	٣,٣١	١,٦٧	متوسطة
يوفر قروض طويلة المدى	٣,٠١	١,٠٥	منخفضة
يوفر دراسة جدوى	٢,٩٨	٩٧,٠	منخفضة

للمشروع			
عقد دورات تثقيفية	٢,٥١	٨,٠١	منخفضة

جدول رقم (٥) يوضح شكل الفرص

شكل القرض	العدد	النسبة
قصير الاجل	٣١٦	%٧٩
طويل الاجل	٨٤	%٢١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٦) يوضح مساهمة القرض في رفع الإنتاج و التنمية الزراعية

هل يساهم	العدد	النسبة
نعم	٣٨٣	%٩٥,٧٥
لا	١٧	%٤,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٧) يوضح مشاكل القرض

مشاكل القرض	العدد	النسبة
القرض كبيرة اذا ما قورنت بالإنتاج	١١٧	%٢٩,٢٥
صعوبات الموازنة بين القرض و الاحتياجات الأساسية للمزارعين	١١٣	%٢٨,٢٥
مشكلة تسويق المنتج	٩٢	%٢٣
صعوبات الحصول علي قرض	٧٨	%١٩,٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٨) يوضح القضاء علي الجوع

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الدرجة
يحل الازمة النقدية لصغار المزارعين	٤,٩٧	٢,٨٥	مرتفعة جداً
الحد من مشكلة البطالة	٤,٥٤	٢,٧١	مرتفعة جداً
يوفر قروض طويلة المدى	٤,٤٨	٢,٦١	مرتفعة جداً
توفير مستلزمات الإنتاج	٤,٠٤	٢,٥٢	مرتفعة جداً
يوجد دراسة جدوى للمشروع	٤,١	٢,٣١	مرتفعة
جدولة الديون	٣,٩٢	٢,٠١	مرتفعة
عدم توافر المتطلبات اليومية	٣,٨٢	١,٩٨	متوسطة
يوفر قروض قصيرة المدى	٣,٥١	١,٥٤	متوسطة
يوفر تدريباً نحو استخدام	٣,١	١,٢٢	متوسطة

القروض			
يوفر دراسة جدوى	٢,٠٨	٠,٨٩	ضعيف
عقد ندوات تثقيفية	٢,١	٠,٦٩	ضعيف

جدول رقم (٩) يوضح سبب الحصول على قرض

السبب	العدد	النسبة
دعم كلي للمشروع	٢٥٤	%٦٣,٥
دعم جزئي للمشروع	١٠٠	%٢٥
حل مشكله مئقتة	٤٦	%١١,٥
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٠) يوضح نوع القرض

نوع القرض	العدد	النسبة
قرض طويل الاجل	٣١٩	%٧٩,٨
قرض قصير الاجل	٨١	%٢٠,٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١١) يوضح شكل القرض

شكل القرض	العدد	النسبة
شكل مادى مباشر	١٢٥	%٣١,٥
شكل مادى غير مباشر	٢٣٠	%٥٧,٥
شكل مؤقت	٤٥	%١١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٢) يوضح أليات الدعم المقدمة من البنك

أليات الدعم	العدد	النسبة
دراسة الجدوى قبل المشروع	١٨٩	%٤٧,٢٥
المتابعة الدقيقة للمشروع	١٣٠	%٣٢,٥
توفير مستلزمات الإنتاج	٨١	%٢٠,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٣) يوضح عوائد القرض علي التنمية

عوائد القرض	العدد	النسبة
القرض ساهم في تنمية رأس المال	١٧٥	%٤٧,٣
التسويق جيد وأستطيع تسديد الأقساط	١١٥	%٣١,١
تغيير الوضع الأجتماعي	٨٠	%٢١,٦
المجموع	٣٧٠	%١٠٠

جدول رقم (١٤) يوضح العلاقات بين المؤشر الرابع و رؤية المستفيدين

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الدرجة
القضاء علي البطالة	٤,٩٣	٢,٩٦	مرتفعة
يقدم دراسة جدوى للمشروع	٤,٨٦	٢,٩١	مرتفعة
يقدم دعم تسويقي ومتابعة	٤,٨١	٢,٦٤	مرتفعة
حل الازمة النقدية	٤,٧٥	٢,٦٣	مرتفعة
يوفر قرض طويل الأجل	٤,٥	٢,٥١	مرتفعة
جدولة الديون	٤,٢	٢,٠٤	مرتفعة
يقدم قرض بفائدة صغيرة	٤,١١	٢,١٢	مرتفعة
يحل ازمة صغار المقترضين	٣,٩٦	١,٩٩	مرتفعة
الشفافية في المعاملة	٣,٥٤	١,٦٨	متوسطة
عقد دورات تثقيفية	٣,٠٢	١,١٥	متوسطة
عدم توفر الاحتياجات اليومية	٢,٩٦	١,٠٨	ضعيفة
يوفر مستلزمات الإنتاج	٢,٨٤	١,٩٦	ضعيفة

جدول رقم (١٥) يوضح نمط القرض المفصل

النمط	العدد	النسبة
انتاجى	١٨٥	%٤٦,٣
تجارى	١٣٧	%٣٤,٣
خدمى	٧٨	%١٩,٤
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح هل ساهم القرض في تغير الحالة الاقتصادية

هل ساهم	العدد	النسبة
نعم	٣٠١	%٧٥,٣
لا	٩٩	%٢٤,٧
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٧) يوضح في حالة نعم ما هو شكل التغيير

شكل التغيير	العدد	النسبة
توفير سيولة نقدية	١٦٣	%٥٤,٢
بناء المشروع اقتصادياً	١٠٢	%٣٣,٨

توفير مستلزمات الإنتاج	٣٦	%١٢
المجموع	٣٠١	%١٠٠

جدول رقم (١٨) يوضح دور البنك في القضاء على البطالة

هل لديك عمل سابق على المشروع	العدد	النسبة
نعم	٣١٥	%٨٧,٨
لا	٨٥	%٢٢,٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (١٩) يوضح في حالة نعم ما هي التغيرات التي حصلت لك

التغيرات	العدد	النسبة
توفير فرصة عمل	٢٠٥	%٦٨,١
زيادة الدخل اليومى	٩٥	%٣٠,١
زيادة نشاط المشروع الحالي	١٥	%٤,٨
المجموع	٣١٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٠) يوضح هل ساهم المشروع في تغير نمط العلاقات

تغير نمط العلاقات	العدد	النسبة
العلاقة مع الاسرة	٢١٩	%٥٤,٨
العلاقة مع الأصدقاء	١٠١	%٢٥,٢
العلاقة مع الأقارب	٨٠	%٢٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢١) يوضح إيجاد نظم انتاج واستهلاك مستدامة

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الدرجة
يحل الازمة النقدية لصغار المستثمرين	٤,٩١	٢,٨٩	مرتفع جداً
يوفر مستلزمات الإنتاج	٤,٨٩	٢,٨١	مرتفع جداً
يوفر قروض طويلة الاجل	٤,٦٩	٢,٧١	مرتفع جداً
يحدد دراسة جدوى للمشروع	٤,٤٥	٢,٦١	مرتفع جداً
يحد من البطالة	٤,٠٦	٢,٤١	مرتفع
جدولة الديون	٤,٠١	٢,٣٤	مرتفع
توفر تدريباً نحو استخدام القرض	٣,٩٧	١,٩٢	متوسط
عدم توافر المتطلبات اليومية	٣,٧١	١,٧٥	متوسط
عقد ندوات تثقيفية	٣,٠٦	١,١٦	متوسط
يوفر دراسة جدوى	٣,٠١	١,٠٩	متوسط

جدول رقم (٢٢) الحسابات التي قمت بها قبل القرض

الحسابات	العدد	النسبة
المخاطر المحتملة	١٥٩	%٣٩,٨
القدرة على تنفيذ وإدارة المشروع	١٠٦	%٢٦,٥
عنصر الوقت و الزمن	١٠٢	%٢٥,٥
الفجوة بين التمويل و الربح	٣٣	%٨,٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٣) يوضح عوامل نجاح المشروع

العوامل	العدد	النسبة
الالتزام بمعايير البنك	٣٥	%٢٢
الظروف الأقتصادية المحيطة	٧٠	%٤٤
حجم المشروع	٥٤	%٣٤
المجموع	١٥٩	%١٠٠

جدول رقم(٢٤) يوضح الخريطة الصنفية وقرارات المزارعين

الخريطة الصنفية	العدد	النسبة
اختيار طبقاً للربح	٢٣١	%٥٧,٧٥
اختيار طبقاً لحاجة السوق	١٠٠	%٢٥
اختيار لطبقاً لغرض التسويق و التصدير	٦٩	%١٧,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٥) يوضح قضية تسويق المنتج وعلاقتها بالتنمية

تسويق المنتج	العدد	النسبة
تجار تجزئة	١٠٥	%٢٦,٣
تجار جملة	١٩٨	%٤٩,٥
سوبر ماركت و أسواق	٩٧	%٢٤,٢
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح مردود القرض علي مشروع الصوب

مردود القرض على الصوب	العدد	النسبة
الارتقاء لمستوى الجودة	٢٣٥	%٥٨,٧٥
المساهمة في مستويات الإنتاج	١١٠	%٢٧,٥
الإنتاج لبناء قررات جديدة	٥٥	%١٣,٧٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٦) يوضح مردود القرض علي الوضع الاقتصادى

الوضع الاقتصادى	العدد	النسبة
اشباع العلاقات الاسرية	٢٤٠	%٦٠

للاقارب		
تشابك العلاقات	١٦٠	٤٠%
المجموع	٤٠٠	١٠٠%